جامعة النيلين

كلية الدراسات العليا

قسم التاريخ

عهد الخديوي عباس حلمي الثاني في مصر

1892م - 1914م

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث

إعداد :

نور الدين محمد إبراهيم

إشراف :

د. ميمونة ميرغني حمزة

2010م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى في كتابه العزيز

(نحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَـــذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ (يوسف : 3)

(لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرَى وَلَـــكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (يوسف : 111)

حديث شريف :

قال صلى الله عليه وسلم

(من أرخ لمؤمن كمن أحياه)

محتويات البحث

الخاتمة

لقد بدأ حكم الخديوي عباس حلمي الثاني في 1892م بعد وفاة والده الخديوي توفيق وقد بدأ حياته طالباً في كلية ترزيانوم بالنمسا حيث تلقى هناك أصول التعليم الأوروبي وتشرب بثقافة الحضارة الأوروبية وتفتح ذهنه على نشاط الحركات القومية التي كانت تنتشر في أوربا في ذلك الوقت لهذا عندما تقلد مقاليد الحكم في مصر كان على استعداد كامل ليدير شئونها رغم صغر سنه ولم تكن الظروف في مصر في ذلك الوقت تساعده على تحقيق طموحاته إذ كانت بلاده ترزح تحت وطأة الاحتلال البريطاني منذ عام 1882م .

لقد اصطدمت تلك الطموحات بأهداف بريطانيا في المستعمرات التي كانت تقوم باستغلال خيرات البلاد المستعمرة وترك شعوبها في جهل وفقر تام وعدم إعطائهم أي فرصة للتطور والتقدم في مدارج الحضارة والمدنية ومنعهم من إدارة شئونهم .

لهذا دخل الخديوي عباس في صراع مع ممثل بريطانيا في مصر اللورد كرومر ولكن هذا الصراع لم يكن صراعاً متكافئاً فقد أرغم الخديوي عباس على التراجع والإذعان أمام تهديد كرومر كما أرغم على الاعتذار من أزمة الحدود وبهذا لم يكن الخديوي سوى رمز لحاكم بدون سلطات ولكن مما يحمد له أنه حرك أمواج الحركة الوطنية التي كانت راكدة حتى عند وصوله للسلطة .

لقد كان الخديوي عباس رائداً للحركة الوطنية التي أقلقت مضاجع الاحتلال البريطاني والتي فشلت في قمعها لأن الحركة الوطنية المصرية لم تكن وليدة الاحتلال البريطاني بل تعود إلى عهد الخديوي توفيق عندما تحكم الاتراك في أوضاع البلاد في عهده وخاصة الجيش وذلك عندما بدأ عثمان جركس التركي وزير الحربية في ظلم الضباط المصريين في الترقيات وتمييز الضباط الاتراك وترقيتهم مما أدى إلى قيام تذمر شديد وسط الضباط المصريين الذين ساروا على هذا الوضع بقيادة احمد عرابي 1881م الذي طالب الخديوي توفيق بإنصاف الضباط المصريين في الترقيات وإقالة عثمان جركس وقد تصاعدت ثورة عرابي حتى تمكنت من الاستيلاء على مقاليد السلطة في مصر مما هدد عرش الخديوي توفيق بالزوال .

عند ذلك تدخل الانجليز بحجة الدفاع عن سلطة الخديوي توفيق وقاموا بغزو مصر 1882م وفتصدى لهم عرابي باشا عند التل الكبير ولكن الانجليز تمكنوا من هزيمته واحتلوا مصر .

ونسبة لوجود صراع دولي بين الدول الاوربية حول المستعمرات طالبت تلك الدول من بريطانيا بضرروة الجلاء فوراً عن مصر لكن بريطانيا قالت إن الجلاء سيتم بعد هدوء الأحوال واستقرار الاوضاع ولكن بريطانيا استمرت تحتل مصر بعد ذلك أكثر من ستين عاماً وأصبحت تتحكم في شئون البلاد وتفرض سيطرة تامة بيد كرومر الذي كان هو الحاكم الفعلي لمصر .

ولم يكن الخديوي عباس على وفاق مع كرومر طيلة فترة عهده واستطاع أن يحرك كراهية المصريين للاحتلال إلى ثورة وطنية بفضل ما كان يقوم به ضد كرومر لتأكيد سلطته في جميع الشئون السياسية العسكرية والذي يقابل من الشعب المصري بالتأييد و المناصرة .

وكانت قمة ثورة الحركة الوطنية حادثة دنشواي 1906م التي أصدر فيها الاحتلال أحكاماً جائرة ما بين إعدام وسجن وجلد ولم تكن لتلك الأحكام ما يبررها لأن الضابط الانجليزي توفي نتيجة لضربة شمس ولم يكن للأهالي يد في وفاته وقد استغل مصطفى كامل زعيم الحركة الوطنية هذه الحادثة بالتنديد ببريطانيا على منابر الأحزاب السياسية في فرنسا وأوربا مما أدى إلى عزل كرومر من منصبه . 1907م . وقد لعب الزعيم مصطفى كامل دوراً مشهوداً في قيادة الحركة الوطنية المصرية بمؤازرة وتأييد من الخديوي عباس وكان له دور بارز في احتدام المقاومة ضد الاحتلال البريطاني وبعد عزل كرومر رأت بريطانيا تغير سياسيتها في مصر بعد تنامي الوعي القومي وتصاعد المقاومة ضد الاحتلال من المصريين .

لهذا تم تعيين الدن غورست معتمداً لبريطانيا في مصر الذي سلك في بداية عهده سياسة تقوم على المصالحة مع الخديوي وتهدئة الأوضاع الداخلية في مصر وهي السياسة التي عرفت بسياسة الوفاق وقد بذل كثير من الجهد للمصالحة مع القصر ونبذ الخلاف الذي باعد بين القصر وبين الوكالة البريطانيا في مصر وقد نجح في ذلك بعودة

العلاقة الطيبة بينه وبين الخديوي وأصبح موظفي الإدارة البريطانية من الانجليز ويتعاملون بطريقة سليمة مع المصريين بعد توصية غورست لهم بتغيير سلوك المعاملة معهم مما أدى إلى ارتياح الخديوي من هذه السياسة ورحب بها لان الوفاق حقق له أطماعه في الحكم بحيث أصبح يتمتع بسلطات لم يكن يطمع بها أيام كرومر وأصبح يدافع عن سياسة الوفاق وعن نوايا غورست الحسنة ولاسيما أنه هو الذي طلب العفو عن سجناء دنشواي .

وقد أدخل غورست إصلاحات في مصر على نظام مجالس المديريات وتوسيع صلاحيات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وأصبح لنواب هذه المجالس الحق أن يجتمعوا بحرية والتشاور مع مديري المديريات وكذلك الحق في حرية الإشراف على نظام التعليم الابتدائي وأن يتم اجتماع مجلس شورى القوانين بصفة علنية .

وقد امتدحت الصحافة الموالية للخديوي والانجليز سياسة الوفاق وعارضتها الصحافة الحرة ولم ترى منها نفعا أو فائدة لأنها تحول دون إشراك الأمة مع الحكومة أشراكا فعليا في إدارة شئون البلاد ولأن هذه السياسة كان الغرض منها عزل الخديوي من الحركة الوطنية وضربها وبث الفرقة والتناحر بين عنصري الأمة من المسلمين والأقباط ولم تغير هذه السياسة من جوهر الاحتلال وأنها لمست فقط من ظواهر الأمور ولم تقلص من سيطرة سلطات الاحتلال وأخيرا رأت بريطانيا أن غورست فشل في تطبيق سياسة الوفاق بقمعه للمظاهرات وتقييده لحرية الصحافة والمواطنين فقدم استقالته 1911م وذهب إلى بريطانيا متوعكاً وهو يعاني من شدة المرض وتوفي في نفس العام ولكن الخديوي عباس حفظ له جميل سياسة الوفاق التي كان يراها في نظره الأفضل في تلك الفترة وفي تلك الظروف وزائره في أيامه الأخيرة في بريطانيا.

وتم تعيين الجنرال كتشنر معتمداً في مصر خلفاً لغورست ومن الواضح أن تعيين رجل عسكري ذو شهرة في بناء الإمبراطورية في هذا المنصب في مصر يدل : أولاً : على أهمية مصر بالنسبة لبريطانيا ولمستعمراتها على امتداد آسيا وأفريقيا وسهولة التحكم والسيطرة على تلك المستعمرات من موقع مصر الجغرافي المتميز .

ثانيا : كذلك يدل على قوة الحركة الوطنية التي فشل كل من كرومر وغورست في قمعها . لقد كان الجنرال كتشنر يرى نفسه حاكما مطلقا وقبض على كل السلطات في يده ولم يبدي أي اهتمام للخديوي عباس فأنذوى بعيدا في قصر عابدين وتسمى تلك الفترة بفترة التقاطع لأن الخديوي لم يكن له دور في إدارة شئون البلاد اللهم إلا في أمور شكلية كمنح الأوسمة وغيرها . لقد قام كتشنر بإصلاحات في مجال الزراعة والتعليم من وجهة نظره ولكن لم تكن لها أثر لأنه لم يكن مدركا لجوهر الإصلاح الحقيقي فلمس سطح متطلبات الإصلاح دون أغوارها

قد أجبرت ظروف الحرب العالمية الأولى ومقدماتها على كتشنر اتباع تلك السياسة إذ اصبحت مصر أسيرة لسياسات كتشنر والتي فرض فيها وجهة نظره في تسيير شئون مصر دون إشراك أو إستشارة أحد في مصر حتى الخديوي عباس ولذلك لم تنجح هذه السياسة في جذب تأييد المصريين الذين رأوا فيها مزيدا من السيطرة للاحتلال البريطاني وكذلك عزلهم عن إدارة شئون بلادهم مما أدى إلى تقارب الخديوي عباس من تركيا وتكرار زياراته لها بغرض التنسيق وإيجاد مخرج لمقاومة الاحتلال ووسيلة لإخراجه من مصر وكانت نتيجة سياسة التقارب التي انتهجها عباس تجاه تركيا ابتعاده عن بريطانيا التي عملت على فرض سياسة العزلة عليه وإخراجه من دائرة سلطاته ونفوذه في مصر مما حدا به أن يفكر في اعتزاله لكن بريطانيا كانت ترى في وجوده الإسمي على السلطة في مصر غطاءً ومبررا لاحتلالها الذي كان في حقيقة الأمر غير قانوني من وجهة نظر الدول الأوربية والقانون الدولي لأن هذا الاحتلال تم بدون مبرر معقول اللهم إلا حماية عرش الخديوي توفيق الذي لم يكن في حاجة لحماية لان عرابي لم يسعى لعزله إنما كانت لديه مطالب مشروعة بحق زملائه من الضباط المصريين .

. هكذا لم يقدم الاحتلال البريطاني لمصر شيئا مفيدا ولم يضيف لها شيئا نافعا ومازالت مصر تعاني من إخفاق الاحتلال للأخذ بيدها في مدارج التقدم والتطور كغيرها من البلاد التي ابتليت بالاحتلال البريطاني.

اما النتائج التي ترتبت على الاحتلال البريطاني لمصر فهي نتائج وخيمه

اولا : عزل الخديوي عباس حلمي عن ولاية مصر التي ورثها عن أجداده عام 1914م .

ثانيا : أحكم الاحتلال البريطاني قبضته على مصر وفرض الحماية البريطانية عليها بحجة قيام الحرب العالمية الأولى 1914م .

وتكشف هذه الرسالة للأجيال الحاضرة الأساليب والخطط والتي اتبعتها بريطانيا والدول الأوربية لفرض سيطرتها على الشعوب المغلوبة على أمرها وخداعهم لها بحجة الأخذ بيدها في مدارج التطور والتقدم .

This study, also, exposed, to the present generation, the ways and means; and plans, adopted by the British occupation, and that of the European states for imposing their influence and will, over the colonized and vanquished people and deceiving them, by the pretext that they are developing and advancing them.

Then, Lord Kitchener was appointed a Commissioner, in the place of Gorst. It was evident that the appointment of a military man, who enjoyed a great reputation as and Empire Builder, in this post, in Egypt, was a proof of:

First: The importance of Egypt to Britain, and its colonies, in Asia and Africa, as far as the control and hegemony over their affairs; for its distinguished location and position in Egypt.

Second: The success of the Nationalist Movement, which both Cromer and Gorst failed to curb and stop.

General Kitchener, considered himself as the absolute ruler of Egypt. He wielded all the powers in his hands and marginalized Khedive Abbas, who self-encapsulated himself away, at Abdeen Palace. This period was then, the period of 'criss-crossing', because the Khedive had no role in the administration of the affairs of the country; except for some formal affairs like granting medals; and the like.

Kitchener made some reforms in agriculture and education, from his point of view. But; these had no impact because he was not aware of the essence of the real reform. So, he only touched the surface of reform, without going deep in it

As such, the British occupation of Egypt, was not a useful thing. It did not provide any additions or benefit. Thus, Egypt is still suffering from the failure of the occupation, to develop and progress, as other countries, which suffered the British occupation.

The findings of the study clearly exposed that the British occupation of Egypt, resulted in disastrous end; as follows:

First: depriving Kedieve Abbas Hilmi, from any role in the administration of Eygpt .

Second: The tightening of the grip of the British occupation, on Egypt, by declaring that Egypt is a British protectorate, on the pretext of the out-break of the First World War; (1914).

enjoyed the right to meet freely, for consultation (Shura) with the Governors of provinces. They also enjoyed the right to supervise matters pertaining to primary education and making the meetings of the law 'Shura' (consultation) council, public.

The pro- Khedive (and the pro-British) press, praised, the Rapprochement policy. Yet, the "free" press, opposed it vehemently and considered useless, on the pretext that it hinders the participation of the nation in the government, in an affective way.

Because of the fact that the purpose of the British policy in Egypt was to isolate the Khedive from the Nationalist Movement, rendering a blow to it, spread of seduction and conflicts amongst its leaders (especially the two parts of the Nation – the Muslims and the Coptic's), it (the policy) did not change the nature of the occupation. It touched on the surface of affairs; and did not reduce the hegemony of the colonial forces over Egypt.

In the end, Britain found out that Gorest had failed in the application of the Rapprochement policy and was replaced by Kitchner demonstrations and curbing the freedoms of the press and the citizens. So he resigned in 1911 and returned back to Britain a sick man. He died in the same year. Yet, Khedive Abbas II felt grateful to him, for the Rapprochement policy, which he viewed as the best in that period, under those circumstances. So, he visited him in Britain, in his last days in life.

But; Britain saw that his nominal position in the throne of Egypt, without powers, is a cover and a justification for its occupation. This occupation, in fact, was not considered legal by the other European States, because the occupation was effect without a reasonable justification – except for the protection of the throne of the Khedive, which was not in need for protection, because Orabi did not Endeavour for his removal or abdication. He was endeavoring for justice; and him and his supporters of the officers; legitimate claims.

Khedive Abass II, was not in good terms with Cromer, although his period of service. So, he managed to move the hatred of the Egyptians for the occupation, to a Nationalist Revolution., by the acts he did against Cromer, so as affirm his authority, in all affairs-whether political or military. This was met by approval and support by the Egyptian people.

The peak of the Egyptian Revolution, was the Danshwai incident in 1906, in which the occupation forces issued very unjust judgments against some Egyptians, such as death sentences, imprisonment and lashing. All these judgments were not justified, because the British officer died, by of sun stroke and was not Killed by the natives.

Mustafa Kamil – the famous leader of the Nationalist Movement, exploited this incident, to denounce Britain, in the circles of the political parties, in France and Europe. This led to the dismissal of Cromer from his post, in 1907.

After the dismissal of Cromer, Britain thought of changing its policy in Egypt, after the growth of the National awareness and the escalation of the resistance against the occupation.

Thus, Eldon Gorest was appointed as high Commissioner for Britain, in Egypt. In the beginning of his appointment in Egypt, Gorest, started a policy of rapprochement with the Khedive and the Stabilization of the internal situation in Egypt. This was the policy which was known as 'the Rapprochement policy' so, Gorest made great efforts to reconcile with the palace (and the Khedive) and abandoning the conflicts and differences which made relations bad between the place and the British Agency in Egypt he succeeded in the return of the good relations between the two parts of the conflict. He then advised the official to deal with the

Gorest further introduced reforms in Egypt, on the province councils system, the widening of the power and authorities of the 'Shura' (consultation) of laws council and the general Assembly. The Members of these councils

Abstract

The reign of Khedive Abbas Hilmi II, started in 1892; after the death of his father, Khedive Tawfeek.

Abbas started his public life as a student at Terzianom College – Austria, where he received the principles of European education and was fully trained on the culture of European Civilization. His mind was open to the activities of the Nationalist Movements, which was spreading, in Europe at that time. Therefore, when he assumed power at that time in Egypt, he was fully prepared to administer affairs, despite his young age. But; conditions in Egypt were not conducive to avail him of achieving his ambitions, because his country was toiling under British occupation, since 1882.

Hence, his ambitions were resisted by the aims and objective of the British policy in the colonies. That policy meant to exploit the wealth of the colonized countries, while leaving there people in complete ignorance and poverty; and not giving them a chance to develop and progress in the realm of civilization and administering their own affairs.

Thus, Khedive Abbas entered in a conflict, with the British High Commissioner in Egypt, Lord Cromer. But; this conflict was not between equals, since Khedive Abbas was forced to retreat and subdue, to the threats of Lord Cromer. He was also forced to apologize, about the soldiers' crisis. Hence, the Khedive became only a symbol of rule, without powers. But; the merit of his response was to agitate the waves of the Nationalist Movement in Egypt. This Movement was dormant when he assumed power, in Egypt.

Thus, Khedive Abbas, was pioneering the Egyptian Nationalist Movement, which disturbed the British colonialism, which failed to curb and crush it. This Egyptian Nationalist Movement, was the prelude to the Revolution, which broke out later in 1919. a relatively partial independence for Egypt.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يتناول موضوع هذه الدراسة فترة حاسمة من تاريخ مصر الحديث الذي حدث فيه صراع بين ثلاثة قوى القوى الأولى كانت تمثل أطماع بريطانيا الاستعمارية في مصر .

القوى الثانية قوة الحركة المصرية التي كانت تناضل من أجل التخلص من الاستعمار البريطاني .

القوى الثالثة كانت قوة الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا التي كانت تريد أن تصل مع بريطانيا لتحقيق توافق من أجل تحقيق أطماعها الاستعمارية كما فعلت في شمال أفريقيا وأيضاً ايطاليا في ليبيا وكذلك روسيا .

وأهمية هذا البحث يأتي من عدم كتابة الكثير عنها وعدم الكشف وتسليط الضوء على أحداثها المثيرة وتأثيرها في سير التاريخ الحديث ولم يلتفتوا إلى وقائعها ودروسها القيمة من أجل مستقبل خالي من دسائس ومؤامرات الماضي مستقبل من أجل تأكيد السيادة والعزة للوطن ومن أجل دولة تقوم على أسس متينة من العلم والإيمان .

وأهمية هذه الفترة تعود إلى صغر سن الحاكم وعدم توفر التجارب اللازمة لإدارة الحكم وكذلك إلى عدم وجود وزراء يتمتعون بالكفاءة وعدم وجود الشجاعة المطلوبة لمواجهة كرومر زيادة على ذلك إصرار الاحتلال على تطبيق السياسة التي تتفق مع أهدافه وتجاهل كلما هو قد يفيد البلد المحتل مصر ، وشهدت هذه الفترة التنافس الحاد بين الدول الأوربية حول المستعمرات وبالأخص حول مصر ومطالبة الدول الأوربية بريطانيا الجلاء عن مصر لتحكمها على مفاتيح الملاحة بين الشرق والغرب وأثر ذلك على التجارة الدولية ومخاوف تلك الدول على وقوع مصالحها الحيوية في قبضة بريطانيا .

وأما عام 1914م فوقعت فيه أول حرب عالمية في التاريخ بين الدول الأوربية بعد أن توفر لها من أسباب القوة سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو مستعمرات خارج حدودها مما يستدعي المحافظة على تلك المكتسبات والتي كانت مجال إطماع وتنافس .

أما بالنسبة لمصر فتاريخ عام 1914م فيعتبر مرحلة فاصلة في تاريخ مصر لأن الاحتلال البريطاني الذي كان يعترف بسيادة تركيا على مصر و يعترف بخديوي مصر عباس حلمي حاكماً على مصر أصبح في عام 1914م وبقيام الحرب العالمية الأولى يلغى سيادة تركيا على مصر ويعزل حاكمها نهائياً عن السلطة ويفرض الحماية البريطانية عليها .

أما بالنسبة لمسألة قناة السويس فقد تم افتتاحها في 17 نوفمبر 1869م في عهد الخديوي إسماعيل ومنذ ذلك التاريخ أخذت أهمية قناة السويس تتعاظم من الوجهتين السياسية الإستراتيجية ورأت الدول الأوروبية ضرورة تأمين مصالحها في القناة بمقتضى مؤتمر دولي رسمي في القسطنطينية وعقدت اتفاقاً في 29 أكتوبر عام 1888م ويقضي هذا الاتفاق :

اتفاقية القسطنطينية :

أن تبقى القناة حرة مفتوحة في الحرب والسلم لجميع السفن التجارية والحربية من غير تميز بين دولة أخرى .

عدم التدخل في حرية استعمال القناة لا في زمن الحرب ولا في زمن السلم.

أن يحظر حصرها بحرياً كما يحظر تحصين سواحل قناة السويس أو القيام بأي أعمال حربية فيها أو على مسافة ثلاثة أميال من سواحلها .

الأهداف :

البحث عن وثائق وأوراق الخديوي عباس الثاني الموجودة في مكتبة جامعة درهام Durham في بريطانيا .

معرفة عدم ثبات السياسة الانجليزية نحو الخديوي عباس من تشدد كرومر ووفاق جورست وتهميش كتشنر .

الكشف عن أسباب مخاوف بريطانيا في وجود الخديوي عباس في مصر أثناء الحرب العالمية الأولى .

دراسة الفوائد التي عادت لمصر في أثناء الاحتلال .

مقارنة أوضاع مصر قبل وبعد الاحتلال وما حقيقة ما حدث من تقدم كما كان يدعيه الاحتلال .

الحدود الزمنية للبحث :

تبدأ أحداث البحث في 1892م وهو العام الذي تقلد فيه الخديوي عباس حلمي حكم ولاية مصر وينتهي بعزله 1914م .

مصادر البحث :.

أن أهم دراسة يمكن الرجوع إليها في هذا البحث هي مذكرات أحمد شفيق الذي كان يشغل وظيفة السكرتير عند الخديوي عباس وهي مذكراتي في نصف قرن وأهم جزء في هذه المذكرات هو الجزء الذي يبدأ من بداية حكم الخديوي عباس 1892م و ينتهي في 1903م والجزء الثاني الذي يبدأ من 1903م إلى 1914مَ وقد كتب في هذه المذكرات كل مراحل حكم الخديوي عباس من عند وصوله الإسكندرية وكذلك علاقاته ببريطانيا

وخلافاته مع لورد كرومر وغورست وكتشنر وطموحاته من أجل تحقيق استقلاله على الانجليز حتى تم عزله من الخديوية في عام 1914م .

أما الكتاب الثاني من حيث الأهمية في هذه الدراسة فكتاب الخديوي عباس (عهدي) فسجل فيه عن بداية حياته ونشأته مع والده ودراسته في داخل مصر وخارجها في النمسا في كلية (ترزيانوم) وقد دافع في هذا الكتاب عن نفسه دفاعاً شديداً لأنه منذ بداية حكمه كان يشعر بعدم التقدير من الانجليز وإعطائه ما يستحق من المكانة كحاكم وكان أكثر شيء يشعر بمرارته هو تسلط الانجليز وهيمنتهم على شئون حكمه وكان قيام الحرب العالمية الأولى في عام 1914م ختام هذه المرارات والأهانات من قبل الانجليز وذلك حتى تم عزله في عام 1914م .

أما **الكتاب الثالث** في هذه الدراسات كتاب محمد سيد كيلاني عباس حلمي الثاني أو عصر التغلغل البريطاني في مصر 1892م ــ 1914م . الذي تكلم فيه عن حكم الخديوي

عباس وعن علاقته مع بريطانيا وتركيا وعن زياراته المتكررة لتركيا التي كان يضع عليها كل أمله ليتخلص من الانجليز وعن زيارته لبريطانيا لتحسين علاقاته بها وعن عزله وتنازله عن مركزه كحاكم لمصر بثمن بخس وكان ذلك الثمن أيضاً إمعاناً في إذلاله وتقليل شأنه .

أما الكتاب الرابع فهو كتاب اللورد كرومر الذي امتدت فترة وجوده في مصر كثاني معتمد لبريطانيا من عام 1883 م إلى عام 1906م وقد تحدث في كتابه الذي سماه عباس الثاني Abbas 11 عن وفاة الخديوي توفيق والد عباس وظهور مشكلة الوراثة لصغر سن عباس والتمكن من حل هذه المشكلة عن طريق اللجوء إلى التقويم الهجري وثم تحدث عن المشكلة الوزارية التي كان يرى أن ليس للخديوي عباس حق في حل أو تشكيل الوزارة وقد كافح بشدة لإثبات عدم أحقية عباس في هذه المسألة مستعيناً بوزارة الخارجية البريطانية حتى خضع عباس لإرادته ثم تحدث عن مشكلة الحدود ووقف مسانداً لكتشنر حتى رضخ عباس أيضاً بأحقية كتشنر في إدارة شئون الجيش بنفسه ثم بعد ذلك تحدث عن خلافه مع رياض باشا رئيس الوزراء وكذلك تحدث عن تيجران وفي كل هذا لم يضع أي اعتبار للخديوي عباس في تعامله معه وكان يراه شاباً صغيراً قليل الخبرة مع وصفه بصفات لا تليق به كحاكم لدولة كمصر .اعتمد هذا البحث في أساسه على الوثائق غير منشورة لأنه يوثق لفترة خطيرة في تاريخ مصر والخديوي الذي كان وجوده أثناء مرحلة المد الاستعماري لأفريقيا لهذا كان من المهم اللجوء إلى الوثائق التي تتحدث عن هذه الفترة وأهم هذه الوثائق هي أوراق الخديوي عباس التي أودعها في مكتبة جامعة دورهام ببريطانيا Dudrham Library University وقد احتفظت مكتبة الجامعة بهذه الوثائق في ميكروفيلم Micro Film ليطلع عليها الباحثون دون الوثائق الأصلية ولكن أغلب هذه الوثائق باللغة العربية ثم الفرنسية والانجليزية وهذه الوثائق تحت مسمى أوراق الخديوي عباس حلمي الثاني و لا تستطيع مكتبة الجامعة أن تسمح بنشر هذه الوثائق أو إعطائها للباحثين إلا بعد أخذ الأذن من ورثة الخديوي عباس وهم يوجدون في القاهرة وفي الحقيقة هذه الأوراق لم يكتبها عباس حلمي ولكنها كانت تخصه أو تخاطبه أو تحمل أفكاره وتوجيهاته وقد كتبها جمع كبير من المصريين الوطنيين أو الرسميين أو

غير الرسميين الذين كانوا ينقلون في تلك الأوراق كل المسائل التي تخاطب الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

منهج البحث :

اتبعت في هذه الدراسة المنهج التحليلي و اعتمدت فيها على المصادر الأساسية من وثائق ومذكرات ومراجع ومصادر وصحف للوصول لاستنتاجات منطقية .

التبويب :

يقع هذا البحث في ستة فصول وتمهيد ومقدمة وخاتمة وإضافة إلى قائمة المصادر وبعض الملاحق استعرضت في التمهيد أوضاع مصر قبل اعتلاء الخديوي عباس لسدة حكمه وأهم معالم السياسة البريطانية منذ نهاية القرن التاسع عشر .

الفصل الأول : تحدثت فيه عن بداية التولية لعباس ومظاهر الاستقبال وتلاوة فرمان التولية وترحيب الدول الأوروبية بعباس والأوسمة التي قدموها له وثم تحدثت عن قيام عباس بأعباء الحكم وعدم اقتناعه بالوزارة ورئيسها مصطفى فهمي باشا فعزله من رئاسة الوزارة ووقوف كرومر ضد هذه العزل ونشوء خلافات بين الاثنين والوصول لحل وسط لتولي رياض باشا للوزارة بدلاً عن مصطفى فهمي .

الفصل الثاني : تحدثت عن مشكلة الحدود التي نشأت بين الخديوي وكتشنر عندما انتقد الخديوي وضع الجنود المصريين عند زيارته لهم في وادي حلفا واعتبار كتشنر أن هذا النقد اهانة له وقدم استقالته فطلب كرومر من عباس سحب هذا الانتقاد والثناء بدلاً عن ذلك عن وضع الجنود ومظهرهم وهذا ما قام به الخديوي ولكنه أثر على وضعه في قلوب الجنود .

الفصل الثالث : تحدثت عن الحركة الوطنية التي كان لابد لها أن تقوم في ظل استبداد الاحتلال والأوضاع المزرية التي كان يعيشها الشعب المصري فكانت المقاومة التي بدأت بالخديوي والذي شجع الحركة الوطنية أمدها بالمال ووقف في كثير من المواقف ضد صلف كرومر وأوامر وزارة الخارجية البريطانية وتأييده لزعيم الحركة الوطنية مصطفى كامل ومساعدته للسفر لأوروبا وخاصة فرنسا والتقائه بالفرنسيين سواء الرسميين أو غير

الرسميين وتلقى التشجيع منهم ونشر ممارسات الاحتلال في الصحف الفرنسية وفضحها وإرساله للرسائل للخديوي التي تبين سير نشر القضية الوطنية في أوروبا .

الفصل الرابع : تحدث في هذا الفصل عن شخصية اللورد كرومر سابق خدمته في الجيش وفي الهند ثم مصر قبل تعيينه معتمداً لبريطانيا فيها وعن رأيه في الجلاء عن مصر الذي كان يرى أن بريطانيا لو تم جلائها فسوف تعود الأمور في مصر إلى مزيد من الفوضى والتأخر وقد قام كرومر بإصلاح النظام المالي وأشار في تقاريره التي كان يرسلها سنوياً لبريطانيا عن الصحافة المصرية التي كانت تتمتع بحرية النشر إلا أنه اتهمها بأنها كانت صحافة متعصبة وأنها كانت تخترع الأكاذيب أما نظام التعليم ففي فترة كرومر فكان كماً مهملاً ولم يكن متحمساً لإنشاء الجامعة وكان يعمل على نشر اللغة الانجليزية وكانت المدارس الوسيلة لذلك مع قلتها ولم يعترف بالقومية المصرية واتهم الجامعة الإسلامية بأنها وراء قيام الحركة الوطنية كما أنه كان يرى أن المصريين غير مؤهلين للاشتراك في مجلس نيابي لأنهم أذا قاموا بإدارة شئون الحكم في هذا النظام سينتشر الفساد والرشوة لذلك لم يوسع في مجلس الشورى والجمعية العمومية لذلك كان يرى قيام مجلس تشريعي يكون الأوروبيين يمثلون الأغلبية فيه لعدم كفاءة المصريين وختم فترة خدمته بحادثة دنشواي التي لم تكن لأحكامها مثيل في التاريخ عام 1907م .

الفصل الخامس : تحدثت فيه عن الدن غورست سابق خدمته في الخارجية البريطانية ثم عمله في الإدارة المصرية ثم تعيينه معتمداً لبريطانيا في مصر وقد رأت بريطانيا أن تغير من سياستها في مصر التي كانت تقوم على أيام كرومر فسعت إلى سياسة التهدئة والوفاق في فترة غورست فكانت هذه السياسة ترمي إلى المصالحة مع الخديوي وضرب الحركة الوطنية إلى بذر بذور الشقاق بين عنصري الأمة من الأقباط والمصريين ولكن هذه السياسة لم تنجح في تحقيق أهدافها مما اضطر أن يعود غورست إلى سياسة الشدة مرة أخرى وذلك لتطبيق قانون المطبوعات الذي وضع قيداً على حرية الصحافة وإلى محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش محرر جريدة اللواء وفي فترة غورست تم اغتيال بطرس غالي باشا رئيس الوزراء نتيجة للسياسة التي يتبعها غورست التي ولم تكن محل استحسان الانجليز أو المصريين لذلك رأت الحكومة البريطانية ضرورة استبداله الذي تم في عام 1911م .

الفصل السادس : وهي فترة اللورد كتشنر وهو من العسكريين البارزين الذين قاموا بخدمات جليلة وقد أثنى عليه كمعتمد بريطانيا في مصر اللورد جرأي وزير الخارجية وقد قام كتشنر بإدخال إصلاحات في مصر سواء في مجال التعليم أو الزراعة أو الصناعة إلا أنه لم يكن على وفاق مع الخديوي وكان يرى ضرورة عزل الخديوي وقد سعى في هذا الأمر إلا أنه لم يجد تجاوباً من حكومته وبقيام الحرب العالمية الأولى 1914م رأت بريطانيا أن تعزل الخديوي عباس عن مصر لأنها تخوفت من وجوده أثناء الحرب لما له من مكانة في قلوب المصريين .

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

ظهرت أهمية مصر لبريطانيا كموقع إستراتيجي علي الطريق لمستعمراتها في الهند بعد غزو نابليون بونابرت لمصر 1798م إذ أدركت بأن هناك خطر يهدد مصالحها فمنذ ذلك التاريخ أولت اهتماماً كبيراً بمصر و قامت بمحاولات عدة لإبعاد الفرنسيين ومن أجل ذلك نشبت معركة أبوقير البحرية 1798م وفيها دمر " نلسون " Nelson أمير البحر الانجليزي أسطول بونابرت وقضى على الحملة الفرنسية ثم بعد ذلك تقدمت حملة إنجليزية في مارس 1801م حاصرت الأسكندرية بعد أن طال بقاء الفرنسين في مصر عند ذلك طلب الفرنسين واتفقوا على مغادرة مصر وفي عهد محمد علي باشا أرسلت بريطانيا حملة لغزو مصر بقيادة فريزر Frazer على أمل أن ينضم إليهم المماليك بقيادة زعيمهم الإلفي والبرديسي إلا أن وفاتهم في تلك اللحظة أدخل الفشل في حملتهم فتصالحوا مع محمد علي على الجلاء في سبتمبر 1807م عن مصر بعد أن أحتلوا الاسكندرية ورشيد[1] هكذا دخلت مصر منذ حملة نابليون لمصر و صراع أنجلترا وفرنسا في ملفات المسألة الشرقية التي أنتهت بهزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى ووراثة الحلفاء لمتلكاتها .

وقد ساعدت الأوضاع المضطربة وغير المستقرة في مصر على تجدد أطماع بريطانيا وصراعها مع فرنسا تلك الأوضاع التي أرتبطت بطموحات محمد علي باشا لبناء دولة حديثة في مصر وتجديد نسيجها في المجالات الزراعية والعلمية والزراعية والتجارية والصناعية والثقافية والعسكرية إذ استفاد من صداقة فرنسا له إذ أرسل البعثات الطلابية إلى فرنسا واستعان بالأساتذة الفرنسين في المدارس العليا والعسكرية وعزم على أن تكوين إمبراطورية تمتد خارج مصر ولاسيما لأنه كان أقوى حاكم في ولايات الدولة العثمانية ولكن الدول الأوروبية لم تكن مرتاحة

---

[1] محمد رفعت ، تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط وتياراته السياسية ، دار المعارف ، مصر ، ص 65 ، 66 ، 67 .

لتلك الطموحات لأنها كانت ساعية للقضاء على الدولة العثمانية فلا يمكن لها أن تسمح بظهور قوة أخرى تقف أمام أطمالعها التوسعية[1] .

فعندما عزم محمد علي باشا على إعلان استقلاله 1838 معلنا لممثلي الدول الأوربية قائلاً " لا يمكنني أن أرضى بترك ما شيدته من المنافع والمرافق الحيوية بمصر طول هذه السنين مما كلفني أموالاً طائلة كدور الصناعة البحرية والأسطول والبواخر والمصانع بإعدادها وعمالها والمدارس المتعددة والبعثات والمعاهد الطبية التي أنشأتها على النمط الأوربي والمناجم التي فتحتها في مصر وسوريا لا يمكنني ترك كل هذا للفناء في يد الباب العالي بعد موتي تحت رحمة الباب العالي.

لكن الحكومة البريطانية أجابت " بأن الحكومة ترى أن من المستحيلات تنفيذ مشروع محمد علي وترى من نتائجه الدمار للباشا أي لمحمد علي . وأجابت فرنسا " أنها علمت بمزيد الدهشة والأسف عزم محمد علي إعلان استقلاله وان الحكومة الفرنسية ستضع كل العقبات ضد تنفيذ المشروع[2] .

أما مستر مترنيخ وزيرة خارجية النمسا فقال " أن صفو السلام في أوروبا لايجب أن يعكر " وأخيراً اتفقت كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا على عقد معاهدة في لندن 1848م تعاهدت فيها هذه الدول بموجب الاتفاقية على مساعدة السلطان العثماني على إخضاع محمد علي وأن يعرض السلطان على محمد علي أن تكون له مصر ووراثة لأولاده وأحفاده من بعده وأن يكون لها حق الاستقلال الداخلي بقيود معينة على أن تكون لها روابط بالدولة العثمانية ثم دفع الجزية وعدم تمثيل مصر في الخارج وتحديد الجيش والأسطول وسلطة منح ألقاب الشرف وضرب النقود فإذا لم يقبل هذه الشروط في عشرة أيام يحرم من ولاية عكا فإذا تأخر عشرة أيام أخرى ولم يقبل فللسلطان الحق في اتخاذ أي أجراء يتفق مع مصالحه الخاصة ونصائح حلفائه [3].

هكذا كان محمد علي يطمح في الاستقلال عن تركيا ولكن الدول الأوروبية وقفت في طريق طموحاته وقد لعبت نفس الدور مع الخديوي أسماعيل باشا الذي كان

---

(1) المصدر نفسه ، ص 67.
(2) تاريخ مصر السياسي ، في الأزمنة الحديثة ، 1798م ، 1849 م ، المطبعة الرحمانية 1932م. ص 208 .
(3) المصدر نفسه ، ص 240.

يريد أن يؤسس دولة عصرية على النسق الأوربي ومد أملاك مصر على سواحل أفريقيا الشرقية ويوغندا في شرق أفريقيا وصرف أموالاً طائلة لتحقيق هذا الهدف مما أثقل خزانة مصر بديون طائلة فشكلت الدول الأوربية صندوق الدين لسداد تلك الديون وأخيراً تم عزله عن ولاية مصر 1879م .

أما الخديوي توفيق ففي عهده تزايد نفوذ الأتراك في مصر الذين عملوا على تهميش الضباط المصريين في الجيش المصري ووقف الترقيات على الضباط الأتراك في للمناصب العليا في الجيش مما أدى لثورة احمد عرابي الذي قاد جنوده إلى قصر عابدين في ثورة تحولت إلى ثورة قومية ضد الخديوي والانجليز ومن ثم أمتد تأثيرها إلى ظهورالحركة الوطنية ضد الانجليز فيما بعد و إلى الثورة المصرية الكبرى 1919م وكانت ثورة أحمد عرابي 1881م سبباً لتدخل الانجليز وحماية الخديوي توفيق وإلى مواجهة تمت بين الجيش الجيش الانجليزي واحمد عرابي في التل الكبير وهزيمته واحتلال الانجليز لمصر 1882م ومحاكمة احمد عرابي وزملائه ثم نفيهم إلى جزيرة سيشل .

وقد كانت الحكومة البريطانية قبل أن تحتل مصر طلبتَ من فرنسا وإيطاليا الاشتراك معها في انزال قواتها العسكريةبمصر بقصد الدفاع عن قناة السويس إلا أن فرنسا رفضت استعمال اقوة ضد مصر أما إيطاليا فاعتذرت شاكرة لها هذه الدعوة وسرعان ما أعلن جلادستون Gladstne رئيس الحكومة في مجلس العموم قائلاً[1] :

"أننا سنرنو ببصرنا نحوأوروبا بانتظارالدول التي تريد أن تتعاون معنا .فإذا أحبطت أمالنا في تعاونها معنا فإن انجلترا ستضطلع وحدها بهذا العمل " كما طلبت الدول الأوروبية من تركيا في أثناء بحثها عن المسألة المصرية في القسطنطينية بأن ترسل قواتها إلى مصر إلا أنها لم تقم بهذا الدور فقامت بريطانيا بعد ذلك باحتلال مصر عقب هزيمة العرابيين وأعلنت على لسان وزير خارجيتها اللورد جرانفيل Granville في حكومة جلادستون Galdstóne الذي بعث بمذكرة للدولة الأوروبية قال فيها " إنه إذا كانت القوات البريطانية لا تزال باقية

---

[1] المصدر نفسه ، ص 408 .

في مصر في الوقت الحاضر لحفظ النظام والسلام العام بها فإن حكومة جلالة الملكة لترقب في سحب قواتها بمجرد ما تسمح بذلك حالة البلاد وتفرغ من تنظيم الوسائل التي من شأنها توطيد سلطة الخديوي[1]

وكان مركز الانجليز في مصر غير مستقر ولم يكن في إمكانهم إعلان حمايتهم عليها أوضمها لأملاكهم لأنهم جاءوا كأصدقاء للسلطان والخديوي لقمع الثورة العرابية واستتباب الأمن والنظام في البلاد بالإضافة إلى ذلك كانت الحكومة البريطانية تحت وزارة الأحرار التي كان يرأسها جلادستون والتي كانت تنادي بمبادئ الحرية والديمقراطية فلم تشأ أن تنقض تلك المبادئ علناً وتتحدي الدول وتقيم في مصر حكومة استعمارية لذلك نشأ في مصر نظام الاحتلال الذي يظهر غير ما يبطن ويبطن غير ما يظهر فتركوا الخديوي عباس الذي أمتد حكمه 1892م – 1914م يتمتع في ظاهر الأمر باستقلاله وامتيازاته الداخلية وفق الفرمانات السلطانية الممنوحة له وأصبح المعتمد البريطاني يجمع في يديه كل السلطات الإدارية و التنفيذية والتشريعية يعاونه في ذلك المستشارين والمفتشين الانجليز وبذلك تم شل جميع السلطات الشرعية في البلاد وأصبح الخديوي شبه ملك غير متوج عليها[2].

وعلى الرغم من هذه الهيمنة التي فرضها الانجليز في مصر إلا أنهم كانوا يعلنون أن احتلالهم لمصر احتلال مؤقت وأنهم سيرحلون عنها في وقت قريب وعلى ضوء هذا الإعلان طلبت الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية تقليل عدد القوات البريطانية إلى ألفي جندي وكانت عددها حوالي سبعة ألف جندي حتى لا تتكلف الحكومة المصرية مسألة الانفاق عليهم لأن الحكومة كانت تقترب من الإفلاس عند ذلك استشارت الحكومة البريطانية المعتمد البريطاني اللورد كرومر الذي رأي أنه لا خوف من جلاء الجنود عن القاهرة وتخفيض العدد إلى ثلاثة ألاف جندي يكون مقرهم في الاسكندرية .

---

(1) نفس المصدر ، ص 409.

(2) المصدر نفسه ، ص 410.

ولكنه لم يشأ أن يعين تاريخاً لهذا الجلاء وكان جواب جرانفيل وزير الخاريجية سريعاً وصريحاً في موافقته علي جلاء جنود الاحتلال عن القاهرة وتركيز إقامتهم في الأسكندرية مع تخفيض عددهم إلى ثلاثة الاف جندي[1] .

ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان لأن الثورة المهدية كانت في بدايتها في السودان وفي أوج قوته إذ استطاع المهديأن يتصدي لحملة الجنرال هكس في شيكان وهزمه في 5 نوفمبر 1883م وكانت لهزيمة هكس صدى واسع في الدوائر السياسية و العسكرية في كل من مصر وبريطانيا إذ توقعت هذه الدوائر أن يتقدم المهديون نحو حدود مصر الجنوبية طبقاً للأهداف المعلنة من المهدي بأن رسالته لكافة العالم الإسلامي ومما زاد من هذه التوقعات والمخاوف أن الأوضاع الداخلية في مصر كانت في حالة اضطراب بسبب الثورة العرابية واحتلال الانجليز لمصر لكل هذه الأسباب أعيد النظر في مسألة تخفيض القوات البريطانية وسبحها إلى الاسكندرية[2] .

هكذا نكست وزارة الأحرار عن وعودها بالجلاء عن مصر التي أكدتها على لسان وزير خارجيتها وعندما استقالت في 9 يونيو 1885م هذه الوزراة خلفتها حكومة المحافظين برئاسة اللورد سالسبوري ولأن الأوضاع الدولية كانت محتقنة بسبب المسألة المصرية والجلاء عن مصر رأت حكومة المحافظين أن تخفف من حدة هذا الاحتقان وإصلاح ما أفسده من عدم وفاء بريطانيا بوعدها بالجلاء عن مصر في علاقتها بكل من تركيا وفرنسا.

وفي 22 أغسطس 1885م أوفدت الحكومة البريطانية بعثة إلى تركيا برئاسة دورموند ولف Drummond Wolff لمفاوضة البابَ العالي بشأن تحديد تاريخ للجلاء عن مصر وأخيراً وقع دورموند اتفاقاً مع الصدر الأعظم كامل باشا وكان أهم بند في الاتفاق هو البند السادس الذي نص :

أ. عندما يرى كل من مندوب بريطانيا ومندوب تركيا أن الأمن على الحدود استقر وأن الحكومة المصرية تسير سيراً حسناً وقد توطد مركزها فعلى كل

---

(1) نفس المصدر. ص 411.

(2) امين الرفاعي ، مفاوضة الانجليز بشان المسالة المصرية ، 1921 م ، مطبعة النهضة بمصر . ص 61.

منهما أن يقدم تقريراً إلى دولته بعقد اتفاق بإخلاء العساكر الانجليزية للبلاد المصرية في وقت مرضي وكان غرض بريطانيا من هذا الاتفاق هو الحصول من الدول الأوروبية ومن الباب العالي على صيغة شرعية تصبغ وجودهم في مصر لأن وجودهم في مصر كان وجود غير شرعي[1].

الحصول من الدول الأروبية ومن الباب العالي على صيغة سرية تصبغ وجودهم في مصر لأن وجودهم في مصر كان وجود غير شرعي .

وكانت هذه الاتفاقية التي عقدت في 24 اكتوبر 1885م اتفاقية مبدئية تكون قاعدة للتسوية المقبلة ثم استئنفت المفاوضات مرة أخرى في 22 مايو 1887م وكانت أهم مادة فيها المادة الخامسة التي نصت على الآتي :

" بعد مرور ثلاثة سنوات من تاريخ هذا الاتفاق تتعهد الحكومة البريطانية بسحب جنودها من مصر وإذا ظهر في ذلك الميعاد خطر في الداخل أو الخارج يستلزم تأجيل الجلاء فإن القوات البريطانية ستنسحب من مصر مباشرة بعد زوال هذا الخطر وبعد مضي سنتين من تاريخ هذا الجلاء فإن النصوص الواردة في المادة المادة الرابعة التي تسمح ببقاءالقوات البريطانية بقاء مؤقتاً ينتهي مفعولها تماماص وعند سحب الجنود البريطانية فإن مصر تتمتع بمزايا سلامة أرضها وعند المصادقة على هذا الاتفاق فإن الدول العظمي ستوقع على عقد نعترف فيه وتضمن به عدم التعدي على الأراضي المصرية وبموجب هذا العقد لا يكون لأية دولة ولا بأية مناسبة الحق في إنزال جنودها إلى أرض مصر إلا في الأحوال المنصوص عليها في اللائحة المرفقة بالاتفاق (وهي الحالة التي يحصل فيها وقف الملاحة في قناة السويس) أحتجت فرنسا على هذا الاتفاقية وبأنها لا توافق عليها بأي حال من الأحوال والمطلوب من السلطان التصديق عليها كما أحتجت روسيا إذ خاطب سفيرها وزراء الدولة بلهجة شديدة وبأنهم ضحوا بمصالح سلطانهم في سبيل مصلحة بريطانيا . وفي منتصف شهر يونيو أرسل السلطان عبد الحميد بطلب السير هنري درموند والسير وبت سفير انجلترا في الاستنانة وأبلغها أنه

[1] المصدر نفسه ، ص 62.

نظراً لاعتراض فرنسا وروسيا لا يستطيع التصديق على الاتفاقية لأن مثل هذا التصديق يعرض تركيا لحرب مع روسيا ولكن الحكومة البريطانية رفضت تعديل الاتفاقية وبعث سالسبوري رداً على اقتراح السلطان في يونيو 1877م قال فيه :

" أن حكومة جلالة الملكة لا تنوي الجلاء من مصر إلا إذا كانت واثقة تمام الوثوث من أن الأمن فيها لا يكون معرضاً للخطر من اعتداءات خارجية أو اضطرابات داخلية وأن الحكومة ستظل متمسكة بهذه الخطة سواء أصدق على هذه الاتفاقية أو لم تصدق ولو رفضت دولة كبرى من دول البحر الابيض على أحكام هذه الاتفاقية وبدون الاحتفاظ بالأمن في مصر لا تجلو انجلترا عن أراضيها ولكن عدم إقرار هذه الاتفاقية من جانب دولة من دول البحر الأبيض لا يخول انجلترا الحق في إعلان الاحتلال مؤبد ولا في إطالة هذا الاحتلال إلى أكثر مما يبقى إذ لم تكن هذه الاتفاقية وقعت[1]

بهذا السرد الموجز يمتد جذور البحث في أعماق تاريخ مصر الحديث ويرجع أهميته في أنه يغطي فترة التوغل الأوروبي نحو أفريقيا . وهي من أخطر فترات تاريخها إذ عمل الاستعمار الأوروبي على نهب خيرات القارة التي قامت عليها أسس الثورة الصناعية في أوروبا وكذلك أسس الثورة الزراعية التي عمل فيها الأفارقة على نهضتها . وذلك بجلبهم بالملايين في أراضي أمريكا الجنوبية والشمالية كما استخدم الأوربيون الأفريقيين كجنود محاربين في جيوشهم من تحقيق أهدافهم التوسعية في المستعمرات .

أما أهمية الموضوع بالنسبة لتاريخ وادي النيل فكانت هذه الفترة فترة حاسمة إذ احتل الانجليز مصر وصاغوا أوضاعها صياغة جديدة وبدلوا نظمها العسكرية والمالية والسياسية تبديلا كاملاً وفقا لأهدافهم ودخلوا في صراع دولي مع الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وثبتوا أقدامهم في مصر وفشلت كل محاولات المصريين من أجل إجلائهم كما فشلت أيضاً كل محاولات تركيا والدول الأوربية من أجل تحقيق ذلك الغرض .

وأمتد احتلالهم نحو السودان 1898م والتي كانت تعيش أزهي فترات تاريخها بقيام الثورة المهدية 1881م التي حققت السيادة الكاملة في تلك الفترة للسودان .

---

(1) المصدر نفسه ، ص 63.

الفصل الأول

تولية الخديوي عباس وبداية الصراع مع كرومر

1893-1892

النشأة والتولية:-

ولد الخديوي عباس حلمي في 14 يوليو 1874 وهو الابن الأكبر للخديوي توفيق كانت ولايته للخديوية في 8 يناير 1892 فلم يكن يبلغ من العمر الثامنة عشر عاماً [1].

وقد حدث إشكال في أمر التولية لأن السن القانونية لتولية الخديوية ثمانية عشرة عاماً وكان سنه يقل عن السن القانونية. ولكن المجتمعون* أفلنج بيرج E.Bring * ومصطفى فهمي* تداركا الأمر وقدروا عمر عباس بالتقويم الهجري بموجب هذا التقويم ثمانية عشرة عاماً[2].

اهتم والده الخديوي توفيق بتربيته فاستقدم له من انجلترا عدداً من المعلمين ليعلموه اللغة الإنجليزية وآدابها كما كانت معلمته انجليزية. أقام على تعليمه الفنون العسكرية ضابط أمريكي من ضباط الجيش. وأنشأ له مدرسة بالقرب من قصر عابدين يعلمه فيها أساتذة مصريين وأتراك وأوروبيين ولبث في هذه المدرسة حتى بلغ الثانية عشرة ثم أرسله بعد ذلك إلى مدرسة هكسيوس في جنوه فأتم فيها الدروس التي أعدته لكلية الترزيانوم بالنمسا[3].

ولقد أدخل هذه الكلية لأن تعليمه كان متقدماً وكان عمره ثلاثة عشرة عاماً واهتم به إمبراطور النمسا فرنسوا جوزيف Francis joseph لأنه كان يعرف أن مصيره أن يخلف والده في يوم من الأيام وفي 1891 أدخل إلى البلاط النمسوي هكذا أعده والده إعداداً جيداً ودفع به والده كما يقول في كتابه (عهدي) إلى الطرق

---

[1] عبد الرحمن الرافعي. مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية 1892-1908. ط القاهرة 3، 1950، ط315.

* حصل على لقب لورد كرومر في مارس 1892م ويوجد التعريف الكامل له في الفصل الرابع .

* مصطفى فهمي هورئيس الوزراء عندما تولى عباس حلمي السلطة .

2 LORDCromer. Abbas.II.Micmillan and capany.London. 1915.p..

[3] جريدة المؤيد،26يناريز1897.

المليئة التي يجب أن تسير عليها الأمم التي تضع حب العمل والتقدم فوق كل شيء وهكذا تفتحت نفسه على فهم واجب الأمير[1] .

ولقد تأثر بما رآه في سويسرا من تضامن الشعب السويسري الذي جعل منه هذا التضامن شعباً مفكراً وفعالاً ومنظماً مع بقائه حراً فخوراً ودون أن يكون عدوانياً باي شكل من الأشكال فهي الصفات التي جعلت الشعب السويسري يختار الحياد في حياته السياسية كما لفت نظره تنظيم الجيش الذي وضع طبقاً لمناهج جديدة وبهدف دفاعي فقط.

وقد اتضح له أن المواطن المستعد للدفاع عن وطنه في أي لحظة أفضل نظام دون وضع الجنود في الثكنات وبهذا الأسلوب يكون المواطن الجندي غير ميال للحرب وبذلك يبقى المواطن السويسري جندياً أكثر عناية بمعداته العسكرية وعلى وفاء بمسؤلياته العسكرية أن السويسريين جديرون بالانتساب إلى أجدادهم والحياة المنظمة التي يعيشونها في القرى ونظافة منازلهم والإعجاب الذي يعتريهم حين يتحدثون عن بلادهم والاستقلال الذي يمارسونه تجاه إدارتهم بعد أن قاموا بواجباتهم المدنية كل ذلك كان ثمره الاستقلال الذي حصلوا عليه بثمنَ غال والحرية التي حافظوا عليها بنيه صادقة. هذا ما شاهده وتأثر به في سويسرا وفي رحلاته في بقية أنحاء أوروبا من مراعي أيرلندة الخضراء إلى سهول روسيا التي ليس لها حدود ومن فرنسا ذات السمات المميزة إلى ألمانيا المنظمة ومن شواطئ ايطاليا الجميلة إلى فيوردات النرويج ومن غابات التيرول إلى السهول المبتلة بالمياه في هولنده كل ذلك شكل تكوين شخصيه عباس خديوي مصر[2].

وفي أثناء وجوده في الخارج وصلته برقية بوفاة والده. فأرسل الصدر الأعظم* برقية في نفس اليوم إلى رئيس وزراء مصر يعترف فيها بحق عباس تولي العرش عن طريق الوراثة من والده. كالآتي:-

---

[1] عباس حلمي الثاني عهدي ، مذكرات عباس حلمي 18920. 1914. ترجمة د. جلال يحي، دار الشروق مصر، ص43-44.
[2] نفس المصدر، ص43.
* الصدر الأعظم كان جواد باشا .

"لقد عبرت لصاحب الجلالة السلطان بأنه طبقاً للفرمان الذي يسوي مسألة وراثة خديوية مصر. فإن خلافة المرحوم توفيق باشا قد انتقلت إلى ابنه الأكبر صاحب السمو عباس حلمي باشا وأنه في انتظار وصوله إلى مصر سيكون لسعادتكم مع معاونة الزملاء تسيير إدارة البلاد لقد أعطى صاحب الجلالة السلطان أوامره في هذا الاتجاه وإني أسرع بابلاغك عنها"[1].

وصل عباس إلى ميناء الإسكندرية في 16 يناير 1892 على يخت أعده إمبراطور النمسا ومع أستاذه في القانون الدولي السويسري ليي روبيه Louis Rouiller وشقيقه البرنس محمد علي وقد استقبل في ميناء الإسكندرية استقبالاً كبيراً رسمياً وشعبياً وأطلقت جميع السفن المصرية والأجنبية مدافعها تحية له وعندما اتجه إلى القاهرة استقبل فيها استقبالاً كبيراً وفي ميدان سراي عابدين تلى رئيس الوزراء البرقية المرسلة من الصدر الأعظم بتعيين سموه خديوياً على مصر. وفي 27 يناير 1892 أدى جميع الضباط المصريين يمين الطاعة وكذلك الضباط الانجليز العاملين في الجيش المصري ونصه كالآتي:-

"اقسم بشرفي باعتباري ضابط ذا شرف أني في خدمتي للحضرة الخديوية أثناء شروط خدمتي الحالية أو التالية إذا تجددت أن أقوم بأداء الواجبات التي تعهد إلى بإخلاص وأمانة وأبذل غاية الجهد في بث وتقوية شعائر الولاء والاحترام لذات جنابة ولعائلته الكريمة في من يكون تحت أمرتي"[2].

وبعد وصول عباس إلى مصر قدمت وزارة مصطفى فهمي استقالتها إلا أن الخديوي لم يقبل الاستقالة وطلب منه الاستمرار في الوزارة وبعث إليه بالخطاب التالي:-

(لقد رأينا لدى وصولنا إلى القطر المصري أن نبدي لكم ولرفقائكم رضانا على التدابير والوسائل التي أجريتموها في غيابنا سواء كان فيما يختص بالاحتفالات التي أقيمت لساكن الجنان والدنا المحبوب أو فيما يختص بالاستمرار على إدارة شئون الحكومة على محور الاستقامة واعتماداً على الثقة التي كانت لطيب الذكر

[1] نفس المصدر ، ص45-46.
[2] حسن حلمي محمد، الوزارات المصرية في حكم الأسرة العلوية. الجزء الأول. 1924 ، ص114.

والدنا بكم لا يسعنا التخلي عن الوزراء الذين اختارهم لذاته الكريمة ولذا استصوبنا بقاءكم مع رفقائكم كل منكم في الوزارة التي عهدت إليه. وأننا واثقون بأنكم تعاونوننا في القيام بهذا العبء الذي فوض أمره إلينا)[1].

وهذا نص الفرمان السلطاني الصادر الخديوي عباس حلمي بتوليته خديوية مصر. كالآتي:-

لتبعية مصر للدولة العثمانية يسمح للخديوي بوضع النظم الداخلية وكذلك يسمح له بعقد الاتفاقات مع الدول الأجنبية فيما يختص الجمارك والنظم الداخلية لترقية الصناعة والتجارة وكذلك تسوية العلاقات بين الحكومة والأجانب والأهالي بشرط أن لا يتعارض ذلك بالمعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأخرى وكذلك في حقوقها تبعية مصر إليها. ويجب تقديم تلك المعاهدات قبل إعلانها للباب العالي وكذلك عليه إن يشرف على الأمور المالية بدون عقد اتفاقات للحصول على القروض والاتفاقات مع الدول الدائنة أو وكلائهم وذلك من أجل تسوية المسائل المالية الحاضرة والامتيازات التي تم تخصيصها للخديوية هي جزء من امتيازات الدولة العثمانية لهذا لا يجوز ترك جزء من هذه الامتيازات أو بعضها أو التنازل عن جزء من أرض مصر[2] للغير وعلى الخديوية أن تدفع الوريكو *

وكان الباب العالي قد أرسل المشير أحمد أيوب باشا من الأستانة إلى مصر وكلفه بحمل الفرمان فوصل إلى مصر في 14 أبريل 1892 واستقبلته الحكومة المصرية استقبالاً رسمياً وقدم إليه التلغراف الذي يضم بموجبه من السلطان العثماني * شبه جزيرة سيناء إلى الإدارة المصرية لكي يتم تلاوته مع الفرمان السلطاني. وتحدد قصر عابدين للتلاوة وقد حضر عدد كبير من وكلاء الدول الأوروبية وكبار المدعويين من وطنيين وأجانب وأعضاء شورى القوانين والمديريات ثم قدم المشير

---

[1] أحمد شفيق ذكرياتي في نصف قرن، الجزء الثاني عباس حلمي الثاني. القسم الأول من يناير 1894-1902م مطبعة مصر شارع الدواوين. 1936، ص14.

[2] الوقائع المصرية جريدة سياسية 14 ابريل 1894 م السنة الحادية عشر دار الوثائق المركزية الخرطوم ملحق رقم 1 ،2،3.

* الوريكو هي الضريبة السنوية التي تدفعها مصر لتركيا

* المقصود بالسلطان العثماني حاكم تركيا .

أيوب باشا الفرمان للخديوي فاستلمه وقبله وأصدر أوامره بتلاوة الفرمان وكذلك التلغراف من الإدارة السامية بوضع شبه جزيرة سيناء تحت إدارة سمو الخديوي[1].

تولى الخديوي عباس الخديوية في مصر في خضم اهتمام دولي مما يدل على أهمية الحدث في وقت تقوم فيه الدول الأوروبية بمد نفوذها الاستعماري وقد اهتمت الدول الأوروبية بتقديم نياشينها الرفيعة للخديوي عباس مثل إنجلتره وفرنسا وإيطاليا والبابا. إذ أهدت إليه فرنسا وسامها الرفيع (اللجيون دي نور) كما حضر أسطول فرنسي للمياه المصرية مؤلفاً من خمس قطع بحرية عقب تولي الخديوي فتبودلت التحية بينه وبين السفينة (محمد علي) وتشرف ضباطه بمقابلة الخديوي بسراي عابدين في أول فبراير 1982 برفقة قنصل فرنسا فقدمهم لسموه وسلمه النيشان كما أهدت ملكة إنجلترا وسام (الحمام) الرفيع الشأن وقدمه بارنج للخديوي في 29 ديسمبر 1892 أما إيطاليا فقد أرسلت بعض السفن الحربية لاستقبال الخديوي عند وصولة للإسكندرية ورداً على ذلك أهدى الخديوي صورته الكريمة لملك إيطاليا أمبرتو ملك وعهد لأمير الأسطول بتسليمه.

أما جلالة السلطان فإنه أهدى لسموه في تواريخ مختلفة النيشان المجيدي المرصع والعثماني المرصع ثم ميدالية (اللياقة) الذهبية. كما أهدى البابا ليو الثالث عشر نيشانا للخديوي وأوعز إلى مبعوثه بالإسكندرية أن يهنئ الخديوي بتوليته وأن يباركوه ويهدوه نيشان الكريست (المسيح) وهو من أعظم النياشين البابوية وقد تردد روييه الذي عين سكرتيراً عاماً للخديوي في عرض هذا الأمر على سموه باعتباره أميراً مسلماً.

ولا يصح أن تهدي إليه نياشين مسيحية فلجأ المبعوث البابوي إلى سر التشريفات ولما عرض الأمر على الخديوي لم ير بأساً من القبول وبالفعل حدد يوماً لاستقبال المبعوث وتسلم النيشان وبهذه المناسبة أنعم الخديوي بعدة أوسمة ونياشين مختلفة الدرجات على رجال السلك السياسي والقنصلي لجميع الدول التي شاركت في تهنئة ومجاملته بإهداء النياشين[2].

---

[1] حسين حلمي محمد الوزارات المصرية- مصدر سابق، ص117-118.

[2] أحمد شفيق نفس المصدر، ص14.

ويدل هذا الاهتمام الدولي بالخديوي عباس ومحاولة التقرب إليه على التنافس الدولي على مصر وكسب الخديوي إذ أملت فرنسا أن تسترد جزءاً من نفوذها في عهده كما عملت بريطانيا على تشديد قبضتها على مصر بإبعاد تلك الدول عنها قدر الإمكان خاصة فرنسا.

التدخل البريطاني:-

أول كلمة قالها الخديوي عباس عند وصوله إلى مصر قال "إنني أفضل الموت على النزول عن أصغر حق من حقوقي" أعتبر كرومر أن مهمة عباس مهمة تنفيذية وما عليه إلا أن ينفذ القرارات التي تصدرها وزارة الخارجية البريطانية ولكن الخديوي عباس صمم على أن لا يجد الإنجليز في شخصه، الدور الذي رسموه لهذا أقسم أن يدافع عن حريات بلاده ويعمل على تشكيل مجلس للوزراء من الشباب الذين يستطيعون بذل كل جهد ولكن الذي أوقفه عدم معرفته بالذين يمكن لهم أن يقاوموا تغلغل نفوذ الاحتلال وعندما قابل كرومر* أدرك أنه على الرغم من صغر سنة أن هناك صراع قادم معه لا محاله ولكنه صراع غير متكافئ لأنه كان وحيداً دون سند بينما كرومر يتمتع بتأييد ودعم وزارة الخارجية البريطانية وكان على الخديوي أن يتذكر دائماً أن جلوسه على عرش مصر يرجع إلى بريطانيا وأن الإصرار على كرامته وعلى رفضه الدور الصغير (كومبارس) الذي ترغب بريطانيا أن تجعله فيه سيقابل بتهديد من كرومر كان يهدده بتحريض[1] الشعب المصري للوقوف ضده هكذا كان التعامل الذي وجده من ممثل بريطانيا في مصر. وقد كتب كرومر إلى اللورد سالسبيري رئيس وزراء بريطانيا في 21 فبراير 1892 (أنه يرى أن الخديوي الصغير سيكون مصرياً خالصاً[2].

لهذا رأى الخديوي عباس لتأكيد حقه كحاكم لمصر ضرورة عزل مصطفى فهمي الذي لا يحقق طموحاته ليعمل على استقلال ورفاهية بلده لأن رئيس الوزراء

* كان كرومر في بداية حياته عسكرياً وثم عين مندوباً في صندوق الدين المصري ثم بعد ذلك مندوباً لبريطانيا في مصر عام 1883م

1 عباس حلمي- مصدر سابق، ص59-60-61.

. 2CROMER. OP. CIT. P4

كانت تنازلاته وخضوعه للإنجليز كثيرة وأنه مستسلم للمحتلين وموالي لسياستهم وأنه ينتهز الفرص لكي يسخر من الإسلام ومحاربة الباب العالي أما اتجاهه الوطني فلم يكن له جذور ولم يكن من أصل مصري وكان اسلافة قد أتوا من كريت وكان في كل مناسبة يظهر عداءه لسياسة التعاون مع تركيا وكان يعمل على أبعاد الخديوي من دولة الخلافة وبهذا كان يعمل على خدمة رغبات أعداء البلاد[1].

لهذا فكر الخديوي في إقالة مصطفى فهمي الموالي للإنجليز واختيار حسين فخري باشا رئيساً للوزراء والذي كان ينتمي للعنصر الجركسي وكان يتمتع بسمعه طيبه من حيث الأمانة والولاء وكان يتمتع بثروة ضخمة تبعده من الإغراءات المادية وتسمح له باستقلاليه وبمظهر حر لذا اعتقد الخديوي أنه سيساعده في مهمته ويشاركه في أعبائه وبتحمله مسؤليات وظائفه العليا بكل شجاعة وقد وجد التوجه والتذكية من تيجران باشا Tigrane ومحمود شكري* أحد أعوان الخديوي. أما تيجران فقد حاز على ثقة الخديوي بأخلاقه وقيمه رغم أنه كان مسيحياً وأرمني الجنسية إلا أنه كان مرتبطاً وبعمق بالبلاد التي يخدمها مخلصاً للفكرة الوطنية ومعادياً لكل سيطرة أجنبية وقد رأى الخديوي أن لا يستشير كرومر في هذا الاختيار لأن اختيار رئيس الوزراء يخصه وحده وليس لاختيارات دولة أجنبية تحتل البلاد مؤقتاً ولم يكن يرى أن عملية احتلال مصر عسكرياً تعطي لبريطانيا الحق في التدخل في السياسة الداخلية للقصر[2] .

وفي هذه المسألة ذكر كرومر أن قنصل فرنسا ريفرسوM.de.Reverseaw لمح له أنه سيكون من المرغوب فيه تعيين شخص قوي أقل ميلاً للإنجليز كرئيس للوزراء يخلف مصطفى فهمي باشا إلا أن كرومر استنكر إجراء تغيير وتدخل في هذا الأمر مختار باشا المندوب السامي لتركيا في مصر وضغط على الخديوي لإحداث تغيير في وزرائه، كما نصح مصطفى فهمي تقديم استقالته. ولكن اعتراض كرومر[3] على إحداث التغيير لم ينتهي بسفره إذ اعتبر قرار الخديوي خطير للغاية

---

[1] عباس حلمي مصدر سابق، ص62.
* محمود شكري كان رئيساً للديوان .
[2] نفس المصدر، ص63.

3Cromer. op. cit. 4

وغير مناسب إلى درجة بعيده وأبلغ وزارة الخارجية بمشاعر سوء النية غير مدرك لنيات الخديوي الحقيقية مما جعله يظهر كأنه لعبة في أيدي ممثل الدول المعادية للسياسة الاستعمارية لبريطانيا وكان من المهم للخديوي أن يقوم بتغيير وزارة مصطفى فهمي لأنه عندما تسلم السلطة لم يجد توجيهاً أو تنبيهاً إلى الصعوبات المحتملة والمتعلقة بالقرارات المتصلة بالخدمة العسكرية وكذلك خبايا السياسة ودهاليز الإدارة وفي أول اجتماع لمجلس الوزراء الذي ترأسه لم يجد توجيهاً بالدور الذي سيقوم به وعندما أرجأ توقيعه على إحدى قرارات مجلس الوزراء[1].رأي كرومر أن في ذلك فرصة لكي يصغره في أعين رعيته وكان يأمل بذلك إبعاده عن السلطة وكان يخشى طموحاته ويعلم اهتمام عباس بمهام الحكم والتي يجب أن تكون نتائجها لها قيمتها بالنسبة للبلاد. لذلك أظهر غضباً شديداً وأخذ يوجه توبيخاً شديداً لعباس ذاكراً أنه تجاوز حقوقه وقام بعمل غير دستوري ولكن كرومر اقتنع أخيراً بتبريرات واحتجاجات عباس فسكت وفشلت الضربة هذه المرة ولكنه واصل سوء نيته وضيقه مما يسميه تدخلاً في شئون الدولة ولكن الشيء الذي دفع كرومر لكي يمارس سلطته وطغيانه هو ضعف الوزراء الذين لم يرتفعوا إلى مستوى رجال الدول متحملين للمسئولية لكن مجرد موظفين[2].

كما أن كرومر كان يرى في الخديوي أنه غير كفؤ لمهمة حكم مصر إلا تحت مراقبة بريطانيا ووصيتها. إذ يقول: (ما الذي ترجوه من شاب عديم الخبرة في الثامنة عشر من عمرة قادم حديثاً من كلية نمساوية هل يملك ذكاء ورؤية ليعمل طبقاً لمتطلبات نظام من هذا النوع أنه من غير المحتمل أن يكون متمتعاً بتلك الصفات بأي مستوى مناسب) كما شجع عباس المحيطين به على عدم تعريض نفسه للإهانة بالاستماع إلى نصائح بريطانيا والعمل على التخلص من بريطانيا والذي تحمل والده الكثير من الصبر لذا كان عليه أن لا يخاف وأن المصريين قادرون على حكم مصر بدون أي عون أجنبي تلك كانت نصائح العنصر الغريب من المصريين الذين أثروا

[1] عباس حلمي، مصدر سابق، ص54.
[2] المصدر نفسه، ص55.

على الخديوي وأغضبوا بريطانيا أكثر من أي طبقة أخرى وعلاوة على ذلك وجدوا دعماً من فرنسا وروسيا من أجل تحقيق حكم ذاتي لمصر [1].

هكذا كان كل من الرجلين على طرفي نقيض من الأخر ولم يكن بينهما انسجام أو تفاهم لأن طبيعة كل منهما مختلفة عن الآخر تماماً فالخديوي كان يستند إلى تاريخ أسرته وعلى طموحاته كحاكم لمصر وعلى آماله وتطلعاته كشاب لديه القدرة على تحقيق تطلعاته. أما كرومر كان يستند على إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس وعلى جيش الاحتلال وعلى مركزه كمندوب سام لبريطانيا في مصر وعلى حصيلة تجاربه الكثيرة في المستعمرات فكان لابد من الاختلاف والتصادم بينهما ولكن من عجائب الأقدار فعلى الرغم من إخلاص وتفاني الرّجلين من أجل خدمة بلديهما بقوة واقتدار كان مصير الاثنين مصيراً واحداً غير سار لا يتناسب مع تاريخهم ومكانتهم وتقليل كل منهما لمكانة الآخر فكرومر كان متخوفاً من تطلعات الخديوي على وضع بريطانيا بينما يقابله قلق الخديوي على مركزة كحاكم من تسّلط كرومر عليه.

ان الشيء الذي كان يعزز هذا القلق عند الخديوي أن كرومر كان ينظر إليه أنه مجرد طفل صغير جاهل قليل الخبرة ولكنه يعترف أن الخديوي كان مصرياً مخلصاً ولديه عزيمة قوية واضحة تؤهله ليكون وطنياً مصرياً [2].

ولم يتعد كرومر الحقيقة فقد لفت الخديوي نظر الناس بقوة جاذبيته ولطف حديثه وباستطاعته أن يستميل محدثة إلى صفة وكان هذا ضرب من الوطنية ومعارضة السلطة الإنجليزية وكثيراً ما شهد له بهذا مراسلو الصحف الأجنبية الذين تحدثوا إليه ورجال السياسة الذين حضورا مجلسه. أما فضله على الحركة الوطنية ليس من ينكر أن تقلد عباس العرش كان من المنبهات للروح القومية في مصر إذ وجد الشعب فيه رمزاً لثورته على جبروت الإنجليز في السياسة في عهد والده الخديوي توفيق ومن الأعمال التي استفادت منها البلاد مساعدته للزعيم مصطفى كامل الذي لم يبخل عليه بالمساعدات المالية في جهاده كما عاونه في إنشاء هيئة

. 1Cromer.op.cit .P.9
2.ibid p.10

سرية من بعض الشباب الذين درسوا في أوروبا أيضاً وبعض الأوروبيين مثل المسيوروييه مستشاره وبعض الفرنسيين وعلى رأسهم المسيوجافيو عميد الجالية الفرنسية بمصر ومده بجميع المعلومات مع تغيير وكيل شركة هافاس* بمصر ليساعد الوكيل الجديد على نشر أخبار الحركة الوطنية المصرية ولم يأل عباس جهداً في محاربة النفوذ الإنجليزي في أول عهده والوقوف للمستعمرين بالمرصاد والمحافظة على كرامته معهم ومن ذلك أنه لما لاحظ أن الضباط الإنجليز في الجيش المصري لا يؤدون له التحية العسكرية عند مروره بهم فأصدر أمراً بإجراء تحقيق في ذلك الأمر وكانت النتيجة أن أرسلت الأوامر من السردارية[1]* بالانتباه إلى هذا لواجب كما أنه سمع أن موظفاً إنجليزياً أهان مرؤوسه المصري فأمر بإجراء تحقيق دقيق لحفظ كرامة الموظفين المصريين وأوضح من هذا مشكلة مصطفى فهمي ومحاولته استعمال كافة سلطته الشرعية ولو وجد وزراء حوله يؤدونه بحكمة ولا يبالغون في تصوير الأخطار التي تحيط به وبمركزه في مصر لكنه وقف وحيداً أمام نفوذ إنجلترا وقوة ممثلها في مصر ولم يجد من سلطان تركيا أي مساعدة وتأييد على أنه بالرغم من فشله في الاحتفاظ بسلطته الشرعية ظل يعارض كرومر ولكنه في حذر وقد اشتد النزاع بينه وكرومرحتى هدد عباس كرومر بالتنازل عن العرش فتراجع كرومر خشية أن تتدخل في هذا الأمر الأخطر الدول الأوروبية .[1]

وقد تلقى في ترزيانوم على يد أستاذة روبية أصول الفكر الأوروبي الليبرالي وغرس فيه ضرورة تخليص بلده من السيطرة الأجنبية وخلال وجودة في فينا كثيراً ما كان يحل ضيفاً على البلاط الملكي النمسوي عندها عرف أن الملكية ليس فقط ملكاً بل حكماً بشكل مطلق وقد تأثر عند مقارنته بين مركز إمبراطور النمسا ومركز والده لذا صمم عندما يحين دوره في الحكم ان يحكم بلده بنفسه[2]

* هافاس وكالة أنباء فرنسية.
* السردارية هي قيادة الجيش.
[1] احمد شفيق مصدر سابق، ص34.

[2]AFaf Lutfi asayyid. Egypt And Cromer John marry.London 1986p98

لذا كان الخديوي يقاوم أي تدخل فيما يعتبره امتيازاته الخاصة حتى أنه فكر في أن يتخلص من حارسه التركي الخاص باعتباره أجنبياً كمظهر وأضح لضيقه من السلطان وقد تطورت نزاعاته ضد الترك بمقدار وحماقات مختار باشا مندوب السلطان في مصر وقد اشتدت كراهية عباس لتركيا حتى أن كرومر حاول أن يخفف من هذه الروح الوطنية المتوهجة لعباس وقد أبدى كرومر ارتياحه من موقف الخديوي عباس من تركيا ومندوبها في مصر بينما كان سلطان تركيا مشغولاً بهذه المسألة أرسل سالسبوري خطاباً لكرومر في 12 مارس 1892 يعبر فيه عن تقديره عن لما قدمه من خدمات جليلة لبريطانيا وأنه شعر بالعرفان هو والوطن بما قامَ به في مصر من عمل رائع تعدى كل التوقعات كما أنعمت عليه ملكة بريطانيا بلقب (لورد) من طبقة الإشراف[1].

وبعد ذلك يشير سالوسبيري إلى موقف الخديوي من تركيا وممثلها وتمسكه بامتيازاته ورفض أي تدخل من قبل تركيا في شئونه ورغبته في مساعده بريطانيا له في هذا الشأن لكن ما الذي جعل عباس يعتقد بأنه يستطيع أن يشق طريقة لأنه لمدة عشرة سنوات كان والده تحت سيطرة كرومر الذي كان الحاكم الفعلي لمصر. فإن جوهر الحماية عند عباس يقوم على التعاون أي أن كل خطوة يقوم بها كرومر تأخذ شكلاً قانونياً بموافقة عباس. هكذا ظهر له أن هذا هو السبيل لقوة وتقدم مصر ونظرياً كان هذا معقولاً لأن كرومر ليس لدية سلطة قانونية في مصر ويستطيع عباس أن يتخلص من الإداريين الإنجليز لأنهم يعملون تحت إدارته ويأمر القوات البريطانية بالجلاء عن مصر إذا وجد دعماً في ذلك الرجاء المطلوب وإذا استطاع أن يبرهن لبريطانيا وأوروبا أنه يلقي دعماً من شعبة ويستطيع أن يحكمهم فإنه يستطيع أن يحل قبضة بريطانيا عن مصر وقد تشجع بهذه الفرضية على عدة أحداث كما يلي:-

1..Margus of zet land. Lord cromer.Hodder and Stoughton. 1932.p.192.193

أولاً: في أكتوبر 1891 في حديث لجلاد ستون* Gladstone في مدينة نيو كاسل ذكر أن احتلال بريطانيا لمصر أمر مرهق وأنه يأمل من اللورد سالسبوري أن يتخلص منها قبل ان يترك الوزارة كما دار مثل هذا الحديث في مجلس العموم البريطاني وقد علق ساليسبري على حديث جلادستون في نوفمبر 1891 قائلاً (إذا جاء جلاد ستون للسلطة فإن بريطانيا لن تتخلى عن دورها في مصر وستبقى فيها حتى تكون مصر قادرة على إدارة شئونها وعندما آتى حزب الأحرار للسلطة 1892 اعتقد الخديوي عباس أن جلاد ستون[1] سيقوم بالجلاء عن مصر وفاء لما قاله في نيو كاسل وفي أثناء مقابلة صحيفة في ذلك الوقت مع مراسل صحفي يسمى فرنسيس أدمزFrancisAdams أخبر الخديوي عباس هذا الصحفي بأن بريطانيا عند وعدها في بالانسحاب من مصر وأنه يثق بكلمتها لأن الوعد وعد.

ثانياً: تشجع عباس بمقالات الصحف البريطانية ظهرت في صحيفة الاسبكتانورSpectator في 1892 لو أن الخديوي عين وزيراً يريده فهذا ليس من شأن بريطانيا أن تتدخل لأن كرومر مخول بأداء النصيحة للخديوي ومع أن عباس ملزم بإتباع تلك النصيحة إلا أنه يكون طليق اليد مع وزرائه وواجب كرومر أن يعضد الخديوي في إدارة أعماله بدون تدخل مكشوف[2].

ثالثاً: وجد عباس تشجيعاً من مستشاره مسيورويبه الذي أكد أن على عباس أن يحصل على الاستقلال وقد ذكر أحمد شفيق الذي عمل لمدة طويلة سكرتيراً للخديوي في القسم العربي وكان موضع ثقته أن روبيه أخبره بأنه وعد عباس أن يساعده على طرد الإنجليز من بلاده لأنه عندما وصل عباس إلى مصر شاهد استقبال الشعب له فأخذ عباس على عاتقه بأن يعمل على تنفيذ خطته بإجلاء الإنجليز عن مصر وشجعه روبيه على رسم خططه على هذا النهج.

رابعاً: وجد عباس تشجيعاً من الخارج من رجال الدولة الفرنسية وأبرزهم اتيان لونكل Eteiende Loncle الذي دفعه إلى أن يعتقد بأنه لو ثار ضد بريطانيا فإن

* كان جلادستون رئيس وزراء بريطانيا في وزارة الأحرار .
[1] لم ينفذ جلادستون ما قاله عن الجلاء عن مصر عند رئاسته حكومة الأحرار.

2.1AFAF.OP.CIT.P102.

مصر ستجد دعماً من فرنسا على الرغم من أن بريطانيا منذ 1892 تحكمها وزارة الأحرار برئاسة جلادستون الذي كان يؤكد باستمرار على رغبته بالجلاء عن مصر.

وقد فضل كثيريون من أعضاء حزب الأحرار الجلاء عن مصر من أجل التقارب من فرنسا ولكن روسبري فضل التضحية بفرنسا ومخاصمتها والاعتماد على ألمانيا بدلاً عنها[1].

وفي سبيل الحصول على الدعم اللازم أعتمد الخديوي على قوتين:-

الأولى: قوة الجيش الذي أراد أن يرتبط به عن طريق الاصطلاحات وتحسين وضعية الضباط المصريين الذين لم يكن لهم حق التطلع إلى رتبة أرقى من رتبة الأمير لاي لذلك تم ترقية ماهر بك إلى رتبة اللواء ونائباً لمحافظ أسوان بهذا يؤكد للضباط المصريين أن مستقبلهم الوظيفي لم يكن مقفلاً أمام أي أمل للترقي وأنه يمكن لكفاءتهم أن تجد مكافئاً لهما بوصولهم إلى أعلى المناصب الإدارية[2].

الثانية: هو الرأي العام ومن أجل أن يؤثر في الرأي العام كان في حاجه إلى أن يظهر مقدرته كرجل دولة مهاب كان عليه أن يجرى تعديلاً في الإدارة التنفيذية[3].

تغيير وزارة مصطفى فهمي:-

أصيب مصطفى فهمي بمرض خطير في الرئتين في ولكن بعد عودته راجت الشائعات بتغيير وشيك في الوزارة وقد كان مصطفى فهمي مهموماً بتلك الشائعات ودائم السؤال عنها للخديوي ولكن الخديوي تجاهل تلك المخاوف وقال كرومر أن أرثر هاردنجArthur hardinge* ذكر له أن الوضع خطير وأن الخديوي الذي بدأ صديقاً في يوليو صار عدواً في نوفمبر[4].

لهذا تشاور الخديوي مع فخري باشا ومظلوم باشا ومحمود شكري وروييه فاستقر الرأي على تغيير وزارة مصطفى فهمي باشا وترشيح تيجران Tigrane تاشا للوزارة الجديدة وأبلغ كرومر بهذا الترشيح فلم يقره لأن تيجران مسيحي يجب أن

1.ibid.p.102

[2] عباس حلمي مرجع سابق، ص67.

3 op.cit.p103

*هاردنج قام بأعمال كرومر اثناء غياب الأخير في إجازته السنوية .

4lord cromer.NO.10.Cairo january2.1893.f78.4531.london.

يكون الرئيس مسلماً. كتب كرومر مذكره لروسبري في شأن تأليف وزارة جديدة نسبة لمرض مصطفى فهمي الخطير إلا أن هذا التعيين غير مناسب لأن تيجران مسيحي هذا ما رآه كرومر فتضايق الخديوي ولم يبد أي اهتمام لرد الفعل من المجتمع المدني وكذلك من الحكومة البريطانية لهذا التعيين لذلك أشار كرومر أن الخديوي لا يملك الصفات التي يمكن بها أن يؤثر على الرأي العام لأنه غير محبوب ويعيش مع زمره ليس لها دور بارز كما أنه ليس له دور حتى مع الإسلاميين ويجهل بلده ومواطنيه وعندما أوضح له أن تعيين تيجران يعني عدم وجود مصري ذو كفاءة لمنصب رئيس الوزراء لم يبد اهتماماً لأنه لا يتبادل الرأي مع مواطنيه ولا يهتم بالمسائل العامة ولا يدرك أي دور للمسائل الاقتصادية والقضائية وكذلك نظام الري ولا يرى فائدة من دراستها لأنه لا يقرأ كتاباً أصلاً [1]وعلى درجة من الحساسية لأي شيء يمس كرامته مع الرغبة لتأكيد قوته وغيرته ومع أن رياض باشا هو أفضل من يتولى رئاسة الوزارة لما له من مكانة وعمل على تقارب الخديوي مع الإسلاميين ولكنه يكرهه لجفاف سلوكه وكما أنه يشك في نوبار أيضاً .وعندما عرض عليه كرومر اقتراحاً أن يختار شخصاً على سبيل التجربة رفض هذا الاقتراح وعمل على تأكيد استقلاليته والاختيار بحرية للوزراء[2].

وفي يناير 1893 أرسل الخديوي محمود شكري لمصطفى فهمي باشا ليطلب منه تقديم استقالته وقد أوردت جريدة (المقطم) هذه الحادثة بشيء من التفصيل إذ تقول (شاع وملأ الأسماع أن فهمي باشا عصى أمر مولاه واستنصر بجناب اللورد كرومر عليه فأقاله سمو الخديوي من منصبه بعد أن رفض الاستقالة لهذه المسائل الصعبة رأت الصحيفة معرفة الحقيقة فاتضح أن مصطفى فهمي تلقى أمر الاستقالة بالقبول ولم يمتنع عن الرد أو يتردد على الإطلاق وكان على اقتناع تام أن الخديوي لم يطلب منه الاستقالة إلا لظروف صحته وشدة ضعفه وعدم ترك البلاد بدون وزارة أو رئيس للوزارة إلا أنه طلب التوضيح من محمود شكري. عما إذا كان اللورد

[1] ibid.p.14
[2].ibid.p.14

كرومر يعلم ذلك موضحاً أن القصد من هذا السؤال أن لا يكون هناك موضعاً للقيل والقال ولم يكن يعلم أن الصحف حرفت كلامه وتم تأويله لأن مراسل صحيفة (النيويورك هيرالد) نشر حديثاً مع مظلوم باشا[1].

ولما كان هذا القول منسوباً إلى وزير من وزراء الحكومة وكان قوله معتمداً كسند تاريخي وليس كأقوال الصحف تم إيضاح ما قاله مصطفى فهمي وقد قال للمؤيد بالأمس أنه قابل محمود شكري رئيس الديوان الخديوي ونقل عنه تفاصيل ما جرى مع مصطفى فهمي باشا حين أرسله الجناب العالي إليه. سأله الإقالة أو أن يقدم الاستقالة فقال أن سيادته أجاب على أمر الجناب العالي قائلاً "وهل أفندينا سأل اللورد في ذلك فإن هذه المسألة يلزم التشاور فيها) فأجابه محمود شكري بنعم فقال سعادة فهمي باشا (طيب سأفكر) ثم قال مرة أخرى على أمر الاستقالة (نعم سأفكر) وقد كانت الصحف المعارضة للإنجليز والمؤيد للخديوي قد اتهمت مصطفي فهمي بالخيانة وأنه تواطأ مع الإنجليز لتسليمهم البلاد ولكن جريدة (المقطم) التي كانت تؤيد سياسة الإنجليز نشرت هذه الحقائق وعند نهاية الأمر لم ينتظر الخديوي مصطفى فهمي حتى يفكر فأرسل إليه أمراً كتابياً في 15 يناير 1893 بإقالته وفيه (أن جنابه يعطف على دولته وأنه مراعاة لحالته الصحية اقتضت الإرادة السامية أعفاءه مع الشكر لسابق خدماته"[2].

وفي نفس الوقت فكر الخديوي عباس في أن يعين حسين رشدي باشا رئيساً للوزارة في مكان مصطفى فهمي إلا أن كرومر رفض أمر هذا التعيين لم يكن الخديوي يشعر بالراحة لوضع بلاده وأبدى الضيق بسبب أشياء منها عند استقباله حين وصوله إلى مصر عزفت القوات المصرية النشيد القومي المصري بينما عزفت القوات الإنجليزية النشيد التركي. وقد فسر الخديوي بأن هذه إشارة بأن بريطانيا تحاول أن تضعه في مكانه الطبيعي كتابع لتركيا دون الاعتراف به كوال لمصر وكذلك مما ضايقه اعتقاده بأن الوزراء المصريين لم يسمح لهم بزيارته دون أن يصحبهم مستر الوين بالمر Elwin palmer مستشار وزارة المالية وعند

[1] المقطم يناير 1893.
[2] المصدر نفسه.

خروج الخديوي في رحلة إلى الدلتا رفض فجأة أن يصحبه بالمر وعند رجوعه من تلك الرحلة صرح بأن تيجران مخادع فغضب الخديوي لأن تيجران كان عنده من المخلصين ويعتبره مصرياً رغم أنه كان أرمنياً وكذلك من الأشياء التي سببت له عدم الراحة بأنه قد سمع عند مجيئه إلى مصر الشائعات بأن مصطفى فهمي سيعين له مستشار ليعمل في مكتبة كل هذه الأحداث سواء أن كانت حقيقية أو غير حقيقية أثارت ضيق الخديوي ضد الوصاية الإنجليزية[1].

وبدأ للخديوي أن مجلس الوزراء مكون من جماعات غير ذات شأن وغير مؤهلين وقنوعين ويجيبون على ملاحظاته حيث تريد لذلك صمم على التخلص منهم ومن النفوذ الإنجليزي الذي يبقيهم في السلطة[2].

وقد مهدت الصحف بمقالاتها المؤيدة للخديوي بأن يقوم بتأكيد مركزه كحاكم لمصر دون أن يضعف أمام كرومر إذ قالت جريدة البسفور المصري Bosphre Egyptian في نوفمبر 1893م في مقال لها بعنوان (مهمه الخديوي (ان الحاكم هو المصدر الوحيد للسلطة في الدولة هو الذي يتحمل المسئولية أما الوزراء هم تروس في الآلة حين تظل مصر بكل قوتها بجانب أميرها في كل جهده. أما الأهرام في عددها 10 ديسمبر 1893 فكانت صدى لهذه الآراء (قالت أن المجلس التشريعي أحس ببعض الحياة لأول مرة منذ انعقاده إذا أجاز ميزانيته 1893 بالإجماع وهذه كانت خطوة جريئة من المجلس وذات دلالة منذ أن عرف أن من حقه تقديم الاقتراحات)[3].

أما الصحف الإنجليزية المؤيدة للاحتلال فكانت ترى ضرورة استمرار الاحتلال وتجريد الخديوي من أي سلطة أو امتياز فنقول (الديلي تلغراف) "لقد أصبحت سلطتنا أكثر ضرورة في الوقت الذي يجلس على العرش أمير شاب قليل الخبرة) وقالت (البول جازيت) إن ارتقاء الخديوي الشاب يجعل بقاء الاحتلال أكثر ضرورة من أي وقت مضى فلا يجوز الكلام عن الجلاء) (أما صحيفة التيميس)

---

1 AFAF.OP.CIT.P160

[2] عباس حلمي. مصدر سابق، ص53.

[3] AFAF. OP.CIT.P100.

فقالت (ان السيد باريخ يجب أن يبقى في مصر لخبرته بشئونها وأن على الخديوي أن يستمع إلى نصائح المستشارين الإنجليز وإلى وجود مستشار إنجليزي ليرشد بآرائه الخديوي)[1].

وأخيراً بالإضافة إلى حملات الصحف الإنجليزية وكانِ كرومر يتعامل معه بطريقة لم تكن مألوفة في نظام الحكم بازدراء رأس الدولة وعدم إعطائه قيمته كوال لمصر.

تأييد الشعب للخديوي :-

تضافرت كل تلك العوامل التي دفعت الخديوي عباس للتخلص من مصطفى فهمي الذي وصفه بأنه مخلص للغاية للإنجليز وقال فيه (كان الخديوي الحقيقي بالنسبة له هو اللورد كرومر وليس أنا عباس حلمي) وقد عمد الاثنان اللورد كرومر ومصطفى فهمي على إبقائه في حالة من الجهل التام بشئون الدولة وكانت طلباته تظل بلا إجابة وكان رئيس الوزراء يرد على أسئلته المحدودة بتقارير غير مضبوطة وفهم أن هذا النمط يمثل الوزير المثالي الذي كان كرومر يرغب فيه وكانت مغالته وغروره سمحت للخديوي أن يقيس درجة ذكائه المحدودة للغاية ثم وجه أنظاره فيما حوله باحثاً في الوزارة عن رجل يحل محله ويخلصه من هذا الوزير أو الرئيس المفتقر إلى همه الروح ولم يكن مصرياً إلا بالاسم)[2].

لكل هذه الأسباب أرسل الخديوي سكرتيره العام مسيورويبه إلى كرومر ليبلغه إقالة مصطفى فهمي باشا وتعيين حسين فخري باشا مكانه في 15 يناير 1983 وتعيين مجلس الوزراء من الآتية أسماءهم:-

1- حسين فخري باشا للرئاسة الداخلية.

2- أحمد مظلوم باشا سر تشريفات الخديوي للحقانية- العدل.

3- بطرس باشا غالي للمالية.

4- تيجران للخارجية.

5- محمد ذكي باشا للأشغال والمصارف.

---

[1] نفس المصدر ، ص254.

[2] المصدر نفسه ، ص254.

6- يوسف شهدي باشا للحربية.

وهي أول وزارة تألفت في عهد الخديوي عباس لأن وزارة مصطفى كانت مؤلفه في عهد الخديوي توفيق ثم أقرها الخديوي عباس عند ولايته الحكم[1].

أحدث هذا التعيين لهذه الوزارة برئاسة حسين فخري باشا دوي كبير في مصر وفي الدوائر الأجنبية وخاصة إنجلترا أو هذا التعيين كان من غير استشارة كرومر واطلاعه واكتفى بابلاغه بنبأ تأليف الوزارة بعد أن تم تعيينه وقد قوبل هذا الانقلاب من المصريين بابتهاج كبير إذ كان مصطفى باشا بغيضاً إلى الأمة لموالاته للإنجليز وثارت ثائرة كرومر لأنه كان يعتمد على خضوع مصطفى فهمي للاحتلال في حين أنه رأي من ناحية أخرى أنه لم يؤخذ برأيه في هذا التبديل وأن هذا خروجاً على سيادة بريطانيا في مصر وعلى التقاليد المتبعة في عهد الخديوي توفيق[2].

هكذا نجح الخديوي عباس في الوقوف ضد كرومر ووزارة الخارجية البريطانية وأصر على إقالة مصطفى فهمي الذي كان يخضع لرغبات الإنجليز وينفذ تعليماتهم وقد استعمل حقه الشرعي في اختيار وزرائه وبذلك حقق استقلال قراره لهذا وجد تأييداً قوياً من الشعب واندفع عدد كبير من جموع الشعب نحو سراي عابدين لإظهار التأييد للخديوي لموقفه من الأزمة الوزارية وكانت الجموع تتكون من الأمراء أفراد البيت الخديوي والعلماء والأشراف وأعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وقضاة محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية وكبار الموظفين والأعيان والتجار من العاصمة والأقاليم جاءوا لتأييد الخديوي في موقفه الوطني واستقبل الخديوي جميع طوائفهم واستمع منهم عبارات التأييد كما أن القضاة ذكروا أن الخديوي إنما يدافع عن الحقوق الشرعية للبلاد لا لشخصه ولم يعمل غير ما هو ملزم أن يقوم به[3].

هذا بجانب برقيات التأييد التي أرسلت إلى الخديوي من جميع أنحاء القطر المصري كما أن الخديوي استقبل استقبالاً كبيراً عند ذهابه لأداء صلاة الجمعة في

---

[1] المصدر نفسه.
[2] عبد الرحمن الرافعي- مصدر سابق، ص254.
[3] عبد الرافعي، مصدر سابق، ص320.

مسجد الحسين من جميع طوائف الشعب على طول الطريق المؤدي إلى المسجد وهتف طلبة المدارس له وأيدوه في موقفه. ثم هاجموا إدارة جريدة المقطم لوقوفها بجانب الاحتلال وانحيازها لسياسة كرومر الاستعمارية وفي المساء عندما ذهب الخديوي للأوبرا لمشاهدة رواية (عايدة) استقبله الجمهور استقبالاً كبيراً بمن فيهم الأجانب وهتفوا بحياته واستمرت الوفود تتردد على قصر عابدين مؤيده للخديوي مما جعل للخديوي سند قوي من جميع فئات الشعب المصري.

مذكرة وزير خارجية بريطانيا للورد كرومر:

لم يكن حسين فخري باشا على وفاق مع كرومر من قبل عندما كان وزيراً للعدل لأنه كان يعارض الإصلاحات التي أدخلها الإنجليز لإصلاح النظام القضائي في مصر وقد تلقى كرومر نبأ عزل مصطفى فهمي وتعيين حسين فخري كانقلاب[1].

عند ذلك أرسل اللورد كرومر رسالة إلى روسبري وزير الخارجية (بأن لديه الشك بأن الخديوي اتخذ هذه الخطوة من أجل تأكيد استقلاليته التامة ولو سمح له بالعمل كما فعل في هذه المسألة فإن موقف كل من الحكومة البريطانية والموظفين الإنجليز سيتبدل عند ذلك وسينشأ اضطراب كبير وعندي سبب قوي للاعتقاد بأن الوضع الحالي للخديوي نتيجة لاعتقاده بأني لا أجد الدعم الكامل من حكومة صاحبت الجلالة كما كنت أجده من الحكومة السابقة وقد نظر كرومر إلى رغبة الخديوي بأنها قاسية ولابد له أن يرجع عن قراره وأعلن اعتراضه على هذا التغيير في الوزارة لأن فخري عزل من الوزارة عندما كان وزيراً للعدل) وقد أوضح كرومر حقيقة اعتراضه على تعيين فخري باشا في وقت لا حق في كتابه (عباس الثاني) موضحاً إذا كان الخديوي استشارني من قبل ما كنت سأعترض على تعيين حسين فخري باشا، أو أي باشا آخر ولكن هذه المسألة خطة ونفذت بدون وجودي في المجلس لهذا شدد أنه بدون الضغط على الخديوي بأي طريقة ليستسلم فإن العمل الذي قاموا به

[1] AFAF. OP.CIT.P107

والذي استمر خلال العشرة سنين الماضية سيكون في مهب الريح وستصبح المسألة المصرية أكثر إثارة مما كانت عليها من قبل[1].

وقد تلقى كرومر رداً على رسالته من روسيري في 16 فبراير 1893 (بأن الحوادث التي وقعت في مصر أخيراً تقتضي أن تعلموا آراء حكومة صاحبة الجلالة الملكه في السياسة التي ستجري عليها بعد تغير الأحوال بالعمل الذي قام به فجأة الخديوي بعزل ثلاثة من وزرائه ومن جملتهم رئيس الوزراء بغير استشارة وكيل الدولة البريطانية خلافاً لما جرت عليه العادة وما كان متبعاً في عهد المغفور له والده الخديوي توفيق وكذلك بتعيينه ثلاثة آخرين مكانهم[2]).

وقد تلقى كرومر أيضاً رداً على رسالته من روسيري وزير الخارجية البريطانية في 16 مارس 1893.

جاء فيها من المهم أن تعرفوا سياسة الحكومة البريطانية في الحوادث التي أدت إلى عزل رئيس الوزراء وثلاثة وزراء آخرين خلافاً لما كان معمولاً به عهد الخديوي توفيق وان هذا العزل للوزارة سيغير تماماً السياسة المتبعة والعلاقات بين مصر وبريطانيا وسيوجه ضربة قاضية لأساس الاحتلال ولم يكن الاحتلال لمصر إلا بعد رفض الدول الأوروبية التدخل في مصر. لهذا كان هدفنا هو إقامة العدل والنظام والإدارة الحسنة على أساس وطيد وعلى حسب مذكرة جرانفيل الذي وضح فيه هدف الاحتلال والذي وجد قبولاً من تركيا والدول الأوروبية هو إسداء النصيحة ليكون الوضع المراد إقامته مشتملاً مبادئ التقدم والثبات. وعلى هذا يجب وعلى الوزراء والمحافظين والمديرين تنفيذ السياسة القائمة على النصيحة وإذا لم تنفذ السياسة فلا يجب أن يبقى هؤلاء في وظائفهم ولم تفرض الحكومة البريطانية نصيحة للخديوي توفيق إلا عندما يطلبها. ولكن عند الخديوي عباس لم تجد القبول هذه النصيحة القبول ولكن من المأمول أن لا يتكرر مثل التصرف مرة أخرى لأن عزل الوزارة كان عملاً استبدادياً وهذا العزل يمكن أن يطبق أو يمارس على الموظفين الإنجليز والوطنيين الذين لا يسعدهم الحظ بنيل الرضا وبذلك يكون العمل الذي قامت

---

[1] AFAF. OP.CIT.P109

[2] المقطم السبت، 8 ابريل 1893.

الحكومة البريطانية في مصر مجالاً للأهواء وأن الوزارة التي تألفت أخيراً لا يمكن لها أن تقوم بالإصلاح والتقدم في ظل الاحتلال لهذا عليكم أن تعترضوا على تشكيله الوزارة والتي شكلها الخديوي وتقيموا الحجة على بطلانه وأن لم يزعن على هذا الاعتراض ستكون العواقب وخيمة[1].

وعليه وبرجوع الخديوي عن قراره لم يعد هناك داع لعمل آخر وعليك عدم التشدد مع الخديوي لأن الحكومة ستحتاج إليه في أمور أخرى وأن هناك اختلاف في مركز بريطانيا في مصر عما كان في الماضي وأن الغرض الآن هو أن تتبع الحكومة المصرية سياسة بريطانيا في مصر ما دام هناك احتلال قائم وطالما لم يحدث أي طارئ لاتخاذ التدابير اللازمة لتأكيد هذا المبدأ بالإضافة إلى وعد الخديوي بعدم الرجوع إلى ذلك التصرف في المستقبل ولكن إذا ظهرت صعوبات جديدة بظهور عدم رغبة دوام الاحتلال عند فئات من الأهالي فإن هذه الرغبة لا تتفق مع الآراء الآتية:-

1- النظر إلى مصالح الأجانب العظيمة وإلى أمنهم بعين الاعتبار.

2- ليس من المنطق أن تغير بريطانيا سياستها في مصر نظراً لأهوائهم وعواطفهم.

3- من الصعوبة أن تجلو بريطانيا عن مصر عند أول صعوبة تقابلها.

4- أن جلاء الجنود الإنجليز سيؤدي إلى ارتباك في البلاد وإلى تدخل أسوا مما كان.

جميع هذه الاعتبارات تؤدي إلى الآتي:-

أ- المحافظة على النظام الإداري.

ب- تشييد النظام الإداري والقضائي.

وعند وقوع أي حدث لابد من إجراء مباحثات مع تركيا والدول الأوروبية وأن مصر لا يمكنها أن تتخلص من السيطرة الأجنبية التي يمكن أن تحدث بأسلوب أشد مما عليه الآن [2].

---

[1] المقطم السبت 8 أبريل 1893.

[2] المصدر نسه .

رفض روسبري وزارة حسين فخري باشا. وأن من واجب بريطانيا توجيه النصح للخديوي ووافقت تركيا والدول الأوروبية على ذلك وعلى الوزراء والمديرين والمحافظين ابتاع هذه السياسة[1].

تعليقات الصحف الإنجليزية والفرنسية على مذكرة روسبري:-

علقت الايزروفورObservir قائله أن بريطانيا لن ترحل عن مصر إلا بعد أن تنجز أعمالها والتي تكفل استقلال مصر وأن إدارة شئون مصر بيد بريطانيا وعليها أن تنفذ مشورتها لأن القائمين بالإصلاح أصبحوا مقيدين منذ أن بدأ الخلاف وأن الإنجليز متفقون على البقاء في مصر ما دامت الأحوال فيها كما هي. لهذا وجد الاحتلال عندهم الاستحسان والقبول وإذا كان هذا الوجود مفضلاً عند المصريين أو مرفوضاً فإن هيمنة بريطانيا باقية في مصر وقالت صحيفة لفر بول مركوري Liver pool Murcry أن مستر لابوشير* الذي يعترض على مذكرة روسيري ليس له أنصار يؤدونه[2] فهو كالكاتب على صفحة الماء. أما صحيفة باث هولد فقالت: على رجال مصر أن يتمعنوا في الرسالة وبعد ذلك عليهم أن يختاروا نصائح الحكومة البريطانية أو اتباع المعارضين[2]

أما صحيفة التايمزTimes الأيرلندية فقالت أن الإنجليز الصادقين استحسنوا رسالة روسبري وان اللورد هو الوزير الوحيد الذي يستحسن المستر جلادستون آرائه كما استحسن آراءه في المسألة المصرية حيث قال أن جنودنا لا يحمون سياسة غير سليمة وقالت البال مال غزيتPallmall Gazette أن على المصريين أن لا يغتروا بأقوال المعارضين للاحتلال من السياسيين الإنجليز فيخطئون إدراك أهداف الإنجليز ويقومون بمعارضتها.

أما صحيفة التايمز اللندنية Times فقالت. أننا لا نريد مفاوضة الدول الأوروبية كما أشار روسبري فالمطلوب استمرار سياسة بريطانيا وليعلم المصريون أن هذه السياسة أقل وطأة من سيطرة أوروبية أخرى على مصر أن حدثت. وقالت

---

[1] المصدر نفسه.

* لابوشير عضو في مجلس العموم البريطاني

[2] المقطم، المصدر السابق.

صحيفة المقطم المصرية أن معارضة الإنجليز تعود بالضرر على مصر وأن المسالمة معهم تعود بالنفع لمصر وتقرب الاستقلال والجلاء وأنه يجب اتخاذ الحذر من الصحف الفرنسية لأن بريطانيا لا تكترث لمعارضة فرنسا وأن سلامة مصر تتحقق بمسالمة المحتلين ولإنجاح إدارتنا إلا بالاتفاق معهم[1].

تعليقات الصحافة الفرنسية:-

قالت صحيفة الغازت دوفرانس Gazette Defrance إنما يريد وزير خارجية بريطانيا من عقد مؤتمر دولي كسب تأييد أوروبا لوجودها في مصر وعدم الخروج منها ولكن ليس الفرنسيين كلهم مثل رئيس الوزراء ريبو Rabo[*2] وسفير فرنسا في لندن اللذين خدما[3] مصلحة انجلترا بخضوعهما لوزير الخارجية البريطانية وقالت الفيجارو Figaro لابد لنا أن ننتهز فرصة الخلاف الذي سينشأ بين بريطانيا ومصر لخدمة مصالحنا والاعتراض على إطالة احتلال بريطانيا لمصر.

وقالت صحيفة السياكل يرى الإنجليز أن التقدم والتطور تم على أيديهم ولكن المصريين ينفون ذلك وأنهم يتعرضون للعقاب للاعتراف بجرائم لم يرتكبوها وقال صحيفة الكنستنسيل. أشار مترنيخ (على أوروبا أن تأكل تركيا كورق الخرشوف ورقه ورقه وهذا ما تفعله بريطانيا بمصر).

وقالت صحيفة التان الفرنسية تظن بريطانيا أنها امتلكت مصر وذلك لانشغال فرنسا بمشاكلها ولكن لا يصح تجاهل رأي أهل مصر وعليهم الاجتهاد على سعيهم. وقالت صحيفة الكوكرد أن المسير ريبو صديق إنجلترا أخفى عن فرنسا وصول فرقتين بريطانيتين إلى مصر ولقد ارتكب وزرائنا خيانة للوطن والواجب أن لا يوجد خائن في المستقبل يشترى بالمال كما كان يشترى رجالنا في الماضي.

وقالت جريدة لأبي (السلام).

---

[1] المقطم. المصدر نفسه.

[*] المسير ريبو رئيس وزراء فرنسا.

أن وزير خارجية بريطانيا يوجه اللوم لأوروبا وخاصة فرنسا في مصر لأننا نستنكر دائماً سياسة بريطانيا لأنها تستعمل أسلوب التحايل للبقاء في مصر على الرغم من فرنسا وأوروبا ولكن من حق بريطانيا أن تكشف عن أخطاءنا حتى لا نعود إليها[1].

استقالة حسين فخري باشا في 17 يناير 1893:-

طلب روسبري من كرومر أن يوضح له الوسائل التي سيتخذها وما هي الخطوات التي يعتزم أن يقترحها في حالة عدم رضوخ الخديوي لطلب عزل فخري باشا وفي إجابة لكرومر لهذا السؤال اقترح أن يقوم الجنرال ووكر General Waker قائد عام جيش الاحتلال بالسيطرة عسكرياً على وزارات الداخلية والمالية والعدل ليمنع الوزراء الجدد المعينين من الدخول إلى مكاتبهم وفي نفس الوقت يقوم المستشارون البريطانيون بمسئولية العمل في المصالح الحكومية. ولكن روسبري أعتبر أن هذا الاقتراح في غاية الشدة وان اقتراح كهذا سيتيح فرصة للتدخل الدولي وبالضرر سيؤدي إلى خرق للقانون الدولي وعند وجهة النظر هذه أجاز كرومر لنفسه أن يختلف لأنه قد أرسل فوراً قوات عسكر بريطانية إلى المطبعة لمنع نشر الجريدة الرسمية لمرسوم تعيين فخري باشا. وقد طلب كرومر من الخديوي عدم نشر المرسوم حتى يتصل بلندن وقد استجاب الخديوي لهذا الطلب إلا أن كرومر لم يكن واثقاً من أن الخديوي سيفى بوعده ومن أجل الاحتراز. أرسل عدداً قليلاً من الجنود إلى المطبعة وفي 18 يناير 1893 تلقى كرومر تفويضاً من لندن بإعطاء الخديوي أربعة وعشرون ساعة كإنذار لكي يعيد النظر في أمر إجابته لتلغراف روسبري [2].

قابل كرومر الخديوي بصورة البرقية التي وردت من وزير الخارجية بأن الحكومة البريطانية تعارض تعيين فخري باشا وتطالب بحقها في الرقابة على اختيار الوزراء المصريين طبقاً لتلغراف اللورد جرانفيل المؤرخ في 4 يناير 1884* وبأنه في حالة امتناع الخديوي عن العمل بنصائحكم (فعلية أن يتحمل أخطر العواقب)

---

[1] المصدر نفسه.

2AFAF. OP.CIT.P110

* تلغراف جرانفيل وزير خارجية بريطانيا الذي حدد فيها سياسة بريطانيا في مصر

فأجاب الخديوي أنه يستعمل حقه في اختيار وزرائه ولا يحق لأحد أن ينازعه هذا الحق الذي يستخدمه لمصلحة البلاد[1].

فأجابه كرومر متوعداً وحذره من عواقب مقاومة بريطانيا وأنه في هذه الحالة يجازف سلطته الشرعية وشخصه[2].

وقد بدأ التناقض واضحا جلياً في موقف الاحتلال إزاء الخديوي إذ أن بريطانيا كانت تسوغ احتلالها بدعوى المحافظة على حقوقها ثم هي ذي تفتات على أساس سلطته أي على حقه في اختيار وزرائه وتفرض عليه الوزراء الذين تريدهم وكان هذا الموقف تحدياً صريحاً لحقوق الخديوي واعتداء صارخاً على استقلال مصر وعلى المعاهدات التي كانت تحدد مركزها. وبدت خطورة الأزمة حينما انتشرت الأنباء عن مقابلة كرومر للخديوي وعن البرقية التي أبلغت له. فاستدعى الخديوي رياض باشا ثم نوبار وقابلهما على إنفراد. فنصحه رياض بعدم الاستسلام أما نصيحة نوبار فكانت بضرورة التفاهم مع كرومر وكذلك قابل بعض معتمدي الدول الأوربية وذهب تيجران وبطرس باشا للوكالة وقابلا اللورد كرومر للوصول إلى حل للأزمة وقد طلب كرومر في بداية الأمر إقالة فخري باشا وإرجاع مصطفى فهمي فرفض الخديوي هذا الشرط وانتهت الأزمة بحل وسط اتفق الطرفان عليه باستقالة وزارة فخري باشا وقبول الخديوي استقالته على أن يعهد إلى رياض باشا بتأليف الوزارة الجديدة وأن يقدم الخديوي بلاغاً إلى كرومر يبدي فيه رغبته في أن يوجه عنايته لإيجاد أصدق العلاقات الودية مع الحكومة البريطانية وأن يتبع نصائحها في المستقبل في المسائل المهمة[3].

وأخيراً بموجب الاتفاق الذي تم الاتفاق عليه بين الخديوي وكرومر تم إصدار أمر من الخديوي لرياض في 19 يناير 1893باشا بتشكيل الوزارة نسبة لإخلاصه وأن يكون على ثقة بتاييده ومساعدته[4]

[1] عبد الرحمن الرافعي، مصدر سابق، ص318-319.

2 Afaf.op.cit.p11.

[3] عبد الرحمن الرافعي، ص318-319.
[4] المصدر نفسه، ص320.

كما أرسل كرومر تلغرافاً لروسبري وزير خارجية بريطانيا يخطرة بتراجع الخديوي عن موقفه وبانفراج الأزمة باستقالة فخري باشا وتعيين رياض باشا رئيساً للوزارة (1).

أحداث ما بعد الأزمة:-

على الرغم من أن الأزمة قد انتهت فإن الخديوي قد تأثر لأن الأمر انتهى بغير ما كان يأمله إذ أن وزارة الخارجية البريطانية فرضت رأيها بأنه لابد من قبول مشورتها في المسائل الخطيرة وعلى صعيد آخر لم تكن تركيا راضية عما حدث في مصر للخديوي عباس إذ أن الباب العالي أبلغ رستم باشا سفير تركيا في لندن أن يستطلع من المسئولين الإنجليز عما حدث من كرومر ضد الخديوي وطلب سؤال روسبري رسمياً عن مهمة وكيل بريطانيا في مصر وأن يوضح له أن التعرض لشخصية الخديوي إنما هو تعرض لشخصية جلالة السلطان وإنه يعتبر التأثير على الخديوي إنما هو تأثير على شخصه الكريم كما طلب وزير خارجية فرنسا من السفير الفرنسي في لندن أن يطلب توضيحاً من اللورد روسبري وأن يعرفه بخطأ موقف بريطانيا من الأزمة وبأن فرنسا والرأي العام لا تغضان الطرف عن المسألة المصرية ولا تمهلانها أو يغضان الطرف عن موقف بريطانيا. فإذا كان الخديوي قد أخطأ وأن فرنسا لديها الشك أن كل الأخطاء التي حدثت كان سببها الخديوي ثم سلم السفير وادنجتون مذكرة احتجاج لروسبري على التعدي الذي حدث على حرية الخديوي وتسليم كرومر إنذاراً له فرد روسبري (بأنه لا يمكن أن يعطيه معلومات أكثر مما نشرته الصحف. ما عدا احتجاجه على تعيين رئيس الوزراء الجديد فعلق وادنجتون بأن هذا يظهر من أنكم تطلبون حق تعيين رئيس الوزراء وهذا يفهم منه أن مصر تحت الحماية) فرد عليه روسبري بأن هذا ليس الأسلوب الذي يرغب التعامل به في هذه المسألة غير أنه يرغب في توضيح رأي الحكومة البريطانية في تعيين رئيس الوزراء ومادام العلم البريطاني مرفوعاً في مصر والجنود البريطانيون يحتلونها فلا توافق حكومة صاحبة الجلالة

---

(1)Lord Cromer.January.20.1893.no15.f.078-4513

أن تنقلب إدارتها رأساً على عقب من جراء أهواء الخديوي وأن الموقف لجد خطير على الخديوي أن يفكر في الحالة الراهنة بمزيد من التروي حتى لا تضطر بريطانيا إلى اتخاذ تدابير أخرى.[1].

ومهما كان الأمر فان موقف فرنسا كان ضعيفاً من هذا الحادث واكتفت فقط (بالاحتجاج) على هذه الإجراءات الاستبدادية من جانب بريطانيا ومندوبها في مصر والتي يخشى من أن ينظر إليها في فرنسا وأوروبا كلها كأنها خطوة كبيرة في سبيل الضم الفعلي لمصر لبريطانيا كان رد روسبري على هذا الاحتجاج باعترافه الاستبداد غير أن ذلك كان من جانب الخديوي الذي أسند بدون إعلان أو إنذار أو استشاره رئاسة الوزارة إلى رجل لا يليق مطلقاً لذلك المنصب، ولقد تأثر الخديوي من عدم اهتمام فرنسا بهذا الحادث حتى قال لأحد الصحفيين بعد مرور شهرين إننا لم نجد أحداً يتكلم باسمنا ويقول الحقيقة عن المسألة المصرية وفي 2 فبراير 1893 طرحت المسألة على بساط البحث في مجلس النواب الفرنسي فصرح المسيو ديفيل وزير الخارجية بما يأتي.

(إننا لا نستطيع التخلي عما يجري في مصر ولا شك أنهم لا يجهلون ذلك في لندن ويظهر أنه من المستحيل أن لا تسعى وزارة جلادستون في وضع حد لهذه الحالة التي وصفها روسبري بأنها مؤقتة واستثنائية والتي أصبحت نهائية وكانت سبباً من الأسباب التي أدت إلى القلاقل والمصاعب والخلافات لمصر ولأوربا نفسها[2].

ولكن بريطانيا لم تهتم بهذه التصريحات بل أن روسبري ذكر في خطاب له بمجلس العموم (أن فرنسا ليس لها مسوغ خاص يسمح لها بالتدخل في مصر فإن حقوقها لا تختلف عن حقوق الدول الأخرى)[3].

---

[1] أحمد شفيق، مصدر سابق، ص62-63.
[2] أمين الرافعي مفاوضات الأنجليز بشأن المسألة المصرية 1921م مطبعة النهضة ،
[3] نفس المصدر .

وقد كان لهذا الخطاب أثر سيئ في الدوائر السياسة الفرنسية ودارت مناقشات حوله في مجلس النواب الفرنسي في 16 مايو 1893 وسئل في ذلك وزير الخارجية فألقى خطاباً مطولاً فند فيه النظرية الإنجليزية واثبت أن جميع تصرفات بريطانيا تعترض مركز فرنسا الخاص في مصر مشيراً إلى الحوادث التي طالبت فيها بريطانيا مساعدة فرنسا لحل شئون مصر ثم ختم خطابه بقوله (إننا ننوي المطالبة بحقوق فرنسا واستخدامها واستئناف المفاوضات بشأن المسألة المصرية).

ولكن هذا التصريح لم يتجاوز حد القول وتناسته فرنسا بمجرد انتهاء جلسة مجلس النواب الفرنسي إلى أن وقعت حادثة فاشودة* فحركتها من جديد[1].

وقد حملت أبرز الصحف الفرنسية بعد الأزمة مثل الديبا والطان والجورنال والفيجارو والجلوا وغيرها على سياسة بريطانيا في مصر حيث قالت الميموريال دبلوماتيك (أن من شأن الحوادث الأخيرة في مصر التي كانت مصر مسرحاً لها أن تخفف من صلف بريطانيا وكبريائها وتكسر من زهوها لأنها تدل دلالة صريحة على ثبات جأش الخديوي وإخلاصه لرعاياه وقد برهن للملأ بإبداء هذه العواطف الجليلة على صدق وطنية ورغبته في نبذ ما تحاول الدولة المحتلة أن تشمله به من الرعاية الثقيلة الأمر الذي أدى بها إلى التخبط والحقد) وقالت جريدة الأيكو دوربان أن عباس يعمل في دائرة حقوقه الشرعية ولا يلام على ذلك[2].

أما الصحف الإنجليزية فقد واصلت هجومها على الخديوي إذ قالت التيمزTimes (أن عباس صغير السن وتنقصه أشياء كثيرة يلزمه تعلمها وقد أساء اختيار الطريق الذي يوصله إلى الاستقلال الذي يرغب فيه. فقد غاب عنه أن الإنجليز هم وحدهم الذين يستطيعون تأييد عرشه والوقت يسمح له الآن بالخروج من هذا المأزق دون ان يمسه أذى لا يمكنه تحمله طويلاً[3]

* ازمة فاشودة حدثت عندما قررت فرنسا حسب ما لديها من معلومات حول هيدرولوجية النيل احتلال فاشودة الذي يسيطر على نقطة إستراتيجية في مجرى النيل هدفت فرنسا من إرسال بعثة مارشاند في عام 1898م من أجل الضغط على بريطانيا حتى توافق على عقد مؤتمر دولي لبحث المسألة المصرية .

[1] امين الرفاعي نفس المصدر السابق ص152-153.

[2] احمد سفيق، مصدر سابق، ص66، 67.

[3] نفس المصدر .

وقالت :" السان جيمس جازيت" "أن الخديوي الجديد يظهر الرغبة في حكم مصر فعلاً باسمه. وتعتبره كطفل خرج من المدرسة ولولا دفع الدسائس الفرنسية له لترك هذا السفه ثم توعدت شخصه من طرف خفي".[1]

وقالت الديلي تلغراف أن عباس شاب تركي احتك قليلاً بالمدنية التي اكتسبها من دراسته في فينا واتفقت الصحف الإنجليزية على معاملة هذا الطفل بالكرباج كما يعامل أبناء العامة).[2]

وقالت البال مال جازيت (أن إنجلترا قد نظمت مصر ولا تسمح بالعبث في إدارتها من جراء إتباع عباس آراء المتملقين وخطة بريطانيا واضحة في تلغرافات جرانفيل 1884.[3]

أما جريدة الأيكو (فإنها تظن أن الذي رفع سموه إلى هذا العمل هي فرنسا وروسيا وتركيا فما على إنجلترا إلا قبول هذه الحالة بإخلاص دليلاً على حسن نيتها وتخبر الخديوي بأنه ما دام يعتقد أن لا حاجه لمساعدتها فما عليه إلا أن يعمل بشرط أن لا يدخل دولة أجنبية في عمله وهذه هي الخطة الواجبة اتباعها وتعتبر انتصياراً لبريطانيا).[4]

وقالت صحيفة الجلوب ليس للخديوي عذر في إقالة الوزراء السابقين. لأن أعمالهم تشهد لهم باستقامتهم وحسن إدارتهم في جميع المصالح. وتمتعهم بثقة المصريين والأجانب ما عدا الفرنسيين والروس ثم أنهم ليسوا من فسدت ضمائرهم وذمتهم بالرشوة وبناء على ذلك فطموح عباس باشا إلى التخلص منهم إلا لكونهم اعترفوا للإنجليز من الحق في الإشارة على الحكومة المصرية بما يجب عليها أن تتوخاه في أعمالها المهمة وربما تخيل أن مصر حققت التقدم المطلوب والنجاح الذي يخوله حق الحكم فيها كأمير مستقل وعندئذ يفتح عليها أبواب جهنم الظلم والاعتساف. كما حاول جده الأسبق إسماعيل باشا الذي كان يطمح إلى الاستقلال

[1] أحمد شفيق ، مصدر سابق ، ص 66.
[2] المصدر نفسه .
[3] المصدر نفسه .
[4] المصدر نفسه .

بتحريض الأجانب الذين تنظر دولتهم إلى سيادة النفوذ البريطاني في مصر بعين الحسد والحقد[1].

وقالت صحيفة استاندارد: لا تستطيع أن تفهم كيف سوغ الخديوي لنفسه في لحظة واحدة أن يظهر ما أظهر من الجهد للتخلص من ضغط النفوذ الإنجليزي.[2]

وكتبت صحيفة الأجبسيان جازيت. مقالة طعنت فيها في المصريين (بأنهم لا يقمعون إلا بالشدة والعصا. وأنهم قوم ناكرون لجميل إنجلترا عليهم وأن الخديوي مدفوع من أناس ضلوا سواء السبيل ولو أحسنوا معه صنعاً ما أثاروا هذه المشكلة وأن الخديوي إذا كان يريد أن يكون موضع احترام رجال انجلترا فيجب أن لا يفعل ما يمس كرامة نائب جلالة الملك في مصر كما أراد ذلك في الحادثة الأخيرة لأنه إذا كان له الحق في عزل وزير لا يرتاح له فليس له الحق في تعيين غيره وبالأخص إذا كان فخري باشا عدو الإصلاحات الإنجليزية [3]. وقالت: التيمز بعد انتهاء الحادث(أن من العدل الاعتراف بفضل الجناب الخديوي لإسراعه بالإقرار بخطأه وقد برهن باعتذاراته الصريحة على قوة إرادة ومضاء عزيمة وشهامة وهي خصال حميدة لم يعرف بها إلا اليوم وسوف تنفعه في مستقبل حكمة وكان من البديهي أنه لو طلب من اللورد كرومر أن يتغاضي عن سقوط الوزارة وعن الإلحاح في إرجاع الوزارة لأجابه على هذا الطلب رغبة في الأريحية على شرط أن يتمسك اللورد كرومر بالسلطة والقوة اللتين خولتهما له وزارة تعرف كيف تقدر كفاءته).[4]

وكتبت جريدة سان جيمس جازيت (أن احتلالنا لمصر قد كلل بالنجاح في السنوات الستة الأخيرة وذلك لأن المغفور له الخديوي توفيق باشا كان خاضعاً تم الخضوع لنفوذ اللورد كرومر ولمستشاريه الإنجليز وعدم حدوث أي قلق في هذه الأثناء كان ناشئاً عن اعتقاده بأن الأولى به هو قبول نصائح اللورد بلا معارضة

[1] أحمد شفيق، مصدر سابق، ص63، 64.
[2] أحمد شفيق المصدر السابق ، ص 63، 64
[3] المصدر نفسه .
[4] المصدر نفسه

والذي ظهر لنا اليوم أن الخديوي عباس باشا لا يقتفي أثر أبيه أملاً منه التخلص من النفوذ الانجليزي وهو معذور في ذلك لأنه لم يقم في عهده رجل مثل عرابي)[1]*.

وفي حديث لكرومر مع مراسل صحيفة "وستمنستر جازيت " جاء فيه أنه يعتقد أن ثورة ستحدث في البلاد في وقت قريب بسبب الأزمة الوزارية وأنه لو شبت نارها كانت ستبدأ في الأقاليم لأن الغضب الديني قوي هناك لذلك لأبد من الحذر والانتباه عند ظهور أي بادره لقد توفيق باشا على إدراك تام بضرورة أن تكون علاقاته على قدر من التساهل معنا لهذا أمتد النفوذ الإنجليزي في جميع شئون البلاد ولكن الخديوي عباس سار على سياسة كانت قريبة من سياسة جده إسماعيل لذلك لم تقع ثورة كالتي وقعت في عهد والده. فهو يريد أن يكون الأمر كله بيده وقد أخطأت الصحف الإنجليزية التي قالت عنه أنه عدو للإصلاحات ميال للفوضى في الحقيقة يرغب في تمام الاستقلال بإدارة شئون بلاده[1]

وقد أشار اللورد ملنر في كتابة بريطانيا في مصر England in Egypt إلى هذا التأييد بقوله (في الأشهر الأخيرة من 1892 قامت دلائل تنبئ بوقوع اختلافات قريبة إلا أن الخديوي أدهش العالم فجأة بعزل مصطفى باشا ولم تبق الحركة المعاّدية للإنجليز محصورة في الدوائر الرسمية لأن جميع عناصر الشعب المصري أو على الأقل أولئك الذين يجاهرون بعداوتهم لنا التي شجعها هذا الخلاف الذي حدث بين الخديوي والسلطة البريطانية والذي ظهرت آثاره واضحة للجمهور عملت بنشاط لم يعهد له مثيل من قبل لنسا في حاجة إلى القول بأن هؤلاء المتعصبون الذين يكرهون الإنجليز ولا يريدون أن تكون لهم صلات بالأجانب الذين لا يطبقون سلطاتهم وباشاوات العهد القديم الذين يؤدون الرجوع بشده إلى حكومة أوتوقراطية أما بدافع المصلحة الشخصية أو حباً بالاحتفاظ بمكانتهم أنهم قادرون منذ الآن على أن يسيروا دفة البلاد بدون حاجة لأي معونة والعناصر المشاغبة من السكان المصريين كانوا أجانب أو شرقيين من أحط الطبقات هم أولئك الذين يناصرون كل تغيير في الحكم

---

* التي حدثت ضد الخديوي توفيق تحولت إلى ثورة قومية لأنها كانت ضد الامتياز الضباط الاتراك .

(1) المصدر السابق،ص76

ويعطفون على النظام القديم أكثر من عطفهم على الإدارة المستقيمة التي تتولى الحكم اليوم)[1].

(وبسبب تنافر الأغراض الخاصة بكل حزب من تلك الأحزاب فالواقع إن لم يكن بينهما حزب يخشى من أمره غير أنه لم يكن ما يمنع عن اتحاد الأحزاب وجمعها ما دام رائدها جميعاً سياسة العداء للإنجليز فلما أن جاءها التأييد من السلطات العليا جمعت صفوفها وكونت اتحاداً نافذ الكلمة وتولت هذه الأحزاب التسلط على أغلب الصحف الأوروبية أو وطنية ولو أن نفوذ الصحافة كان ضعيفاً وكتاباتها تافه كاذبة إلا أنها ساعدت على إيجاد مظاهر لحركة .

فاللورد ملنر على الرغم من مغالطاته وتشويه لبعض الحقائق لم يستطيع إخفاء الحقائق ولا الأمر الواقع وهو أن هذا الاعتداء من جانب الإنجليز على السلطة الشرعية لم يوجد الفشل في الصفوف على النقيض وحد كلمة الأمة وأظهرها في مظهرها الحقيقي مظهر الكراهية الشديدة لحكم الأجنبي والتعلق العظيم بالحرية والاستقلال[1]

مسألة طابا والعقبة:*

ظهر التدخل البريطاني في قضية طابا والعقبة عندما تولى الخديوي عباس الثاني خديوية مصر 1892 أرادت الدولة العثمانية أن تحدد التخوم بين مصر وممتلكاتها بأن تضم العقبة وشبة جزيرة سيناء إلى ولاية الحجاز وأن يكون آخر الحدود المصرية مدينة العريش. لكن الخديوي التمس من الباب العالي بقاء شبة جزيرة سيناء تحت إدارة الحكومة المصرية كما كانت سابقاً ولا مانع أن تضم العقبة وملحقاتها إلى الحجاز فرفض الباب العالي بحجة أن هذه الأراضي غير موضحة في الخريطة المبينة بها حدود مصر المعطاة للمغفور له محمد علي باشا وكانت بريطانيا ترى ضرورة بقاء جزيرة سيناء تحت إدارة الحكومة المصرية وشددت لدى الباب العالي في هذا الطلب لما رأت فرنسا وروسيا هذه المشادة التي تأخر بسببها قراءة الفرمان

---

[1] أمين الرافعي مصدر سابق ص 151

[2] أمين الرفاعي، مصدر سابق، ص151.

* في الواقع أن الانجليز لم يفرضوا رأيهم على الخديوي عباس بل على السلطان العثماني نفسه ، كما ظهر في موضوع طاب والعقبة .

فتوسطت في الأمر عند ذلك تنازل الباب العالي عن جزيرة سيناء للحكومة المصرية وضم العقبة وملحقاتها إلى الحجاز[1].

لكن في سنة 1906 قامت حكومة الباب العالي باحتلال طابا التي تقع في سيناء فاعترضت قوة مصرية صغيرة أرسلت لطابا بقيادة .براملي مفتش سيناء والأمير لاي سعد رفعت فتراجعت هذه القوة من طابا بعد أن احتلها الأتراك ورفع براملي تقريراً للحكومة المصرية عن هذا الحادث. عند ذلك طلبت الحكومة المصرية من الباب العالي تعيين لجنة مختلطة من المصريين .والأتراك لتحديد التخوم بين سيناء والممتلكات التركية في الحجاز والشام وإزاء رفضت تركيا على مبدأ تكليف لجنة مشتركة للفصل وتعزيز قواتها دخلت مسألة طابا في طور خطير فتدخل كرومر بصراحة بعد أن ظل مستتراً وراء السلطات المصرية. فأرسل سفير بريطانيا في الأستانة برقية جاء فيها (من المتوقع أن تستمر الأزمة طالما لم تعين الحدود بصفة حاسمه[2].

وفي 17 فبراير 1906م قررت بريطانيا إرسال المدرعة ديانا إلى طابا لمنع القوات التركية من التوغل في شبة جزيرة سيناء وفي 22 فبراير 1906م .بعث الصدر الأعظم برقية إلى الحكومة المصرية جاء فيها:-

مما لا شك فيه أن العقبة وما حولها هو تحت إدارة السلطة السنيه وأيضاً فإن المقاطعة المصرية هي من الأجزاء المتممة للممالك الشاهانية ولا حاجة لتعيين مندوب لتحديد الحدود فقد تم أخيراً مع الأسف إرسال مدرعة من طرفكم إلى طابا لأن إرسالها لا يتفق مع سابق إشعار فخامتكم ومن هنا قد تحدث مسألة لا داعي لها إذ أنها تكون مخالفة (للتبعية) إذا أنزلت المدرعة عساكر وأقامت نقطة هناك فنرجو سحب المدرعة)[3] وقد تجلى بوضوح موقف الباب العالي ومطامعه ليس فقط في بعض المواقع ولكن في شبة جزيرة سيناء بأسرها وتقدم بوجهة نظر جديدة تتلخص

[1] محسن محمد، الوزارات المصرية في ظل الأسرة العلوية. الجزء الأول ، القاهرة 1924م ص115.
[2] إبراهيم أمين غالي سيناء مصرية عبر التاريخ، الهيئة العامة للكتاب 1976م، ص237.
[3] المصدر نفسه .

في (ما دامت مصر ولاية تركية فلا يمكن أن يوجد بينها وبين بقية الولايات الخاضعة للإدارة التركية حدود وتخوم)[1].

وقد عزز الصدر الأعظم برقيته هذه بمذكرة مطولة لمختار باشا شرح له فيها موقف الباب العالي جاء فيها ما يأتي:-

1- لا يمكن للدولة العليا السماح لمصر بإقامة إنشاءات عسكرية في طابا التي كانت إدارتها متروكة لمصر بصفة مؤقتة.

2- بالرجوع إلى الفرمان رقم 2 ربيع الآخر 1257 الميلادي 1840 الذي أبقى بعهدة محمد علي باشا بطريق الامتياز الإدارة المصرية المحدودة بحدودها القديمة المعينة بالخريطة بخاتم الصدارة يتبين:-

أ- "أن الخريطة المذكورة خط مستقيم تبقى في شرقه أراضي ولاية الحجاز وسوريا).

ب- (وأن كلمة إبقاء) التركية معناها أن تكليفه باقي كما كان أما إدارة مصر الداخلية فهي تحت قيود معينة منها امتياز الوراثة أما حق التصرفات الملكية فهي مثل سائر الولايات العثمانية.

3- ظلت شبة الجزيرة تحت إدارة مصر بصفة مؤقتة حتى يتم استردادها عند اللزوم لذا لا يمكن قبولها بصفة حدود.

4- العساكر العثمانية الموجودة بموقع طابا هي للمحافظة على هذا الحق وهي جزء من ممتلكات الدولة العثمانية كان ملحقاً بمصر على سبيل الأمانة فالدولة العثمانية باعتبارها صاحبة الحق لها حق الاسترداد.

5- من حق الدولة العثمانية إرسال عساكرها في كل يوم إلى جهة السويس.

6- موقع طابا المختلف عليه والداخل في شبة الجزيرة وإن كانت إدارته تركت لمصر إلا أن وضعه قد تغير بمرور فرع سكة حديد الحجازية من العقبة فجعل منها ميناء بالخليج وسواحل الميناء لا يمكن أن تظل في يد إدارتين.

[1] المصدر نفسه، ص231.

7- وعلى الرغم أن الملكية للدولة العثمانية فإن الموقع المتنازع عليه عبارة عن مساحة جبلية صخرية وترك إدارتها للدولة العثمانية لا يضير مصر بشيء.

8- ليس لبريطانيا الحق في طابا وعلى ذلك فليس لوجود الباخرة (ديانا) أي معنى فحق الكلام هو لسمو الخديوي وحده. ولذلك يرد على الخاطر بأن سموه هو العامل على وجود هذه السفينة هناك[1].

كشف الباب العالي كل أوراقة بتقديمه المذكرة إلى وزارة الخارجية المصرية فأتضح أن المطامع التركية تتعدى بكثير موقع طابا وترمي الاعتراف للسلطان بحق استرداد جزء من سيناء بأسرها إذاً ما تراى له ذلك وقد رد الخديوي عباس على مذكرة الباب العالي (إن الحدود المصرية في شبة جزيرة سيناء تنتهي بالعقبة ويدخل في هذا التحديد موقع طابا وأن وزارة الخارجية بينت الحدود المصرية بناء على طلب كرومر وأن هذا التحديد كان مغايراً لآرائه وبهذا ألقى الخديوي مسئولية لأزمة على الإنجليز ولم يكتف الخديوي بذلك بل شجع الباب العالي على موقفه المتشدد دون الاكتراث بمصالح مصر الحيوية وأكد للصدر الأعظم أن الأزمة لن تأخذ شكلاً خطيراً إذاً ما هو أصر على رأيه فاقترب الخديوي من نظرية الحزب الوطني ودخل مصطفى كامل في مزايدة الغرض منها خلق المشاكل للإنجليز. ولو على حساب مصر واختتم الخديوي رده بأنه قادر على منع أي طرف من التدخل في هذه المسألة وكان موقف كرومر يتلخص في الآتي[2]:-

1- عدم الاكتراث للتهديدات التركية عن طرد القوات المصرية عن مواقعها حتى إذا كان الألمان وراء التشدد التركي.

2- الإصرار على تعيين لجنة مختلطة لرسم الحدود بين مصر والدولة العثمانية.

3- جلاء القوات التركية عن طابا والأراضي التي تحتلها في أرض يعتبرها مصرية وفي لندن هددت وزارة الخارجية البريطانية السفير التركي بأنها عازمة على إرسال بارجة في المياه التركية إذا لم يذعن الباب العالي لطلبات حكومته وفي 14 فبراير

---

[1] المصدر نفسه، ص240.

[2] إبراهيم أمين غالي، مصدر سابق، ص240.

1906م صدرت الأوامر بوضع البارجة (ديانا) تحت تصرف اللورد كرومر فأمر على الفور بإرسالها إلى العقبة[1].

ولما انتهت كل الاستعدادات تقدم السفير البريطاني في الاستانة يوم 2 مايو 1906م بإنذار إلى الحكومة التركية يدعو فيه للاستجابة إلى المطالب الآتية:-

1- إخلاء طابا.
2- عودة الجنود الأتراك في رفح إلى الحدود القديمة.
3- إعادة عمودي الحدود في رفح إلى مكانها.

فإذا رفض الباب العالي أو تأخر عن الرد في خلال عشرة أيام ستكون العواقب وخيمة ولم تكتف الحكومة البريطانية بتلك الإجراءات بل أرادت أن تصبغ تصرفها بصبغة شرعية فطلبت من الدول العظمى الموقعة على معاهدة لندن 1840 ومن ألمانيا تأييداً لتصرفها ولما تحقق لها ذلك أطمأنت إلى أن الأزمة لن تكون لها نتائج دولية. عند ذلك علم السلطان أن مسألة طابا قد تعقدت إلى هذا الحد فأمر بقبول وجهة النظر البريطانية وفي 14 مايو 1906م بعث الصدر الأعظم توفيق باشا رسالة إلى السير نيقولاس وكنود السفير البريطاني في الأستانة بقبول تركيا على وضع الحدود السابقة وتبعية طابا لمصر داخل شبة جزيرة سيناء وبذلك انتهت مشكلة طابا.

لقد كانت لأزمة طابا آثاراً عميقة في مصر لأنها كانت سبباً في اضمحلال الحزب الوطني وتغيير السياسة البريطانية إزاء مصر[2] وكان مَوقف الحزب الوطني محل انتقاد وكان مصطفى كامل أمام سؤال محير وهو كيف تفسرون موقفكم بعد رغبتكم في التنازل عن أرض مصرية إرضاءاً للخلافة الإسلامية على حساب بلادكم ولم يكن في استطاعة مصطفى كامل أن يعترف بأن الدولة العثمانية والغازي مختار باشا مندوب للسلطان في مصر كانا يمدانه بالمال للقيام بالدعاية ضد الاحتلال البريطاني في مصر[3].

أن مظاهرالتدخل البريطاني كان تدخلاً سافراً في شئون مصر لم يتركوا شئناً من شئونها إلا كان لهم فيه الرأي الأخير لإدارة شئونها ولكن الخديوي لم يكن راضياً عن هذه التدخل فوقف في كثير من الحالات ضد كرومر خاصة في مسألة الأزمة الإدارية .

[1] المصدر نفسه ، ص242-244.
[2] المصدر نفسه ، ص242، 244.
[3] المصدر نفسه، ص250.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الجيش المصري في عهد الخديوي عباس

أولاً : زيارة عباس للوحدة الحدودية:

كان عباس يريد أن يمارس سلطانه في مصر كما رأى الحكام يمارسون سلطاتهم في أوربا عندما كان يقيم فيها إلا أنه اصطدم بجبروت كرومر الذي كثيراً ما يلمح بدور الحماية البريطانية، وما كان في مقدوره بأن يقوم بأي دور في ممارسة سلطاته إلا بعد استشارة المعتمد البريطاني وحسب توجيهاته ونصيحته، ولم يكن له دور أو حتى في إدارة شئون بلاده الخارجية، أو عقد اتفاقات مع الدول الأخرى بموجب الفرمان.[1] الذي صدر بأمر توليه 1892.

فما كان منه إلا أن أتجه إلى الاستانة ناشداً منها العون والمساندة لأن الدولة العثمانية هي صاحبة السيادة الشرعية على مصر وهي دولة في مصاف الدول الكبرى وتستطيع أن تحجم أطماع بريطانيا كما كان يعتقد الخديوي، ولكن كانت تركيا في ذلك الوقت تعيش في أيامها الأخيرة وتوشك شمسها على الغروب، وما كان لها من قوة ما تقف بها أمام بريطانيا، وعند عودة الخديوي عباس من تركيا بدون تحقيق أي أمل له ووجه بالسخرية والاستهزاء من كرومر وحكومته والصحافة البريطانية عند عودته.*

لكن على الرغم من ذلك كان الخديوي يؤمن بأنه صاحب الحق الأول في حكم مصر وبأن الإنجليز احتلوا مصر 1882م لتوطيد وحماية سلطة والده الخديوي توفيق، وبوعد الجلاء بعد أن يسود الهدوء ويتوطد الأمن، لكنه كان وعداً كاذباً، ورأينا بريطانيا كيف كانت تماطل الخديوي وفرنسا وتركيا وبقية الدول الأوربية في أمر الجلاء عن مصر. كان هذا الإيمان راسخاً في قلب الخديوي وهو ما تجلى في رحلته إلى الحدود لتفقد الجيش المصري* المرابط في الحدود.[2]

---

(1) الوقائع المصرية 14 أبريل 1892م، دار الوثائق المركزية في الخرطوم .

* سافر الخديوي عباس إلى تركيا في شهر يوليو 1893م.

* كانت بريطانيا قد حلت الجيش المصري بعد ثورة عرابي محاكمة ضباطه وبدات في تشكيل قوة جديدة تحت رئاسة ضباط بريطانيين .

[2] كانت حدود مصر جنوب وادي حلفا عند صرص قبل اتفاقية الحكم الثنائي 1899م .

وقد سعى عباس لتأكيد استقلاليته بمحاولة غير جادة لم يفكر فيها بالتروي ملياً ومع ذلك بلغت حداً من الأهمية استلزم توجيه تهديد وبإنذار خطير من جانب الحكومة البريطانية وذلك عندما توجه الخديوي بشكل رسمي إلى أقصى حدود ممتلكاته الجنوبية على النيل من القاهرة. (1)

وقد وجد تشجيعاً من فرانسيس جرنفيل Sir Franis Grenfell سردار الجيش المصري الذي لم يحاول أن ينتزع منه إشرافه ولا من نفوذه على الجيش والذي كان يعتبر الخديوي القائد الأعلى له، وقد تأسف الخديوي عندما تم نقل فرانسيس جرنفيل من مصر قائداً للقوات البريطانية في مالطا، وقد طلب من الملكة فكتوريا أن تعين بناء على اختياره كتشنر سردار على الجيش المصري فوافقت الملكة على اختياره ومن ثم توجه الخديوي فوراً إلى الجيش للاهتمام به وتحسين وضعه ووضع الضباط المصريين الذين لم يكن من حقهم الترقي إلى رتبة أعلى من رتبة الأميرلاي وذلك بالتأكيد أن مستقبلهم الوظيفي ليس مقفلاً ويمكنهم بكفاءتهم الوصول إلى أعلى المناصب الإدارية(2).

وأهتم الخديوي بالجيش لأن الإنجليز عملوا على إضعافه والتقليل من شأنه وعلى عدم ارتباط الخديوي بالجنود، ولكن هذا الجيش قبل الاحتلال الإنجليزي لمصر 1882م كما تقول أوراق الخديوي عباس كان تحت قيادة الخديوي الفعلية فهو الذي يحرك الجيش كيف شاء وذلك بداية عهد محمد علي باشا. (3)

أما الآن فقد أبعدت سلطة الخديوي عن الجيش بالكامل وصار العسكري يعرف إلا اسم الخديوي دون أن يكون في قلبه أي إحساس تجاهه.

ولكن عندما تولى عباس حلمي 1892م وبدأ يهتم بالجيش فكان من بداية عهده يرتدي الملابس العسكرية "كأحد الضباط" ويتفقد طابور الجيش في وقت

---

(1) H.s. Trail.. England and the Sudan. West minster. 1900. P 141.

(2)عباس حلمي. عهدي مصدر سابق ص: 66.

(3) المصدر نفسه ص 67

التدريب ويراقب التنظيم العسكري وكذلك المناورات وكل ما يتعلق بالعسكر حتى ملابسهم العسكرية فتعلقت قلوب الضباط والجيش به وصار هو القائد الحقيقي. (1)

وكان اسمه يتردد على لسان الجند يذكرونه ويعرفونه شخصياً فكان مثل إمبراطور ألمانيا في اهتمامه بنفسه بالعساكر. (2)

ولكن الضباط الإنجليز لم يرق لهم ذلك فتشكلت لجنة رئيسها السردار وتوجهوا إلى عميد الاحتلال بمصر كرومر واتفقوا أخيراً أن يحرموه من جنوده وأن يحرموا جنوده منه فصمموا على إهانته أمام جنوده وتمضي وثيقة الضباط في سرد ما أضمره الإنجليز من توجيه الإهانة للخديوي في حادثة الحدود. (3)

حادثة الحدود:

بعد تفقد الجيش المرابط بالداخل*سافر الخديوي إلى وادي حلفا بالسودان للتفتيش على بقية الجيش في الحدود عند قيامه باستعراض بقية الأورط المصرية، لم تنال إعجابه لاختلال نظمها العسكرية فانتقد بيادة قائدها يوزباشي إنجليزي لأن هذه الأورطة كانت من أكثر الأورط عديمة التنظيم قليلة الإتقان للفنون العسكرية، وتمنى أن تكون على أفضل حال في المستقبل (إلا أن هذا الانتقاد لم يعجب السردار كتشنر فأرسل برقية إلى كرومر وقدم استقالته إلى الخديوي، وبرر استقالته بأنه غير راضي من انتقاد الخديوي للجيش وخصوصاً وأن قائد هذه الأورطة ضابط إنجليزي[4].

ولكن لماذا غضب كتشنر من الخديوي؟ لأنه قال عند استعراضه للأورطتين الثانية والحادية عشر: إن هؤلاء الجنود في حالة تدعو للخجل، وقال لقمندان الأورطة الثانية الإنجليزي: "إنني آسف لأن سير هذه الأورطة ليس جيداً كالأورط الأخرى ولي أمل أن تتحسن كما أبدى مثل هذه الملاحظة على الأورط الحادية عشر عند ذلك أرسل كتشنر لكرومر ضابطاً ليشرح تفاصيل الحادث هذا، فضلاً عن البرقية أرسلها

---

(1)M.I. Files. 15-51-178 Durham University Library P.4
(2)M.L. fillies. 1.5. 5/178. Durham University Library.P4
(3)M. L. filed .1.5 5/179. Durham University Library.P4

* قام الانجليز بحل الجيش المصري ومحاكمة ضباطه بعد ثورة عرابي .

4 احمد شفيق ، مصدر سابق ، ص ، 124- 125 .

بشأن الحدث عند ظهر هذا اليوم [1] وقد عدل كتشنر عن الاستقالة عندما قابل الحديوي في أسوان "أذ قال له" أن الضباط الانجليز بالأورطتين الثانية والحادي عشر مستاون وفي عزمهم الاستقالة وهل تسمح لي سموكم أن أبلغهم بالنيابة عنك رضاء جنابك العالي " وقال له سموه أكرر لك أن لا شيء في نفسي من ناحيتهم ولكن أذا أصروا على رغبتهم هذه فأخبرني برقياً في ما يجب عمله فقال كتشنر (يا مولاي ساعمل على تهدئة الخواطر " وبينما كان الخديوي في طريق عودته للقاهرة رغم ما تسبب له تهديد كتشنر كثير من الضيق كانت القاهرة تعيش في حالة من الاضطراب والقلق واذ استقبل رياض باشا رئيس الوزراء وبطرس باشا وزير المالية ومحمود شكري باشا رئيس الديوان التركي في جنة في الوجه القبلي – جنوب مصر – على بعد عدة كيلومات من القاهرة لأن الأمر كان خطيراً أذ أن كرومر قابل رئيس الوزراء وهدد بخلع الخديوي إذا لم يسحب انتقاداته وأشار كرومر بثناء مختار باشا مندوب تركيا بالجيش عند زياراته للجيش في الحدود وهو أدرى بطبيعة نظام الجيش وضباطه كما اخبره بوصول برقية من وزير خارجية بريطانيا روسبري يقول فيها "إذا رفضت مصر إجابة الطلب، اضطررنا إلى اتخاذ الوسائل الفعالة لوضع الجيش المصري تحت قيادة جيش الاحتلال"، ولقد دهش الخديوي لتطور هذه المسألة وخروجها من سياقها البسيط إلى طور أصعب، وبعد التشاور تقرر أن يرسل رياض باشا رئيس الوزراء برقية لوزير الخارجية المصرية لإبلاغها كرومر حسماً للمشكلة جاء فيها .

ذكر كرومر أنه أثناء غيابه في بريطانيا تم تعيين عثمان ماهر باشا وكيلاً لوزارة الحربية فتوقع بأن إضطراباً سيحدث، وقد رأى الخديوي أن يصدر هذا القرار ليتعامل مع المسائل العسكرية، وماهر باشا الذي نال ثقة الخديوي عمل على إضعاف سلطة الجنرال كتشنر القائد العام على الجيش.[2]

وفي 19 يناير 1894م أرسل الجنرال كتشنر تلغرافاً لكرومر قال فيه:

(1) أحمد شفيق، مصدر سابق، ص ص 124– 125.

[2]ibid.P52.33

"عند ظهر هذا اليوم في العرض العسكري أبدى جلالة الخديوي عدة ملاحظات أستخف بالقادة الضباط، وبعد ذلك قال بأن من رأيه أن من العار أن يظهر الجيش بدون قدر من الكفاءة وقد بلغ في حديثه اليوم في سلسلة من انتقاداته. وقد ظهر لي وللآخرين أنه منذ وصول الخديوي إلى الحدود وباستمرار كان يصرح بكراهيته لكل الضباط الإنجليز، عندئذ أصبح الخديوي في منتهى الود وتوسل لي بصورة مستمرة أن أسحب استقالتي[1].

وقد أخبرت جلالته بأنه لو أصبح توبيخ الضباط الإنجليز بهذه الطريقة العلنية فإن مركزهم في هذه البلاد سيصبح من المستحيل الدفاع عنهم وأنه لو استمرت الأمور بهذه الحالة لا أستطيع الحصول بشكل منضبط على خدمات كافة الضباط في الجيش، وقد أكد لي جلالته تمام ثقته في شخصي وقد أوضحت له ليدرك بأني سوف لن أصر على استقالتي ومع ذلك لن أسحبها على الإطلاق.

فقال الخديوي أنني لا ألوم كل ضابط يهمل في واجبه نحو أورطته كما أمدح كل ضابط يقوم بواجبه إنني لا أقصد توجيه انتقادات شخصية لك ولكن فعلت ذلك مدفوعاً بحبي للجيش الذي أنا رئيسه وأحب تقدمه لهذا لا أفهم لماذا تتحدث عن الاستقالة وتريد أن تعطي أمراً خاصاً معنى سياسياً.

إن الجناب العالي الخديوي المعظم قد أندهش وشق عليه ما عساه يكون قد قيل بشأن رحلة جنابه العالي إلى الحدود وقد حفظ لنفسه حق تقرير حقيقة الواقع فيما بعد ولكن لما كان جنابه العالي يهمه أن لا يكون هناك أدنى شك في ارتباطه بجيشه فلذلك يسره أن يكرر صدور الأمر للسردار للإعراب عن حسن رضائه عن جيوشه وعظيم الامتنان الذي شمله حينما تفقدهم [21] واخيراً رضخ الخديوي لطلب وزارة الخارجية بالاعتذار رغم أن الجيش المصري لم يكن راضياً عن هذا

---

[1]ibid . P52 . .53

[2] أحمد شفيق، المصدر نفسه، ص 125-126.

التراجع وأبدى استعداده للوقوف بجانب الخديوي وقد تم قراءة تراجع الخديوي عن انتقاده لمدة ثلاثة أيام على جنود الجيش المصري.

وبسبب هذه الحادثة لم يعد سمو الخديوي يظهر في الطابور، و ربما هناك أوامر سرية تقضي بأن لا يحضر وينتقد ولا يرى ولا يسمع، ومن الغريب أن سمو الخديوي أنعم على سعادة عثمان ماهر باشا بنيشان، ولكن شركة (رويتر) التي لا تكاد تأتي بخبر لمصر أو عن مصر إلا وفيه كذب ولصالح الإنجليز، أذاعت في أوربا أن الخديوي أحسن على سعادة ماهر باشا وكيل الحربية الذي كان معضداً للخديوي في حادثة الحدود وكانت إنجلترا أمرت الخديوي بعزله، فكان لهذا الخبر وقع سيء لدي الحكومة الإنجليزية وظنت أن الخديوي قد جاهر بالعدوان وفي نظير ذلك كافأت عناداً في الخديوي كل من السردار كتشنر عدو الخديوي وخصمه بنيشان الحمامة وكذلك ماهر باشا الذي طلبت وبعد أن أتضح لها كذب راوية وكالة رويتر قالت أن نيشان الحمامة أعطي للسردار على خدمة استثنائية دون توضيح هذه الخدمة (1)

وأيضاً هناك حادثة أخرى من ضمن عدة حوادث قام بها الإنجليز ليكره الضباط والعساكر الخديوي ففي عام 1896م كان بعض ضباط في معية الخديوي برتب ملازمين ويوزباشية قد أساءوا سلوكهم في حضرته ربما أغراهم السردار على ذلك فلما تأكد الخديوي من سوء سلوكهم أرسلهم إلى الجيش جزاءاً لهم فبدلاً من معاقبتهم كافأهم السردار بالترقي لرتب البكباشية وطلب لهم النياشين مكافأة لهم على حسن سلوكهم(2).

، وبهذا التراجع من الخديوي انتهت هيبة الخديوي من نفوس الضباط والجنود وعلموا أن أي فرد من الإنجليز أعلى سلطة من الخديوي مما بث الرعب في قلوب الجنود من أي إنجليزي ولم يعد الخديوي بعد ذلك يحضر استعراض

(1)London M.I. files. I. 5. 5/179 Durham Library UniversityP.5
(2) M.I. Files. I.55/180 D. U.L London Durham Library University P.6

الجيش[1]. هكذا تتضح الصورة بجلاء أن الغرض الذي سعى له كرومر وروسبري هو إهانة الخديوي ووضعه عند سلطاته المحدودة بموجب الفرمان فقط، بأنه مجرد حاكم بلا سلطات حقيقية وهكذا كان الجيش المصري تحت سيطرة جيش الاحتلال وأن ضباطه دون الضباط الإنجليز في كل شيء، لهذا لم يكن المخرج من هذه المشكلة التي تهدد الخديوي والجيش إلا الإذعان لأوامر كرومر لأنه لا يرى في برقية رياض باشا ما يكفي وأنه لابد من الاعتذار الذي يقدمه الخديوي بنفسه مع عزل ماهر باشا وكيل وزارة الحربية وأن يتراجع عن موقفه السابق[2] عندئذ رأى الخديوي أن الغرض من ذلك هو إحراجه والضغط عليه فأراد أن يعترض ولكن رياض باشا بين له خطورة الوضع خصوصاً بعد تهديدات كرومر وروسبري وذكر له أن قنصل فرنسا الجنرال رفرسو لا يريد أن يتدخل وأكتفى بأن ترجى كرومر أن لا يغالي في طلباته وعلى الخديوي أن يسلم بطلبات كرومر فأضطر الخديوي إزاء هذا الخطر إلى القبول.

قال كرومر إن الضباط البريطانيين قد بذلوا خلال العشرة سنوات الماضّية جهوداً بكل الوسائل حسب مقدراتهم لإثبات إخلاصهم للخديوي وكان طبيعياً أن يقوموا بواجبهم لأن حضورهم كان نتيجة لتمرد الجيش ضد الخديوي السابق، ومع ذلك انقلبت الطاولة عليهم، وبدأ الخديوي الشاب يشجع على عدم الولاء وعدم الطاعة في وسط العساكر في اتجاه ضباطهم وبهذا ضرب جذور الانضبّاط العسكري.

إن الجيش المصري ليس جيشاً متجانساً إنه يتكون إلى حد ما من السود وجزئياً من الفلاحين والشعور السائد بين الجنسين هو الحقد، والخديوي ربما بدون إدراك بما كان يفعله عمل ما في وسعه لزيادة هذا الحقد وتفاقمه.[3]

---

(1)M.I. Files I/5. I780.U.L Durham Library UniversityP.4

(2)H.d. TraiLL. d. c.L. op.cit.,p. I36. Durham Library University.P.4

(3) 3Lord Cromer. Op. cit. p. 52-53.

وقال أيضاً إن في فترة خدمتي لم أتذكر على أي مستوى للمسئولية سوء تصرف على قدر عالي من استهتاراً من وقت لآخر من الخديوي عباس، والنقطة الثانية التي أثرت في نفسي كانت تلك الفرصة التي كنت أنتظرها قد أتت، لكن في الواقع سوف يكون من الصعب اختيار الساحة المناسبة للمعركة وحتى الانتقادات العدائية ضد الضباط البريطانيين الذين أسسوا جيشاً ذو فعالية لم تكن على أساس فالمطلوب من الخديوي بأن لا يبدي رأياً شخصياً لا فائدة منه يثير جدلاً حول كفاءة الجيش لأن ذكرى حوادث 1882م ما تزال ماثلة في أذهان الناس وأي شخص يتمتع بقليل من الذكاء يدرك عناد وحماقة الخديوي وأنه من الخطورة أن يستمر بدون أن يكبح جماحه طالما أنه يفكر في أمر جنوده ويتدخل في تفاصيل غير ذات أهمية تتعلق بأقسام غير مهمة في الهيئة العسكرية[1].

أما الوزراء المصريين فكانوا غير قادرين للدفاع عن الخديوي لأن رياض باشا يعرف بالأخص بخبرته أن اضطراباً سيحدث نتيجة لتمرد الجيش وعلى كل حال فإن رياض باشا كان راغباً في تقديم الدعم للخديوي في سياسته الرامية لكراهية الإنجليز ولكنه قد يحجم عن المشاركة في مثل هذا الحدث الذي أنكشف الآن.

لهذه الأسباب فقط تأكد لي أن الخديوي يستحق العقاب بكل ما في الكلمة من معنى كما كان هناك في أوربا ومصر اهتماماً بعقاب الخديوي. (2)

وفي 20 يناير 1894م أرسل كرومر لكتشنر البرقية التالية:

"ما قمت به حاز موافقتي ومن المستحسن أن تخبر الخديوي بأني قد علمت بأسف شديد الأسلوب الذي تحدث به عن عدم كفاءة الجيش المصري وبأني قد أرسلت تقريراً عن الحدث لوزارة الخارجية البريطانية".[2]

وكما أرسل كرومر إلى روسبري وزير الخارجية البرقية التالية:

"أوضحت فيها حقائق الموقف واقترحت بأن ماهر باشا يجب أن يعزل من وزارة الحربية وعند وجود أي معارضة لهذا الاقتراح ."[3]

---

[1]Lord Cromer .Op.Cit.p.52.53
(2)Lord Cromer. Op. cit. p. 53-54.
[3]ibid. p. 53-54

ورد اللورد روسبري على برقية اللورد كرومر ببرقية بتاريخ 20 يناير 1894م كالتالي:

"لقد تلقيت تقريرك العاجل برقياً بتاريخ 20 يناير 1894م الذي ضمنته الملاحظات التي صرح بها الخديوي إنتقاصاً من السردار والضباط الإنجليز والجيش المصري في وادي حلفا[1]

"يجب أن تخبر الخديوي بأن هذا الأمر يبدو أمراً خطيراً ويظهر أن هذا صار عملية مدروسة من جلالته لإهانة الضباط الإنجليز لهذا فإن حكومة صاحبة الجلالة لا تستطيع أن تسمح بهذا فالعزل إذن لماهر باشا الذي يعتبر مستشاراً سيئاً والذي كان السبب في النزاع والعقبة في سبيل التجانس والتعاون تم إصدار أمر اليوم * متضمناً مدحاً للضباط الإنجليز وذلك يعتبر تعويضاً لهم في رأيي وهذا ما يجب على الخديوي أن يفعله وفي حالة رفضه التكفير عن خطأه يجب أن تتخذ ضده إجراءات مشددة والتي سوف تأثر في الجيش المصري بوضعه تحت الإدارة المباشرة للحكومة البريطانية، وحماية الضباط البريطانيين من المعاملة المهينة، وفي نفس الوقت سأطلع الناس هنا في الحالة التي سوف يدارك بها الموقف وذلك بنشر الحالات المهينة التي حدثت أخيراً. (1)

وعند وصول هذه البرقية من روسبري قابل كرومر رياض باشا رئيس الوزراء وتجران باشا وزير الخارجية وأوضح خطورة الموقف وطالبت بإقالة ماهر باشا وكيل وزارة الحربية وإصدار أمر اليوم بمدح الجيش وقد بينوا غباء فعل الخديوي لكنهم ألحوا إن قصد الخديوي لم يتم فهمه تماماً. فأشار إلى عدم قبوله المماطلة ولا يوجد أمل في أن توافق الحكومة البريطانية بمجرد إيضاحات شفهية وأقل ما يمكن أن يكون مقبولاً هو الاعتزام على تكفير الخطأ ". (3)

---

[1]ibid .p.53.54

* أمر اليوم إعلان يقرأ يومياً على العساكر في الطابور

(2)Lord Cromer. Op., cit. , p. 57 - 58

(3)Op. cit./p. 59

عند ذلك أرسل الوزراء برقية للخديوي لكن إجابته كانت ماكرة اعتبرها كرومر بدون شك غير كافية وقد صمم رياض باشا الذهاب بنفسه للخديوي وبذل معه جهداً وتبادلوا الآراء شفهياً للوصول للتسوية، وفي تلك الأثناء كانت القاهرة في حالة هياج، ؟ وهل اتخذت كل من الحكومتين الفرنسية والروسية موقفاً لهما وذلك التقى القنصل العام الفرنسي وأجتهد للحصول على أفضل عبارات لمخاطبة الخديوي ولقد أخبرته أقل عبارات يمكن أن تقبل وكان كل من القنصل العام الفرنسي والروسي يرغبان في تجنب قطع العلاقات بين الحكومة البريطانية والخديوي إدراكاً منه بخطأ الأخير[1].

في 26 يناير 1894م بعث الخديوي إلى الجنرال كتشنر البرقيةالتالية . (قبل أن أترك الوجه القبلي وأعود إلى مصر – القاهرة- أريد أن أوضح ما كررته من العناية وحسن الالتفات للجيش عند زيارتي للحدود وأؤكد حسن رضائي الذي أبديته لكم من جهة حسن حالة الجيش ونظامه وإني مسرور من أن أهنيء الضباط الإنجليز للجيش المصري وكذلك المصريين وإنني مرتاح أيضاً بأن اقدر الخدمات التي أداها الضباط الإنجليز للجيش حق قدرها وأملنا أيها الجنرال أن تعلنوا هذا للضباط والعساكر وقد أصر كرومر أن تنشر هذه البرقية باللغة العربية في الجريدة الرسمية بعد نشرها بالفرنسية فأجيب طلبه) [2]

نتائج حادثة الحدود:

أدت حادثة الحدود إلى سقوط وزارة رياض باشا في 4 فبراير 1894م والذي أتضح أنه لم يكن يقف بجانب الخديوي مما يجعل الخديوي يبدي عدم ارتياحه فقدم استقالته ثم تألفت وزارة نوبار باشا ذات الميول الإنجليزية والتي سقطت أيضاً ثم تشكلت وزارة مصطفي فهمي باشا في نوفمبر 1895 والتي استمرت حتى نوفمبر 1908م والتي كانت تسمى بالوزارة الطويلة[3].

---

[1] ob. Cit. , 59

(2) أحمد شفيق، مصدر سابق، ص ص 125–126.

[3] المصدر نفسه .

ومن هذه النتائج أيضاً أن الخديوي لم يستطع كحاكم لمصر أن يمارس سلطاته لا في المجال السياسي. أو العسكري وأصبح يعيش تحت تهديد كرومر بخلعه من منصبه كخديوي لمصر بل تراجع عن ما كان يريد أن يقوم به من إصلاح الجيش. كما قدم اعتذاراً مهيناً بإصرار الحكومة البرّيطانية على إصدار نشرة عامة ليس فقط باللغة العربية بل باللغتين الإنجليزية والفرنسية كما وصف الإعلان الجيش المصري بأنهم مجرد رعاع من الفلاحين تم ترقيتهم إلى جنود منضبطين بواسطة الضباط الإنجليز. (1)

ولقد أعرب كرومر في حديث بينه وبين تيجران باشا عن إرتياحه إلى الأمر العالي الذي أعلن فيه الخديوي امتنانه من حسن نظام الجيش ولكنه يعبر عن مثل هذا الأرتياح فيما يتعلق بماهر باشا ولا يستطيع أن يبدي رأياً في هذا الموضوع قبل مخاطبة لندن وعليه لن يسدل الستار على هذا الحادث إلا بعد وصول رد من وزارة الخارجية، وقد صرح بأن تسوية هذه المسألة جاءت مطابقة لمطالب اللورد روسبري وزير الخارجية البريطانية[2].

وأنه لما كان الجناب العالي قد تكرم بالموافقة على نقل ماهر باشا فقد تعين على الديوان الخديوي أن يبحث له عن وظيفة أخرى.

وقد لمح كرومر أولاً إلى وظيفة مدير فأجابه تيجران بأن هذه الوظيفة لا تليق بكرامة رجل كان يشغل وظيفة من أسمى وظائف الحكومة، وأخيراً أقترح اللورد تعيينه محافظاً لعموم القنال فأسندت إليه هذه في 10 فبراير 1894م. [3]

علقت جريدة الأهرام على الحادث فنددت بموقف وزارة نوبار من الخديوي، واتهمتها بمساعدة الإنجليز على تنفيذ مطالبهم، وتعريض نفوذ سموه لاعتدائهم وختمت تعليقها بقولها:

---

(1)H.D. Traill. d.c.L, op.,cit., p. 137.

[2] احمد شفيق مصدر سابق 126.
[3] المصدر نفسه.

"أن الضباط والعساكر المصريين سينتهي بهم الأمر إلى أن لا يعرفوا رئيساً عسكرياً سوى كتشنر باشا ولا رئيساً سياسياً سوى كرومر[1]".

وقد علقت الصحف الإنجليزية على هذا الحادث مظهرة أن الخديوي هو الذي اعتدى على كرامة الضباط الإنجليز وأهانهم إهانة لا يمكن قبولها أو احتمالها وأن اللورد بموقفه الذي سبق ذكره لم يرد على هذه الإهانة إلا بأبسط الصور.

وكان الخديوي قد أمر عقب الحادث بإرسال برقية لتعريف المركيز دي ريفرسو سفير فرنسا بالموضوع وطلب مساعدته حسب وعده لسموه بذلك عند الحاجة، وعندما سئل سبب سكوته في حادثة الحدود وإحجامه عن بذل معاونته فأجاب أن الخديوي تدخل في مسائل إدارية وعسكرية دون ترو فلا يمكنه مساعدته فيها، أما إذا كان الخلاف في مسألة سياسية فإن حكومته لا تتوانى عن المساعدة بأي حال.[2]

تقرير الخديوي السري عن الحادث:

لما رأى الخديوي النتيجة التي وصلت إليها هذه المسألة والتي لم يكن يتوقعها وأحس أن الرأي العام في إنجلترا قد تسمم بما تنشره الصحف، وأن الحكومة الإنجليزية مقتنعة بما فعله كرومر، أحب أن يبين وجهة نظره وأن ينفي عن نفسه ما ينسب إليه وما لم يقصده، فأمر بكتابة تقرير سرى عن الحادث وأرسله مباشرة لوزير خارجية بريطانيا اللورد روسبري مباشرة وجاء فيه :[3]

" لما زار سمو الخديوي منطقة الصعيد رأي أنه من الواجب المفروض عليه بصفته القائد الأعلى للجيش أن يتفقد حالة الجنود المرابطين على الحدود مقتصراً على تأدية هذا الواجب على دائرة اختصاصه عملاً بالخطة التي جرى عليها بمصر في مثل هذه الظروف مدة العامين الأخيرين، دون أن يثير عمله أقل اعتراض ولذلك فإن سمو الخديوي اندهش عندما علم أن عمله هذا الذي أوصى به

---

[1] الاهرام 1894.

[2] أحمد شفيق، مصدر سابق، ص ص 131- 132.

[3] المصدر السابق ، 123.

الواجب وحب الخير في تقدم الجيش أدى إلى حادث يدعو إلى الأسف وأصبح موضعاً للنقد الشديد ومما أزعج سموه إزعاجاً شديداً مؤلماً إن حكومة صاحبة الجلالة الملكة رأت إن من واجبها أن تعرب عن استنكارها لعمل الخديوي قبل أن تسمع [1] حجته وهو ما يناقض روح الإنصاف الذي اعتادت أن تستوحيه في ما تقوم عليه الأعمال. ومع أن الأمر كذلك فإن سمو الخديوي أراد أن يبرهن بأن الاتفاق بينه وبين حكومة صاحبة الجلالة الملكة هو في اعتباره أكبر ضامن لسعادة مصر فلم يتردد قط في إجابة هذه الحكومة إلى مطالبها واتخاذ الطرق اللازمة لإعادة الثقة المتبادلة إلى مجراها المعتاد، وسموه يأمل أن مبادرته تؤدي إلى تبديد أقل سحابة من سوء التفاهم حتى لو أدى ذلك إلى مس عزة نفسه، إنما هي دليل كافي لحكومة جلالة الملكة على أن الاتفاق مع بريطانيا العظمى هو في نظر مصر وأميرها أمنية عظيمة يبذل الخديوي كل جهده في المحافظة عليها.

"ولإدراك هذه الغاية رأى سموه أن يسمح لنفسه ببسط الأمور التي أدت إلى الحادث من غير أن يرجع فيها اللوم على أحد أو يشك في سوء نية أحد تاركاً إياها إلى تقدير حكومة صاحبة الجلالة الملكة النزيهة".[2]

"إن الخديوي أستعرض في أثناء رحلته الحاميات العسكرية في أسوان وكرسكو ووادي حلفا وسرس ويستدل من التقارير التي نشرت عن هذا الاستعراض في الجريدة الرسمية على أن سمو الخديوي أثنى ثناءاً طيباً على ما شهد في حاميات أسوان وكرسكو وسرس وكذلك موقع وادي حلفا، فقد أثنى على حاميته ثناء إجمالياً، غير أنه استدرك وصرح لقائد الأورطتين الثانية والحادية عشرة من فرق البيادة بأنه رأى من خمول رجال هاتين الأورطتين الثانية والحادية عشرة، ما لا يتفق مع البسالة المعهودة عن الجندي الذي تملأ صدره روح الجندية الصحيحة [3].

---

(1) لم يهتم الإنجليز بالجيش المصري بعد معركة التل الكبير 1882م إذ أنهم حاكموا قادته وحلوا الجيش المصري.

(2) المصدر نفسه، ص 128.

[3] المصدر نفسه ، ص 129 .

وإذ سمع كتشنر هذا الكلام الخالي من كل مواربة أسترد استقالته في الحال مبرهناً بذلك على أنه أقتنع بأن كلامه لا يمس شرفه ولا شرف الجيش وضباطه وعاد سموه وصرح البكباشي دجيلر على مسمع جميع قادة وحدات الجيش قائلاً:

"أنه لمن بواعث اغتباطي أن أصرح بأن هذا الاستعراض دل على أن النظام تجلى على أتمه سواء أكان في صفوف جنودكم أوفي صفوف خيولكم أو في أثناء المناورات التي قمتم بها وأرجو أن تحرزوا النصيب الذي تستحقونه من الترقية مكافأة على المجهودات التي بذلتموها" (1)

أنصرف كتشنر بعد أن أكد للخديوي بأنه سيعمل على تهدئة خواطر الضباط الإنجليز من ملاحظات الخديوي التي أثارت مشاعرهم وأنه سيعمل على أن ينقل للضباط بأن الخديوي لن يكرر هذه الملاحظة، أثناء تفقده لوحدات الجيش وأنه لن يعمل على أن تتحول مثل هذه الملاحظات إلى مسائل سياسية. تلك هي المشكلة التي كانت بين الخديوي وكتشنر التي تبدو على حقيقتها والتي تظهر لكل شخص أن أسبابها غير خطيرة حتى نجم عنها هذا الوضع الشائك، لقد أثنى الخديوي على جميع الوحدات التي قام بتفقدها إلا وحدتين التي كانت مكان عدم الاستحسان من مظهرها كما أبدى سروره من نظافة الثكنات العسكرية والحصون التي كانت على أحسن حال. إن هذا الثناء يدل أن الجيش المصري في وضع أفضل من كل النواحي العسكرية التي أساسها التطور والتقدم والتي ترجع على حسن التدريب والانضباط من جانب المدربين والضباط الإنجليز الذين كانوا يقومون بهذه المهمة منذ أحد عشرة سنة. (2)

وقال سموه لشاهين بك قائد الأورطة الثالثة من البيادة ما يأتي:

"لقد شهدت بسرور ما بلغت إليه أورطتكم من التقدم الكبير منذ أن استعرضتها في الإسكندرية وأرجو أن تبلغ قريباً أقصى مرحلة في النجاح، وعندما أردت استعراض حامية صرص رفض كتشنر ذلك بحجة أنه لم يكن لديها متسع

(1) المصدر نفسه، ص 129.

(2) أحمد شفيق، مصدر سابق/ ص ص 129-130 ص 12

من الوقت للاستعداد وربما وقع خطأ يترك في النفوس أثراً غير حميد فأجابه الخديوي بقوله:

" لا بأس دعها تمر أمامنا فذلك أحب إلى قلوب الجنود وقد أبدى سموه مثل هذه الملاحظة عند استعراض أربعة من رجال المدفعية كانوا يمثلون بقيادة ضابط مدفعية الحامية فأمر أن يمروا أمام سموه".

وفي 22 يناير 1894م عندما أستأذن كتشنر الخديوي وهو في أسوان في الانصراف أعرب لسموه عن استياء ضباط حامية وادي حَلفا* وخوفه أن يقدم الضباط الإنجليز استقالتهم فأجابه الخديوي بقوله:

" أكرر ما قلته لك سابقاً وهو أنني لم أكن أقصد قط شخصاً ما وليس لي ثأر أو شبه ثأر عند أحد من هؤلاء الضباط، وإني أرى أني لم أجاوز فيما بدأ منّي حدود اختصاصي[1]

فأستأنف الخديوي كلامه قائلاً:

"إذا أصر هؤلاء الضباط على تنفيذ فكرتهم التي يؤسف لها خلافاً لرغبتي فأخبرني برقياً في الحال لأتمكن من إصدار التعليمات اللازمة"[2]

وعلى ذلك استأذن كتشنر باشا في الانصراف بعد أن صرح لسموه بأنه سيبذل كل ما في وسعه لتسكين الخواطر، وإفهام الضباط إن الخديوي لم يعد يسمح بالعودة إلى هذا الموضوع وأنه لن يحوله من صيغته البسيطة إلى صيغة سياسية. تلك هي تفصيلات المسألة على حقيقتها البادية للعيان وسمو الخديوي لا يزال حتى الآن جاهلاً الأسباب التي أدت إلى الحادث وجعلت له خطورته الحاضرة.[3]

* كان الإنجليز يضعون حاميات عسكرية قوية في حلفا وكرسكو وسرس لحماية حدود مصر الجنوبية من هجمات قوات الدولة المهدية.

[1] . أحمد شفيق المصدر نفسه . ص 130.

[2] احمد شفيق مصدر سابق ، ص 129 ، 130.

[3] المصدر نفسه ، ص 130

"إن سمو الخديوي لم يقصد من وراء انتقاده إلا إظهار أخطاء معينة ووقتية لفتت نظره ولم يقصد غير ذلك وهو أول من يأسف إذا أمكن أن يأول كلامه تأويلاً عاماً أبعد كثيراً مما يخطر على باله". (1)

جمعية المودة السرية :

ضمت جمعية المودة السرية ضباطاً من الجيش المصري سموا أنفسهم بالضباط الأحرار وقد كونها ماهر باشا وكيل وزارة الحربية بالتعاون مع الخديوي 1893م كانت لجنتها المركزية في القاهرة ولها فروع في المدن التي بها حاميات مصرية وبخاصة في وادي حلفا وسواكن وأم درمان وقد كان الخديوي رئيساً للجمعية التي كانت على اتصال مباشر بالجمعية عن طريق أحمد شفيق وقد رفع عدد من أعضاء الجمعية يغلب أن يكون مؤسسوها ملتمساً إلى الخديوي يقولون فيه أن هدفهم هو تحرير الوطن هذا يوضح الأساس السياسي لشعورهم بالظلم وسخطهم على الاحتلال وقد استمرت الجمعية. (2) قائمة التمرد في أم درمان:*

أعضاء جمعية المودة السرية:

1- الصاغ علي إسماعيل- أركان حرب الحدود.

2- اليوزباشي محمد صدقي، طوبجي

3- اليوزباشي إبراهيم حلمي، بالأورطة الثانية.

4- اليوزباشي محمد بدر، بالسواري.

وهؤلاء هم الذين المؤسسون.

5-البكباشي محمد شفيق، أركان حرب التعيينات قانوني.

6-الصاغ موسى حمودة، شايقي

7-المترجم، محمود عباس بالمخابرات (ملكي).

8-اليوزباشي، سليم علي – سوداني 3 جي أورطة.

---

(1) أحمد شفيق، مصدر سابق/ ص ص 129-130.

(2) د. جمال الدين المسدي الاحتلال والحركة الوطنية في مصر 1975م ، ص ص 123-124.

* التمرد الذي حدث في أم درمان كان لسوء معاملة الإنجليز للجنود المصريين.

9-اليوزباشي، على وهبي – سوداني، 3 جي أورطة.

والضابط العاشر سوداني سقط أسمه من القائمة لنسيان أسمه كما تم انتخاب محمد صدقي ليتوجه إلى بالقاهرة من وادي حلفا لأداء بعض المهام للجمعية وإن كان في حضوره ما يشكل خطراً على الجمعية* أخطار الضباط الأحرار بهذه العبارة بإرسال برقية (لا تحضر صحتي جيدة)*.

هذه الرسالة وجهها أعضاء جمعية المودة السرية بأسماء أعضاء الجمعية من الضباط الأحرار لسمو الخديوي عباس بأنهم مطيعون ومخلصون بكل ما أمر به. (1)

كما أرسل عدد من ضباط المودة السرية من الضباط الأحرار تعهداً للخديوي أظهروا فيها التزامهم التام بالجمعية السرية وبحفظ أسرارها وهي كالآتي:

(أنا بدوي يوسف ابن يوسف الشاذلي أقسم بالله العظيم ثلاثاً وبكتابه المبين وبذمتي وشرفي واعتقادي بأن لا أبوح بشيء يتعلق بالجمعية لأحد إلا إذا كان ضمن جمعية المودة التي أتشرف بأن أكون عضواً فيها أبني أساسها على الإخلاص. وأقسم به أيضاً أني لا أدل على أسرار هذه الجمعية بأي وجه من الوجوه وأن أمنع ما استطعت من يريد فعل ذلك وأني لا أكون سبباً في إحداث أي شيء يعود علي أو على الجمعية بالضرر مطلقاً وأتعهد على نفسي تعهداً شرعياً بأن أنفذ جميع الأوامر والتعليمات التي تصدر للجمعية ما دمت حياً وأحافظ على جميع أفراد الجمعية كما أحافظ على نفسي وإذا لا سمح الله وحنثت في يميني هذا فأكون بريئاً من ديني ومهدر الدم وخائناً لله والرسول وعامة المسلمين والوطنيين وشهد عدول الناس على هذا والله خير الشاهدين). (2)

* لم يكتب المتحدث اسمه لأنه كان عضوا في الجمعية السرية للضباط الاحرار .
* هذه كلمة سرية (شفرة) .

(1) M.I. Files. I.55/103 Durham Unversity libaray
(2)M.I. Files .I.5.I34/6. Durham Unversity libaray

كما أقسم اليوزباشي محمد غالب عثمان بالله وبكتابه وبذمته وشرفه واعتقاده بأن لا يبوح بشيء يتعلق بالجمعية لأحد إلا إذا كان من جمعية المودة التي هو عضو فيها الباني أساسها على الإخلاص وأن لا يبوح بأسرار الجمعية بأي وجه من الوجوه وأن يمنع من يريد أن يبوح بأسرارها وأن لا يكون سبباً لإحداث أي ضرر بالجمعية وتنفيذ الأوامر التي تصدرها الجمعية ما دام حياً ويحافظ على جميع أفراد الجمعية كما يحافظ على نفسه وإن حنث في يمينه هذا يهدر دمه ويكون الدين منه بريئاً والله ورسوله وجميع المسلمين والوطنيين والله شهيد على هذا وعدول الناس. (1)

كما أرسل اليوزباشي أحمد رضوان رسالة بنفس الصيغة للخديوي عباس حلمي بتاريخ 1897/12/13م من مهمات وادي حلفا(2).

كما أرسل الضباط الأحرار رسالة للخديوي عباس أكدوا فيها ولائهم للحضرة الخديوية قالوا فيها:

"إن وجود الجيش الإنجليزي المعروف عنه حب النفس أدى إلى ذهاب سطوة الجيش وإلغاء كلمته وضعف شوكته وصار لأي ضابط ولو صف ضابط انجليزي كلمة نافذة ولو كانت هذه الكلمة مخالفة لما هو معقول وصار أفراد الجيش المصري مجرد آلات تتحرك بالإشارة، كما أنهم يحالون للمحاكمة على أي مسألة أو عبارة مهما كانت بسيطة وقد أساءوا الظن وعملوا على التفرق والشقاق وجاهروا بالتعصب لجنسهم وإذلال المصريون حتى أصبحوا في ضيق وكدر حتى أنهم كانوا يبكون مما هم فيه ولكن على الرغم مما حدث(3)، فالضباط على ولاء تمام وعلى تمام الطاعة للخديوي عباس وأنهم على رهن إشارته والتفاني في سبيل إرادته وأن هدفهم هو تحرير الوطن. (4)

---

(1)M.I. Files I.5. 134/3 Durham Unversity libaray
(2)M.I. Files I.5. 134/5 Durham Unversity libaray
(3)M.I. Files. I.5. 5/85 . Durham Unversity libaray
(4)O.P. cit. 5/8 Durham Unversity libaray

تقرير الضباط الأحرار لمؤتمر الشبيبة بجنيف:

رفع الضباط الأحرار بالجيش المصري تقريراً لمؤتمر الشبيبة العالمي بواسطة الحزب الوطني لينشر على الرأي العام الغربي وقد استغاثوا باسم الإنسانية والشجاعة والمروءة والشرف هذا المؤتمر ليكشفوا له معاناتهم والظلم الذي يلاقونه على يد الإنجليز وبأن الجيش المصري كان جيشاً باسلاً قبل الاحتلال أما بعد الاحتلال صار أفراد هذا الجيش خداماً وشغالة وحرساً للإنجليز بل صاروا أرقاء يسخرونهم الإنجليز لأعمالهم الخاصة في تشييد المنازل والإسطبلات ويستخدمونهم كسفرجية في غرف الطعام ويلبسونهم ملابس مضحكة ليسخروا منهم ويضحكوا عليهم وذلك عندما يشربون الخمر وتدور الخمرة برؤوسهم[1]. لايحترموا كبيرهم ولا صغيرهم يرفعون الجاهل من الضباط المصريين إلى أعلى المراتب أما المتعلم يذلونه ويدفعونه إلى أسفل السافلين، وقد رقوا مجرد عسكري جاهل إلى رتبة إميرلاي وعينوه نائباً لمفتش الخرطوم أخيراً، أما الملازم مصطفى لطفي لأنه كان متعلماً ويجيد الفرنسية والإنجليزية والتركية تم طرده من الجيش. فالإنجليز يسترقون أفراد الجيش من ضباط وجنود وهم كما يزعمون نصرّاء للحرية وحاربوا الرقيق وألغوه مع أن الرق في الزمن القديم أحسن حالاً مما هم فيه فقد حرموهم من التقدم والرقي الذي كانوا فيه قبل الاحتلال وحرموهم من الشرف وخدمة الوطن والحرية الشخصية التي كانت لهم قبل الاحتلال ولكن بعده صاروا أرقاء للإنجليز.[2] لقد كان هناك اهتمام بالجيش المصري قبل الاحتلال.

وبعده على الرغم أن الإنجليز أحرقوا كل السجلات العسكرية بدعوى أنها لا تصلح[3] لأي شيء في الوقت الحاضر وأنهم سيمدوا الجيش بسجلات جديدة ولكنهم لم يوفوا بوعودهم وكانت السجلات التي أحرقوها تحوي كل تاريخ الجيش المصري ، مما كتبه الضباط الذين خدموا فترات طويلة وكتبوا كثير من المعلومات الهامة.[4]

---

[1]M.1filles .1.5.5 /175 Durham Unversity Libaray
[2] M.I. Files I.5. 5/175 Durham Unversity Libaray
[3]Ibid. 5/5//175. Durham Unversity Libaray P. I
[4]M.I. Files I.5. 5/176 Durham Unversity Libaray p.2

أسس الجيش المصري مدارس حربية بلغ عدد الطلاب الذين يدرسون فيها حوالي العشرين ألف وهذه المدارس تنقسم إلى قسمين:

قسم ابتدائي: ومدة التعليم فيه أربعة سنوات.

وقسم نهائي: ومدة التعليم فيه ستة سنوات.

وكان لكل سلاح من أسلحة الجيش مدارس خاصة، فكان للطوبجية، المدفعية مدرسة خاصة وكذلك للبيادة- المشاة- وأخرى للسواري - الفرسان- وأخرى لأركان الحرب، وكذلك للهندسة العسكرية، وللطب وللطب البيطري وكذلك للبحرية. وكان الطالب يقضي في هذه المدارس عشرة سنوات وبعد التخرج يقضي سنتين تدريب وبعده يتم انضمامه لسلاحه وكانت تدرس في هذه المدارس كل العلوم بفروعها المختلفة وكذلك العلوم العسكرية بفروعها المختلفة وكذلك اللغات التركية والفرنسية إجبارياً والإنجليزية والألمانية اختيارياً. (1)

بلغ عدد الجيش المصري في 1841م حوالي 283000 مقاتل بالإضافة إلى 12000 من القوات البحرية فبذلك بلغ مجموعه 295000 مقاتل وقد حارب هذا الجيش اليونانيين في بلادهم وأنتصر عليهم كما حقق انتصارات في جزيرة العرب والسودان، ومجاهل أفريقيا وقد أشترك حوالي 15000 من هذا الجيش في الحرب الروسية التركية بجانب تركيا كما أشترك هذا الجيش بأورطتين سودانيتين مساعدة لفرنسا في حربها في المكسيك.استجابة لطلب الأمبراطورنابليون الثالث[2] .

المدارس العسكرية بعد الاحتلال:

لم تفتح مدارس عسكرية بعد الاحتلال غير مدرسة حربية واحدة بها حوالي 100 طالب ويدفعون رسوم دراسة 16 جنيه سنوياً وأغلب الطلبة من الراسبين في الشهادة الابتدائية وبعد سنتين يتخرج الطالب ويلتحق بالجيش وهو لا يعلم شيئاً عن

---

(1) M.I. Op. cit, Durham Unversity Libaray p.2

[2]ibid.P.2

العلوم العسكرية غير مبادئ عن البندقية وتعاليم الطابور وتدريباته ويمضي فترة ثلاثة شهور مع المستجدين وبعد ذلك يترقى إلي رتبة ضابط[1].

أما في السودان فتم إنشاء مكتب حربي بالخرطوم لتخريج ضباط سودانيين وعددهم لا يتجاوز المائة يتعلمون في هذا المكتب مبادئ القراءة والكتابة ومبادئ عن البندقية إمساكها واستعمالها ثم يوزعون على الأورط السودانية برتبة ملازم أول.

أما هيئة التدريس فكانت تتكون من الأساتذة العسكريين من جنسيات مختلفة من الأتراك والألمان والأمريكيين والإنجليز أما الأساتذة المصريون فكانوا يقومون بتدريس اللغة العربية، أما الأساتذة الأمريكان فكان أخرهم الأمريكي (ستون باشا) و (كابلونج بك) أما الأساتذة الفرنسيين فكان أخرهم المسيو (لورمي) برتبة لواء وقد تخرج على يد هؤلاء الأساتذة الأجانب الأساتذة المصريين من الضباط الذين تولوا التدريس بعدهم.[2]

أما في عهد الاحتلال فأساتذة المدرسة الحربية من الإنجليز غير مؤهلين للتدريس وعلي رأس هؤلاء الأساتذة المستر براين .

وقبل الاحتلال كان الجيش يرسل للخارج البعثات العسكرية لتعلم فنون القتال الحديثة ثم يعودوا للوطن ويعلموا غيرهم هذه الفنون، ولكن في عهد الاحتلال تم إيقاف هذه البعثات بل منع الضباط قراءة الجرائد عند نشوب حرب بين دولتين وحتى الجريدة العسكرية التي كانت تصدرها إدارة الجيش توقف صدورها. [3]

كان للبحرية قبل الاحتلال أربعة سفن حربية كبيرة عليها 22 مدفعاً و8 بوارج عليها 48 مدفعاً وسفن أخرى صغيرة عليها 100 مدفع هذا ما عدا السفن التجارية والشراعية المعدة لنقل الجنود ومهماتهم[4]

---

[1]M.I op.cit 1.5.5/175.durham Unversity libaray
[2]M.I.files .15.5/177 Dorham Unversity Libaray P.3
[3]M.I. Files I.5. 5/177 Durham Unversity Libaray p.3
[4]M.I. Files I.5. 5/177 Durham Unversity Libaray p. 3

بعد أن يتم أو يكمل الطالب المصري فترة دراسته في المدرسة العسكرية الابتدائية ينقل للمدرسة الخاصة بسلاحه ويمضي فيها قرابة ستة سنوات يدرس فيها العلوم العسكرية الراقية وبعد الامتحان النهائي يتخرج الطلاب وبعد ذلك يجتمع مجلس الوزراء برئاسة سمو الخديوي عباس وشيخ الجامع الأزهر ومعهم المصحف الشريف وبجانبه الحسام فتدخل الفرقة التي اجتازت الامتحان العسكري النهائي وتقف أمام هذا المجلس الرهيب ويؤدون اليمين بأنهم سيخدمون الوطن ويحافظون عليه بكل أمانة حتى آخر نقطة من دمائهم فيصدر الخديوي أمراً بترقيتهم إلى رتبة الملازم ثاني. (1)

لم يعد للضابط المصري تحت الاحتلال أي مستقبل وليس له طموحات ولا آمال لمزيد من الترقي إلا رتبة اليوزباشي أما باقي الرتب الكبيرة والمرتبات العالية فقد أحتكرها الإنجليز لا لسبب إلا لأنهم هم المحتلين، وبعد أن يتخرج الضابط المصري من المدرسة الحربية برتبة الملازم الثاني يبقى في هذه الرتبة سبعة سنوات ثم يرقى إلى رتبة ملازم أول فيبقى في هذه الرتبة ثمانية سنوات ثم يرقى إلى رتبة اليوزباشي فيبقى فيها خمسة عشرة عاماً، وقد بلغ من العمر أثنين وخمسون عاماً فإذا غضب عليه أحد الضباط الإنجليز يحال للاستيداع فإذا رجع للخدمة مرة أخرى يأخذ رتبته التي أحيل منها للاستيداع، وهناك طريقة أخرى للترقية لصف ضابط إذ رأى أي ضابط انجليزي عسكرياً سواءاً كان مراسلة لجنابه أو خادماً وراق هذا الشخص المعني لذلك الضابط الانجليزي فيقوم بالحاق اسمه بصف الضباط ويصير ضابطاً وتصدر الجريدة العسكرية بخبر تعيينه ضابطاً بين الضباط المصريين ثم يصير جاسوساً في وسط الضباط لضابط انجليزي يخبره بكل ما يحدث وهذه الطريقة منتشرة وهي وسيلة للترقية. هكذا أصبحت الخدمة في الجيش خدمة العبيد للأسياد الإنجليز (2).

---

(1) M.I. Files I.5. 5/177 Durham Unversity Libaray p. 3

(2) M.I. Files . I.5. /190. Durham Unversity Libaray P. 16.

عندنا يأتي الضابط الإنجليزي من بريطانيا برتبة اللفتنانت يرقى عند التحاقه بالجيش المصري إلى رتبة البكباشي وبعد أن يمضي في الخدمة ثلاثة سنوات في مصر يرقى إلى رتبة القائمقام ويكون قائد أورطة بيادة أو سواري أو طوبجية أو يعين مديراً لمديرية في السودان أو قائداً لفرع من فروع الجيش ومرتب هذه الوظيفة ستين جنيه بينما يصل مرتب الضابط المصري35 جنيه الذي لا يصل إلى هذه الرتبة بعد خدمة تبلغ ثلاثين سنة (1)

عندما يتخرج الضباط الإنجليز من المدرسة الحربية في إنجلترا يرسل الكثير منهم إلى مصر لكي يتم إلحاقهم بالجيش المصري وهم بالطبع من الضباط الممتازين لذلك يتم تعليمهم وتدريبهم في الجيش المصري، والقدامى من الضباط الإنجليز أيضاً يرسلوا إلى مصر لكي يتم تدريبهم وتعليمهم في الجيش وفي الحروب التي يشترك فيها ليزداد خبرة ويتجنب الأخطاء عندما يشترك في أي حرب مع الجيش الإنجليزي. وكذلك يرسل إلى الجيش المصري الضباط الإنجليز الفقراء حتى يعودوا بعد خدمتهم في مصر أغنياء نسبة للمرتبات الكبيرة في مصر ويتم ترقية أي ضابط إنجليزي إلى رتبة أعلى من رتبة ملازم إلى رتبة بكباشي بمرتب قدره 45 جنيه بينما كان يأخذ 5 جنيهات في رتبة الملازم في إنجلترا. (2)

يحتقر الضباط الإنجليز الأصغر سناً وأقل رتبة كل الضباط المصريين الأكبر سناً وأكبر رتبة منهم وذلك عند الطابور اليومي أمام العساكر ويحتقره في داخل المكاتب وكذلك في التعامل اليومي في داخل المعسكرات وفي خارجها. (3)

لا يتقيد الضابط الإنجليزي في الجيش المصري بأي قانون فحكمه هو القانون ولو كان جائراً ويجب أن ينفذ ويطاع وقد أخطأ أحد الضباط الإنجليز في

---

(1) M.I. Files . I.5. 5 /182. Durham Unversity Libaray P. 9.

(2) M.I. Files I.5. 5/180 Durham Unversity Libaray p. 6

(3) op.cit.1.5.5/175 Durham Unversity Libaray p. 10

مادة قانونية صححه الضابط المصري قال له الضابط الإنجليزي: لا تجادلني فأنا القانون والذي تقوله أنت عن المادة هو ضد القانون[1].

[1]ibid.P.10

عدد الضباط الإنجليز في الجيش المصري:

رتبة	إنجليز		مصريين	
	عدد	مرتب شهري	عدد	مرتب شهر
سردار	1	500	–	–
فريق	1	150	–	–
لواء	8	800	2	125
أميرلاي	21	1470	5	237½
قائمقام	58	3480	18	720
بكباشي	123	5535	53	1448
صف ضباط	160	4000	–	–
المجموع	372	15935	78	2530½ [1]

على الرغم من أن بريطانيا تدعي بأنها تريد إصلاح الاقتصاد المصري إلا أنها تكلف ماليتها المرتبات الضخمة لهؤلاء الضباط والجنود والتي تبلغ 191,220 جنيها سنوياً فمصر لا تحتاج لهذا الجيش الكبير وإلى الضباط في الرتب الكبيرة بمرتبات ضخمة. [2]

الضابط الإنجليزي برتبة اللفتنانت وهي تساوي رتبة ملازم ثاني في الجيش المصري ويتم تعيينه في مصر برتبة بكباشي ورتبة الكابتن وهي رتبة اليوزباشي في مصر يعين في الجيش المصري برتبة قائممقام، أما في المرتبات هناك فرق كبير فمرتب البكباشي الإنجليزي 45 جنيهاً شهرياً، أما مرتب الضابط المصري شهرياً يبلغ 28 جنيه.

(1) M.I. Files I.5 5 / 183 Durham Unversity Libaray p. 9 .
(2) ibid.P.9

يكتب اسم الضابط الإنجليزي في أول قائمة الكشف للضباط حتى لو حضر من إنجلترا في نفس اليوم فيقدم أسمه على بقية القدامى من الضباط المصريين. (1)

كانت توجد في مصر قبل الاحتلال مصانع تصنع الأسلحة للجيش ولكن الأسلحة بعد الاحتلال بدأ استيرادها من بريطانيا وهذه الأسلحة التي تأتي من إنجلترا استعملت هناك ولما أصبحت قديمة يقومون بإصلاحها وإرسالها للهند وهناك تأخذ ما شاء لها من الزمن فيقومون بإصلاحها ثم ترسل إلى مصر على أنها جديدة وتدفع الحكومة أثمانها الغالية (2).

وفي يوم 29 سنة 1898 خرج قائد الأورطة الأولى بيادة مشاة- القائمقام دوران بك ومعه الجاويش الإنجليزي ومعهم الكرباج وكانا يضربان العساكر في الطابور وفي المكتب وفي الطريق ومن كثرة الضرب وشدته أطلق أحد العساكر النار على نفسه قاصداً الانتحار إلا أنه لم يمت وعندما تم استجوابه أنه فضل الانتحار على هذا العذاب المتكرر بالضرب بالكرباج ولكن عندما أطلع القائمقام على تقرير انتحار العسكري والذي استجوبه احد الضباط المصريين رفض أن يقبل التقرير وقال للضابط: "أنت مجنون أنت ما فيش رأس". وطلب من الضابط تبديل التقرير بآخر. وبعد ذلك أحيل هذا الضابط إلى الاستيداع، إلا أنه استطاع أن يسترد حقوقه عندما أشتكى للورد كرومر الذي لم ينصفه ثم رفع شكواه لوزارة الخارجية البريطانية التي أنصفته وعاد للخدمة مرة أخرى وقد استمر انتحار العساكر تخلصاً من عذاب الضرب بالكرباج ففي شهر نوفمبر 1898 انتحر أربعة عساكر من أورطة أم درمان وكذلك أنتحر احد العساكر في معسكر عابدين في 1906. (3)

---

(1) M.I. Files I.5. 5/184 Durham Unversity Libaray p. 10 D

(2) ibid.P12

(3) ibid. p. 12

حملة غزو السودان في 1898م:

كانت حملة استرداد السودان معاناة حقيقية للجيش المصري الذي تحرك في 1896م متجهاً للسودان وكان الجيش يتكون من الجنود المصريين الذين قاسوا كثير من المشاق بينما أشترك الإنجليز اشتراكاً اسمياً بثلاثة أورط من الجيش الإنجليزي بقيادة الجنرال جان كارد، وكان طريق سير الحملة شاقاً إذ كان العساكر المصريين يمشون حوالي 25 ميلاً في اليوم على أرجلهم وكان العساكر الإنجليز يقطعون هذه المسافة بالمراكب والسفن الحربية، وبينما كان العساكر المصريون يعملون على مد الخط الحديدي وبناء الاستحكامات وجر السفن والمراكب على الشلالات كان العساكر الإنجليز لا يقومون بهذه الأعمال إنما يستمتعون في مؤخرة الحملة بشرب الشاي ويستغلون السكة حديد في تقدمهم حتى دخل الجيش أم درمان 1898م ولم يلاقي الجيش الإنجليزي المصاحب أي مشاق تذكر من تلك الصعوبات التي وجدها العساكر المصريون بل كانوا يركبون الحمير في المناطق الوعرة والتي أخذوها عن طريق التهديد والضرب بالكرباج من الأهالي.(1)

لقد قاسى الجيش المصري كثيراً خلال عملية الغزو وبعدها بسبب سياسة التقصير الشديد التي أتبعها كتشنر فلم يكن أفراد الحملة يحصلون على القدر الكافي من الغذاء والكساء ويقول كلنتون دوكنز* "أن الجنود لم يكن لديهم ملابس أو أحذية وأنهم دخلوا دنقلا في اسمال بالية" ووصف معاملة الجيش خلال عملية الغزو بأنها كانت أقرب إلى "سوق فريق من العبيد [2] أما الجنرال جرنفيل قائد جيش الاحتلال حينذاك فقد بحث موضوع التموين والمعدات، وكتب يقول: "أن القوات ليس لديها ما يكفي من معدات وأغطية وأحذية"، وقرر جرنفيل أنه تلقى رسائل بدون توقيع يشكو مرسلوها مما يقاسيه أفراد الحملة، كان على القوات أن تقطع مسافات شاسعة سيراً على الأقدام في جو السودان، لعدم كفاية وسائل النقل لدى الحملة إلى

---

(1) M.I. files I.S. 5/187 p. 13 5/188 Durham Libaray Unversity p. 14

* كلينتون دوكنز أحد مرافقي حملة الغزو .

[2] محمد جمال الدين المسدي ، مرجع سابق ، ص 124

نقص الخدمة الطبية وإلى عدم قبول مساعدات الصليب الأحمر في هذا المجال يعد موقعة عطبرة. وقد اتبعت نفس السياسة بعد هزيمة الخليفة عبد الله في معركة أم درمان 1898م "كرري" فكان الجند هم الذين قاموا بإزالة أنقاض الخرطوم وبناء سراي الحاكم العام[1].

ولم يقتصر الأمر على الإرهاق فقد تعداه إلى سوء المعاملة والإهانة فبعض صغار الضباط الإنجليز الذين انضموا إلى الجيش أثناء الحملة أساءوا معاملة الجنود بل أساءوا معاملة زملائهم المصريون وكانوا ينظرون إليهم باعتبارهم "كائنات منحطة"، وقد كتبت الجرائد الوطنية عن حادث أهانوا فيه الضباط المصريون واعتدوا عليهم بالضرب ولم يقتصر الأمر على الإهانة الفردية بل أمتد الأمر إلى الإهانة الجماعية إذ كان كثير من عمليات النقل والانتقال تتم عن طريق النيل، وكانت المراكب المستخدمة تحتوي كل منها على دورة مياه واحدة كان استعمالها مقصوراً على الضباط الإنجليز[2]. يضاف إلى ذلك أن العدد الكبير من الضباط البريطانيين المعينيين في الرتب العليا والوسطى كان في حد ذاته مثار استياء الضباط المصريين، فبالإضافة إلى الوظائف التي شغلوها فإنهم حدوا من فرص الترقية أمام المصريين ولم تترك سياسة كتشنر متنفساً للضباط المصريين عن طريق العمل في الوظائف المدنية في السودان، وقد كان يعتقد أنهم متذمرون ومتآمرون ولا يمكن الوثوق بهم وكان يرى أن: "ينبغي أن لا يترك أي مجال للشك في أن البريطانيين هم الذين يحكمون السودان[3]. وعلى هذا فقد شغل البريطانيون مناصب الإدارة المركزية في الخرطوم وتولوا مناصب المديرين والمفتشين في الأقاليم وقد شرح ونجت لكرومر في عام 1906م قضية الضباط المصريين بقوله أنهم: "ليسوا لهم مستقبل فيما عدا حوالي 5% منهم، فكل الرتب العليا تقريباً يجب أن يشغلها البريطانيون [4]، لهذا فإن غالبية الضباط المصريين

---

[1] المصدر نفسه.
[2] المصدر نفسه.
[3] د. محمد جمال الدين المسدي المصدر السابق ص 124-125- 126 .
[4] المصدرنفسه ، ص 124، 125

يحالون إلى الاستيداع وهم صغار السن نسبياً، يضاف إلى ذلك أنهم يحالون إلى في رتب صغيرة ويحصلون بالضرورة على معاش صغير أن الضابط المصري انه يقوم بعمله على الوجه الأكمل بينما لا ينتظره مستقبل يرضى عنه، كانت تلك عوامل كافية للتذمر، ولكن تصرفات كتشنر أضافت عوامل جديدة مما أدى لقيام التمرد في النهاية[1].

وتقول جريدة المؤيد أن الضباط قدموا للسردار باسم الجيش شكواهم ومطالبهم إلى جانب مطالبهم الخاصة بالمعاش والبدلات والأجازات، طلبوا أن يكون لكبار الضباط المصريين نصيب يعادل الضباط الإنجليز في المناصب العليا في السودان حتى تتاح لصغار الضباط فرصة الترقي، كما طالبوا أن يحرم على الضباط الإنجليز إهانة الضباط المصريين، وقد ذكرت الجريدة أموراً أخرى ذات طابع سياسي لم ترد في طلب الضباط، لكن من الواضح أنها نبعت منهم، قالت أن السردار أمر بإنشاء فصيلتين من الفرسان السودانيين وأنه يعتزم أن يزيد من أعداد

الضباط السودانيين من تحت السلاح ليحلوا محل الضباط المصريين في الأورطة السودانية، وهذا يوضح مخاوف المصريين من تكوين قوة سودانية منفصلة، وقد أشار كل من جريدة اللواء والمؤيد إلى عوامل سياسية أخرى لاستياء الضباط.[2]

إن الضباط المصريين قد ضحوا بالكثير لإعادة السودان إلى مصر لذلك فقد شعروا بأنهم أهينوا حين وقعت اتفاقية السودان تلك الاتفاقية التي جعلت السودان ملكية مشتركة بين مصر وبريطانيا، وحين أسندت المناصب العليا في السودان إلى ضباط بريطانيين، ولتهدئة الضباط المصريين قال لهم كتشنر أن العلم الإنجليزي رفع على الخرطوم حداداً على غردون وكان تأكيداً لمشاركة بريطانيا في حكم السودان[3].

[1] المصدر نفسه

[2] محمد جمال الدين المسدي ، مصدر سابق ، ص 126.

[3] المصدر نفسه .

لتلك العوامل السياسية للتذمر أهمية توضحها بعض الحقائق: أن الخديوي حاول في فبراير 1899م أن يرسل ياوره إلى الخرطوم للاتصال بالضباط ويغلب أنه فعل ذلك لتهدئتهم وليوضح لهم العوامل التي دفعته إلى قبول اتفاقية السودان، ولا شك أن تلك الاتصالات كانت من عوامل ارتياب الجانب البريطاني في صلة عباس بالتمرد من ذلك ما يتضح من الوثائق البريطانية من أن التمرد كان نتيجة خطة أشترك في وضعها كبار الضباط المصريين وصغارهم، وتقوم على اعتقال الضباط البريطانيين ثم الزحف على مصر أو الاتصال بالخديوي وانتظار أوامره، وقد شجع الضباط المصريين على ذلك ما لقيته بريطانيا من هزائم في الترانسفال بجنوب أفريقيا في حربها ضد البوير وقد ساعد على انضمام الجنود السودانيين إليهم، عندما بدأ التمرد – أن غالبيتهم كانوا من جنود الثورة المهدية قبل موقعة أم درمان وهم لذلك أكثر ارتباطاً بالضباط المصريين، كما جذبهم إلى التمرد الإشاعات التي انتشرت بأنهم سيرسلون إلى جنوب أفريقيا لمحاربة البوير، أما الضباط السودانيين خريجو المدرسة الحربية فقد اتخذوا جانب زملائهم المصريين، لكن نقل كتشنر إلى جنوب أفريقيا في ديسمبر 1899م جعل كبار الضباط المشتركين في تدبير الخطة يترددون.

فقد كانت سياسته ومعاملته لهم عاملاً أساسياً في اشتراكهم فيها لكن عوامل استجدت دفعت الضباط إلى استعجال تنفيذ ما اعتزموه مما ساعد على فشل التمرد، من ذلك إرسال مدافع المكسيم الخاصة بالجيش المصري وبعض من ذخائره إلى جنوب أفريقيا وانتشار إشاعات بقيام إضطرابات في القاهرة، يضاف إلى ذلك أن ماكسويل القائم بعمل السردار أحس باحتمال قيام الجيش بحركة فأصدر أوامره بسحب الذخائر من الجند وكان رد الفرقتين السودانيتين على ذلك استرداد الذخيرة وقيام التمرد وكانت الفرقتين من فرق الجيش المصري. حصل الجيش على بعض الترضيات في المعاملة المالية بعد القضاء على التمرد لكن

العوامل السياسية التي ساعدت على التمرد بقيت فأستمر السودانيون يرقون من تحت السلاح ليحلوا محل الضباط المصريين في الفرق السودانية.[1]

رفع العلمين الإنجليزي والمصري:

وفي مساء يوم 4 سبتمبر 1898 صدرت الأوامر للأورط المصرية التي قامت بعملية الغزو للسودان أن تتوجه منها 17 صف ضابط، و2 ضباط فقط لحضور الاحتفال المقام تأبيناً وتخليداً لذكرى غردون باشا الذي قتله الأنصار في الخرطوم في 26 يناير 1885م، فتوجه ذلك العدد القليل من العساكر المصريين لمكان الحفل فوجدوا الأورطتان البريطانيتان بينما كل الجيش المصري باقياً بأم درمان، بعد ذلك قامت الاورطتين الإنجليزيتين بتشكيل قلعة بينما الجمهور يحيط بهذه القلعة من كل الجوانب ثم بعد ذلك وقف قسيس إنجليزي وخطب باللغة الإنجليزية قائلاً:

"أننا سعداء جداً ويهنئ بعضنا بعضاً ونشكر الله أولاً لاستلامنا كل أقطار السودان، وثانياً لأخذنا بثأر غردون الذي قتله "الظالم" محمد أحمد المهدي وبعد هذه الكلمة المختصرة من القسيس الإنجليزي – الذي حدد الهدف من الحملة أنه كان إعادة احتلال السودان والأخذ بثأر غردون". [2]

ثم بعد ذلك خرج من مجموع الجيش الإنجليزي ضابط إنجليزي يحمل علماً إنجليزياً وآخر مصرياً صغيراً وطلع فوق أطلال سراي الخرطوم الذي قتل فيه غردون ورفع العلمين الإنجليزي والمصري وفي نفس اللحظة صدحت الموسيقى العسكرية سلام الملكة فيكتوريا ملكة بريطانيا وسلام الخديوي عباس حلمي.[3]

لكن رفع العلم لم يمر عند الضباط المصريين إلا بهمس صاخب أنزعج له الجنرال كتشنر فتساءل ما سبب هذا الهمس الذي يسمعه من قبل هؤلاء الضباط المصريين فوجد الإجابة من أحدهم الذي أوضح له أنهم غير راضين برفع العلم

---

[1] د. محمد جمال الدين المسدي مصدر سابق 128-129

[2] M.1files.10505. /187

[3] op. cit Durham Libaray Unversity. p. 1

الإنجليزي بجانب العلم المصري وذلك يعني الكثير لهم فما كان من الجنرال كتشنر إلا أن ضحك ضحكة عالية وخطى خطوات كبيرة نحو جمع من الضباط المصريين وتوسط جمعهم، وقال لهم: لا تتكدروا ولا تفكروا في أي شيء فقط ما حدث من رفع العلم الإنجليزي ما كان إلا تخليداً لذكرى غردون كما قال القسيس الإنجليزي الذي مات في نفس هذا المكان وربما سيتم إنزال هذا العلم بعد أيام قلائل وبعد ذلك قاموا بتوزيع الجيش المصري في أنحاء متفرقة من السودان ووضعوا قوة من الجيش الإنجليزي تحت العلم الإنجليزي(1).

تعمير مدينة الخرطوم:

بعد دخول القوات التي فتحت السودان وهي قوات تتكون في غالبيتها من جنود مصريين تحت قيادة ضباط إنجليز ومصريين وعدد أقل من الجنود الإنجليز صدرت الأوامر من السردار كتشنر للجنود المصريين ببناء سراي الحاكم العام ومنزلاً لقائد الجيش– قومندان – ومنازل للضباط الإنجليز على شاطئ النيل وأندية لعساكر الجيش ومعسكرات لهم وكذلك مقرات للمصالح الحكومية وورش للصيانة[2].

فبدأ الجنود بتنفيذ الأوامر وذلك بهدم المباني القديمة فمات منهم من مات تحت الهدم والأنقاض وكان هذا العمل شاقاً إذ يقومون منذ شروق الشمس حتى غروبها في الهدم وتسوية الأنقاض وكانت فترة الراحة فقط ساعتين يستريحون فيها تحت الأشجار ويستمر العمل على هذا المنوال بالإضافة إلى قطع الأشجار وضرب الطوب وحرقه وبعد ذلك يقومون بنقل الطوب والأحجار إلى أماكن البناء.

وقد كان العمل شاقاً لدرجة أن العساكر كانوا يذرفون الدموع ولقد سأل أحد الضباط المقربين من كتشنر عن شدة وقسوة العمل الذي يقوم به الجنود المصريين فكان جواب كتشنر أن قال: "أن من بنى الأهرامات يسهل عليه بناء السرايات"ولم

---

(1) M.1files .5/188. Dorham Unversity libarary .P.4.
[2]ibid.p.4

تدفع الحكومة البريطانية أي شيء في عملية إعادة بناء الخرطوم ولكن الخزينة المصرية هي التي كانت تصرف المال في عملية البناء وكان الجنود المصريين هم الذين يقومون بكل عملية البناء فهم كانوا العمال والبنائين والنجارين والحدادين والنقاشين والمهندسين ولم يعد معروفاً أين كانت تصرف هذه الأموال التي كانت تطلبها حكومة السودان لعملية البناء إذ كان كل العمل في عملية البناء تطوعاً من الجنود المصريين. (1)

وأخيراً وبعد بضعة شهور تم بناء مدينة الخرطوم من المباني الفخمة والقصور الجميلة ومقرات الحكومة ومنازل المسئولين ومعسكرات الجيش.

يقول الضباط الأحرار في نهاية تقريرهم أن الجيش المصري تأخر كثيراً عما كان عليه قبل الاحتلال في العلوم والمعارف والفنون الحربية، والآداب العسكرية لهذا لا يريدون الاحتلال بل يريدون الاستقلال، وأن هذه كملة تتردد صداها في قلوبهم ويرددون الاستقلال لأنهم أصبحوا "آخر المعدودين في الوجود وآخر الموجودين في العدم، لأن الخلل ليس قاصراً على مصلحة ولا خاصاً بفرع ولكن سادت الفوضى وظهر الفساد تحت سطوة الظالمين[2].

"هذا قليل من كثير من أعمال الإنجليز في الجيش ولو لا ضيق الوقت لكتبنا مجلدات ضخمة. إلا فليعلم العالم المتمدن أن الإنجليز جردونا من الجيش وجردوا الجيش من النظام وأصبح العسكري المصري فاعلاً – عاملاً وحوذياً وسليساً وقرداً". "فما سمعنا في تواريخ الأولين ولحوادث المتأخرين أمة ظالمة كالإنجليز ولا خداعة كالإنجليز ولا غاصبة مجحفة كالإنجليز".

"فنحن الضباط الأحرار في الجيش المصري نقول للمؤتمر بصوت عالي فتتجلى إنجلترا عن مصر وتتركها لأهلها يفعلون ما يشاءون فقد بلغ السيل الزبى وتجاوز الأمر بنا حده".[3] .

---

(1) M.I. Files. I. 5. 5/01189 Durham Unversity Libaray p. 15 ..

[2]op. cit., 1/190 Durham Unversity Libaray. P. 16

[3]ibid.P.16

من هذا يتضح أن الانجليز نجحوا في ابعاد الخديوي عباس عن أي شأن يتعلق بالجيش فمحاولته المحدودة في نقد أورطة حدودية أوشكت أن تطيح به عن العرش . ولقد اضطر للسكوت عن كثير من المساوئ التي عانت منها الجيش المصري من حيث فرص التدريب والترقية والامتيازات إضافة إلى سوء المعاملة والذل الذي تعرض له الجنود المصريين في حملة غزو السودان ما بعدها .

الفصل الثالث

الفصل الثـــالث

الحركة الوطنية

يقظة الشعور القومي في عهد الخديوي عباس:

يتولى الخديوي عباس الخديوية في 7 يناير 1892م ظهرت رغبة المصريين في أن يكون لهم كيان سياسي مستقل وان يحكموا أنفسهم بأنفسهم وقد اخلد المصريون للهدوء بعد الثورة العرابية حتى يسترجعوا قوتهم ونشاطهم ولا ريب في أن ما نعمت به مصر من سكينة ونظام إبان عهد الاحتلال الأول كان من العوامل التي أيقظت الشعور القومي وأهابت بالمصريين إلى المناداة بحقوقهم السياسية. وكان لتقدم الشعور بالحرية ونمو الروح القومي في أوربا، وفي تركيا اثر كبير علي مصر في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في عهد القوميات المتوثبة المملوءة حماسه وقوة، هي عهد القوميات البريطانية والألمانية والإيطالية والفرنسية والروسية واليابانية، وكانت كل قومية لا تأتي بغير مصالحها الخاصة ولا تعير وزناً كبيراً لمصالح القوميات الأخرى واتخذت كل قوميه التسلح الحربي وسيله للوصول إلى مآربها. ولذا كان العهد المعاصر هو عهد القوة والتهديد بالقوة فكل قوميه تأنس في نفسها قوى تسمع صوتها إلى العالم لا تخلد إلى السكون. (1)

ولم يكن الحكم البريطاني مهما كان مستنيراً وعادلاً سوى حكم دوله أجنبية مسيحية. ولم يكن الحكم البريطاني مهما كان قويا وتريها سوى حكم استبدادي وكان الميل في أنحاء العالم متجها إلى الحكم الدستوري الثابت، وكان الرأي العام المصري يطمع إلى الاستقلال وشطر من الرأي العام يحن إلى نظام برلماني. ولم تكن هذه الرغبة وليدة عهد الاحتلال وإنما ظهرت بوادرها في أواخر عهد إسماعيل.[2]

([1]) د. حسن إبراهيم حسن (المجمل في التاريخ المصري) الطبعة الأولي، مكان النشر مطبعة مصطفى الحلبي، ص 414.

[2] المصدر نفسه.

ونمت في أواخر عهد توفيق ولقد عرف المصريون الدول الدستورية واعرق الأمم النيابية، ومن ثم زاد تشوقهم إلى أن يكون نظامهم كالنظام البريطاني يضمن حقوق الأفراد ويعمل على رفعة الوطن. (1)

ومما أثار الروح القومي أن الحكومة المصرية نفسها كانت تريد أن تعرف مدى التدخل البريطاني فسلطة قنصل انجلترا الجنرال أو المعتمد البريطاني ليس لها حد. الموظفون البريطانيون هم موظفو الحكومة المصرية ولكن صلتهم متينة بالمعتمد البريطاني بحيث لا يصدرون قراراً دون رأيه، وليس للحكومة المصرية حق الرقابة عليهم أو حق فصلهم دون الرجوع إلى رأى الحكومة البريطانية. أما الوزراء والموظفون المصريون الكبار فلم تكن عندهم فكرة واضحة عما يعملون وما لا يعملون.

وقد ازداد عدد الموظفين الأوربيين في مصر بين 1877م -1882 على ضعف ما كان عليه من قبل وكانوا يتقاضون مرتبات مرتفعة. هذه المشكلة بالإضافة إلى ما شعر به المصريون من ضغط سياسي أوربي هي السبب في ارتفاع صيحة "مصر للمصريين" وقد تفاقمت هذه المشاكل وبخاصة في النصف الأخير من قنصلية كرومر وتزايد تذمر المصريين ضد البريطانيين ويرجع هذا إلى تزايد سيطرتهم وتزايد ما شغلوه من مناصب وبخاصة في الوظائف العليا، كما انه يرجح في هذه الفترة بالذات إلى أن الموظفين البريطانيين رفضوا الاعتراف بوزارة فخري باشا في يناير 1893م والي حادث الحدود في يناير 1894م وقد أساءت الحادثة الأولى الموظفين المدنيين وأساء الحادث الثاني إلى العسكريين المصريين.[2]

وكان تعيين البريطانيين في وظائف الحكومة يهم المصريين من عدة نواح فهو يحرمهم من الوظائف التي يشغلونها. ومن السلطة التي يستحوذون عليها في الإدارة كما انه يتنافى مع فكرة إعداد المصريين لحكم بلادهم. وزاد من أستياء

---

(1)المصدر نفسه، ص 415.

2 المصدر نفسه .

المصريين المعاملة الخاصة التي كان يلقاها الموظفون البريطانيون وسلوك بعضهم.[1]

كما أصبحت جميع النظارات تضم مستشارين بريطانيين وأصبح جميع وكلاء الوزارات بريطانيين وهكذا أصبحت جميع الوزارات تحت السيطرة البريطانية وبخاصة بعد أن اخذ الموظفون البريطانيون يشغلون المناصب الأدنى وتزايد أعدادهم فيها[2].

وقد أكملت اللجان السيطرة البريطانية في الإدارة كانت هناك اللجنة المالية وتتكون من وزير المالية رئيسا والمستشار المالي ووكيل نظارة المالية ومراقب عام الحسابات ومراقب الإيرادات أعضاء كان العضوان الأول والثاني بريطانيين دائماً. أما المنصب الثالث فقد توالي عليه البريطانيون والفرنسيون والسوريون والرابع شغله البريطانيون معظم الوقت، وحين كان يشغله مصريون كانوا يستعدون من اللجنة في أول الأمر لأن اختصاص تلك اللجنة يشمل ما يخص الخزانة ثم يتسع اختصاصها بعد ذلك ليشمل التعيينات والترقيات ومعاش موظفي الحكومة.

أما السلطة التشريعية ويزاولها الخديوي ووزرائه فكانت مجالاً آخر للصراع فيما يختص بمهمة إبداء الرأي للحكومة فقد أسندت هذه المهمة بمقتضى القانون الأساسي لسنة 1883م إلى مجلس دولة استشاري وكان مفروضاً أن يحل محل قضايا الحكومة التي كانت تتكون من مستشاريين قانونيين أوربيين وفي 1896 تكونت اللجنة الاستشارية للقواعد واللوائح وكانت تتكون من ناظر الحقانية رئيساً والمستشار القضائي ومستشار الخديوي.[3]

كما امتدت نفس السيطرة إلى الجيش في الفترة من 1894-1899 كان جميع قادة ومديري الأسلحة والإورط من البريطانيين باستثناء الإدارة الفرعية

([1]) الدكتور جمال الدين المسدي "الاحتلال والحركة الوطنية في مصر المجلة التاريخية "1975" ص.97.

[2] المصدر نفسه . .

[3] المصدر نفسه ص 98.

وأربعة أورط من أربعة عشر أورطة كان يتكون منها الجيش عنئذ. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أنه خلال زيارة الخديوي عباس حلمي و تيجران باشا ناظر الخارجية لاستنبول 1893 كانت شكواهما مركزة على السيطرة البريطانية في الإدارة وليس على الاحتلال العسكري.

وقد قال تيجران أنه تم القضاء على سلطة الجانب المصري في الإدارة ومما زاد في الاستياء من سياسة الاحتلال العدد الكبير من المناصب الذي شغلها الأجانب، وبخاصة البريطانيين، لأن معنى ذلك حرمان المصريين منها بالإضافة إلى المرتبات العالية التي كان يتقاضاها الموظفون البريطانيون بالمقارنة بما كان يتقاضاه زملاؤهم من المصريين، كان وكيل النظارة المصري يتقاضى 1200 جنيهاً سنوياً كان زميله الإنجليزي يتقاضى 2000 جنيه سنوياً وقد أمتد هذا الفارق إلى الشرائح الأدنى من الموظفين وكان الفارق الأكبر من ذلك في الجيش. (1)

إذا كان الصاغ البريطاني يعين قائمقام في الجيش المصري ويتقاضى 720 جنيهاً سنوياً بينما الصاغ المصري يتقاضى 300 جنيه سنوياً وحتى اليوزباشي البريطاني كان يعين صاغاً في الجيش بمرتب قدره 540 جنيهاً وكان مرتب الصاغ المصري يعادل ما يتقاضاه ضابط الصف البريطاني العامل في الجيش المصري.(2)

ما أن كرومر لم يثق في رجال الإدارة المصريين ولا يؤمن بكفاءتهم.*لذا فهو يعتقد أن ما أنجز من إصلاح في مصر لا يرجع إلى المصريين، وإنما إلى هؤلاء الأوروبيين الذين دخلوا خدمة الحكومة على أن ملنر* كان أكثر عدالة على المصريين فهو لا يتفق مع كرومر تماماً في هذه المسألة ويرى فضل المصريين واضح ولا ينبغي أن ينكر.[3]

---

(1) د. محمد جمال الدين المسدي، مصدر سابق، ص 100 ص 101.

(2) د. المصدر نفسه ص 100 ص 101.

* ملنر. رئيس لجنة ملنر لبحث شئون مصر المالية ومؤلف كتاب بريطانيا في مصر.

[3] محمد جمال الدين المصدي ، المصدر نفسه ، ص 101 .

لجأ المعتمد البريطاني إلى استخدام المواظفين البريطانيين كلما صادفته معارضة من الجانب المصري ولأنه كان يعتقد من ناحية أن الخديوي ضعيف لا يقوى وربما لا يخلص في تنفيذ تعليمات بريطانيا، وكان كرومر بعرف جيداً أن معنى ذلك الانتقاض الكبير من سلطة الخديوي ولكنه رأى مع ذلك ألا يقضي تماماً على سلطة الخديوي لأن وجود ظل من السلطة ولو وهمي في يديه مفيد لإنجلترا وستار أمام الدولة الأوروبية الكبرى يخفي كثيراً من نوايا بريطاينا وأفعالها كما هو دليل على أن إنجلترا لم تضم مصر فعلياً إليها[1].

ولقد أعطى الاحتلال الموظفين سلطات واسعة ونفوذاً لم يعرفوها من قبل وكان هؤلاء الموظفون من الناحية الشكلية موظفو الخديوي إلا أن نصائحهم ومشورتهم كانت تسمع وتنفذ ولم يكن من السهل التخلص منهم لأن لهم صلة بالمعتمد البريطاني فهم أداته في تحريك الحكومة والإدارة المصرية وعليهم أن يستلهموا أفكاره وينفذوا إرشاداته وتعليماته ولقد جعل نفوذ هذه الطائفة مركز الوزراء المصريين حرجاً للغاية. فما كان هؤلاء الوزراء المصريون يعرفون حدود سلطتهم وأصبحوا في الخارج أمام الجمهور المصري مسئولين عن عمل الموظفين والمستشارين الإنجليز داخل جدران الوزارة.

على أن بعض هؤلاء الموظفين الكبار وإن كان قدم بخدمات جليلة في نظر الحكومة الإنجليزية إلا أن استبدادهم في كثير من الأحيان كان ظاهراً بشكل ممقوت وكان غريباً حتى لدى حكومتهم ولدى كرومر نفسه شكا عن موظف يدعى فنست إلى روسبري فجاءه الرد في 1886م عن الموظف فنسنت Vincent[2*].

آمل أن يستقر "فنسنت" الآن ويذكر أنه موظف للحكومة المصرية وليس مبعوث العناية الإلهية وكما يعترف كرومر نفسه لروسيري " بعض الإنجليز هنا موظفون أكفاء ولكنهم تنقصهم المرونة العقلية اللازمة فلقد كان سلوك البعض يثير

---

(1) د. محمد مصطفى صفوت، الاحتلال البريطاني لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه، مصر 1952م، ص 7.

*موظف يدعى فنست في الإدارة البريطانية في مصر .

كثيراً من المصاعب أمام المعتمد البريطاني نفسه الذي حار أمام كثرة استقالاتهم وفي كيفية إرضائهم وكان كثيراً ما يلتجئ إلى حكومته لتخفيف من غلوائهم وإلزامهم حدود الاعتدال.(1)

الحركة الوطنية والاحتلال

قامت الحركة الوطنية الأولى1896 بتشجيع مباشر من الخديوي عباس ضد الاحتلال البريطاني، وفي الأيام الأولى للاحتلال كان هناك اعتقاد في مصر وفي بريطانيا أيضا بأن التدخل البريطاني سيجلب للبلاد إصلاحات مفيدة وكان هذا الوعد له ما يبرره في البداية. عندما حدثت إصلاحات حقيقية في الإدارة وفي نظام الضرائب وجمعها وفي القضاء.

ولكن السنين العشرة الأخيرة شهدت استمرار الامتيازات الأجنبية وكذلك صندوق الدين الذي كان يمارس ضغطاً متزايداً وخانقاً على مالية مصر بسبب الإدارة في حكم البلاد ووعد درموند وولف Drummond Wolff* بالاسراع الجلاء عن مصر لم ينفذ. والزخم الأول للإصلاح بدأ يتباطأ وتغيير الخديوي لم يؤدى إلى تغيير أسلوب الحكم في مصر ومعاملة كرومر لعباس أثناء 1893 – 1894م تشير على استحواذ كامل للحكومة البريطانية أكثر من ذي قبل.[2]

لهذا بدأ المصريين خاصة الجيل الجديد يشعرون بخيبة الأمل وبعدم الثقة في بريطانيا وهدفها نحو مصر ابتداء 1895م لهذا شجع عباس انطلاقة الحركة الوطنية وسمح لها بأن تكون علنية من خلال مساعدته المالية للصحف. وفي بهاية عهده كان علي رأس الحركة الوطنية وعندما أدرك بأنه لا يستطيع أن يعمل بشكل علني لمده طويلة ضم مؤيدين للحركة الوطنية لديهم الرغبة في مواصلة الكفاح

---

(1) د. محمد مصطفى صفوت، المصدر السابق، ص 238.

* درورموند وولف هو الذي وضع نظام المجلس النيابي ومجالس المديريات في مصر

2(AFAF Lutfi Egypt and Cromer , London, John Marry. 1968.p.137

ضد بريطانيا. وبداية من 1896م صارت الحركة الوطنية تقاوم الحكم البريطاني في مصر وتطالب بجلاء القوات البريطانية[1]

وبخلاف الجيل القديم كان الوطنيون من الجيل الجديد غير وجلين من إفلاس البلاد بعد تمتعها بازدهار لم يرى له مثيل حتى 1907م أن سياسة كرومر التي ارتكزت على الإصلاح وتخفيض الضرائب وتشكيل إدارة ذات كفاءة والإنفاق بعناية على الأشغال العامة المربحة اقنعت كرومر أن هذه السياسة ستعمل على تعميق الصلات الطيبة بين مصر وبريطانيا لأنها تشكل أساساً من التقدير والعرفان للمنجزات البريطانية لأنها لم تكن سيئة على كل حال. إلا أن المصريين استخفوا بهذا الازدهار الذي حققه الإنجليز والذي صار منسياً ومن المعترض عليه أن الوطنيين الذين ظهروا في تلك الفترة أشاروا إلي الإصلاحات الإنجليزية بأنها كانت مؤذيه لمصر لأن الإنجليز كانوا يلهون بها الناس ليقبلوا الاحتلال ويهتموا بأنفسهم ليصرفوهم عن المسائل الكبرى التي تهم الأمة. وقد نبه الوطنيون إلى المخاوف التي رأوها في سياسة كرومر والتي يعطيها زخماً قوياً. وقد آتهم كرومر بتقييد الصناعة المصرية بفرض 8% كجمارك على الفحم الحجري المستورد كما قال انه يجب قتل صناعة السجائر في مصر من اجل زيادة دخل الحكومة من خلال رفع الجمارك على المواد الأولية المستورد لها. وكذلك تعطيل صناعة النسيج بغرض 8% ضريبة جمارك عليها لوضع منتجاتها متساوية مع بضائع لانكشير[2]

وبينما كان كرومر يثبت أركان الاحتلال البريطاني بكل الوسائل المتاحة له ظهر جماعة من المستنيرين في مسرح الأحداث وهؤلاء كانوا خريجي الجامعات الذين لم يعرفوا عدم الاستقرار الذي كان في أول عهد إسماعيل أو اوتوقراطية الحكم الرديء عند الخديويين.[3]

---

[1]ibid.P.137
[2]ibid.p138
[3]ibid.P138

والذي كان يمثله إسماعيل بقبضة يده الحديدية ولقد كونوا طبقة جديدة متألفة ومنسجمة مع المجتمع وكثير منهم سافروا إلى الخارج وتعرفوا على مبادئ الحرية الغربية والى أفكار حركة التنوير والثورة الفرنسية والرومانسية ومعارف أخرى وهذه الأفكار كانت معروفة في المدارس من خلال الترجمات أو من الصحف. وقد وجه هذا الجيل الجديد المثقف حملات ضد الجيل القديم الذي كان يحكم بواسطة الإنجليز تحت قيادتهم وحمايتهم وقد رغبوا أن يحكموا بدلاً عنهم ومن جانب أخر وزيادة على هذا الشعور كان هناك هوة فاصلة بين الموظفين المصريين والموظفين الإنجليز وقد ازداد عدد الموظفين الإنجليز بصورة كبيرة فبينما كانوا في 1896م – 286 موظفاً أصبحوا في1906–662 موظفاً وهذه الزيادة في عدد الموظفين الإنجليز لتأمين بقاء واستمرارية وجودهم في الإدارة وفي الحقيقة كان من المطلوب أيضا أن تكون مصر كغيرها من المستعمرات مكاناً للموظفين الإنجليز ليكتسبوا مزيداً من الشهرة لأنفسهم.[1]

وقد وصف همفرى بومان Humphrey Bowmanالذي كان أستاذاً في المدارس الثانوية العلاقة بين الأساتذة الإنجليز والأساتذة المصريين قائلاً:

"عندما ينتهي اليوم الدراسي يفر الأساتذة الإنجليز بعجلاتهم إلى النادي الرياضي بالجيزة كما أنهم يستخفون بالتلاميذ وينادونهم بالأولاد وعلى زملائهم المدرسين المصريين بالأفندية، كما أنهم يجلسون في حجرات خاصة بهم وبازدياد عدد الموظفين الإنجليز صارت الصداقة ضعيفة بينهم وبين الموظفين المصريين وهم يشكلون مستعمره خاصة بهم وغير محتاجين للاختلاط مع الأهالي".[2]

وباستمرار الاحتلال كان هناك تغيير ملموس في الأسباب التي كانت تبرر وتدعم الاحتلال. وأولى هذه الأسباب أن الاحتلال حدث لاستعادة سلطة الخديوي من الجيش المتمرد ثم استمر لمتابعة الإصلاحات الإدارية والإشراف عليها والتي اقترحها دوفرين ثم ضرورة الحاجة للدفاع عن مصر ضد الانصار، وعندما لم

[1]AFAF L. op. cit. p.139, p 149
[2]ibid.p.149.

يعد لذلك الغزو أثر لوقت طويل، صرح سالوسبري Salisbury أن الاحتلال سيستمر في مصر حتى يتم استعادة السودان وأخيرا أعلنت الحكومة الإنجليزية أن الاحتلال سيظل في مصر حتى يتعلم المصريون حكم أنفسهم وعندما أشارت كل أفعالها أن مصر تدور في حلقة المستعمرات البريطانية وأنها قد لا تفعل شيئاً لتحقيق رغبات المصريين في الجلاء، أدرك المصريون تدريجياً مع قلة معرفتهم بالشئون الدولية أن اهتمام بريطانيا بمصر راجع لأنها مفتاح الطريق لمواصلاتها للهند[1].

ومن ثم كانت هذه هو نقطة التغيير في المناخ الذهني لمصر بل انه كان الجو المثالي لنمو وازدهار الحركة الوطنية المصرية وسط الطلاب والموظفين المدنيين والطبقات العليا وكل ما احتاجوه لقيادة هذه الحركة هو الزعيم.

أما عناصر المجتمع الأخري فكانت تتكون من الأجانب والجماعات الأوربية فكانت ذات نشاط في معارضة الروح الوطنية وهم كانوا من المجموعات الثرية في مصر ومن جملة المستفيدين من الامتيازات الأجنبية.

أما الطبقة الوحيدة التي كانت غير مكترثة لهذا النشاط الوطني هم الفلاحين والذين يمثلون الغالبية العظمى من سكان مصر.[2]

وقد عمل الخديوي عباس خلال الأيام الأولى من حكمه على تشجيع بشكل مطلق حركة الوطنيين بقصد أن يكون زعيماً لتلك الحركة، ولكن يبدو غريباً أن يشجع ملك بشكل مطلق مثل هذه الحركة إلا أن هذا التشجيع يرجع لتأثره أثناء فترة إقامته في النمسا بحركة القوميين الهنغاريين والنمساويين وقد شاهد كيف أنهم أشعلوا حماس الناس وصارت جماعة ذات نشاط ضاغط. لهذا قرر عباس أن يستنهض نفس القوة في مصر يستعين بها في مناهضة الإنجليز لإخراجهم من مصر. وقد أدرك عباس أن عليه إتباع هذه الخطة لأنها تحمي مركزه[3].

[1]ibid.p.45
[2] [2]Ibid P. 145
[3]ibid .P.145

وعندما وجد أن الحركة الوطنية تحتاج لمورد كبير من المال وضع يده على مال الأوقاف في ظل الظروف المضطربة وخاصة عندما فقِد الأمل في صراعه ضد كرومر والانتصار عليه فحول كل مواهبه على الاستحواذ على المال. إلا أن مسألة الاستحواذ علي المال بشتى الطرق صدم كثير من الناس وخاصة الشيخ محمد عبده وجماعته وانتشرت شائعات كثيرة عن وسائل عباس لاكتساب المال. [1]

ولكن على الرغم من ذلك فقد ساعد عباس علي بعث الحركة الوطنية من جديد فاتصاله بالحركة الوطنية أدى إلى ارتياب كرومر فيه وقد اقتنع أن عباس هو الذي كون الحركة الوطنية لتحقيق أهداف مع أن كرومر لم يكن معترفاً بوجود حركة وطنية في مصر لها الرغبة في أن ترى نهاية الاحتلال وكان مصراً على تجاهلها مدعياً أن ليس هناك مصري عاقل يؤيدها متسائلا من هم المصريين الأصليين أن مصر يسكنها أناس من مختلف الأصول (كالإغريق، زالأرمن والسوريين الأقباط والبدو وغيرهم) فعدد المصريين على حسب رأيه يبلغ تيعة مليون أما العدد الكلي لسكان مصر إضافة للأجانب 9.644 مليون وعلي هذا هل المصريين امة واحدة وهل يستطيعون حكم أنفسهم؟.

ويعزز كرومر رأيه هذا أن فكرة الوطنية حديثة في مصر لأنها كانت منذ قرون عديدة خاضعة لأمم سواها كالروم والفرس والعرب والجركس وأخر امة خضعوا لها هي الأمة التركية وان المصريين حكموا أنفسهم فقط أيام الفراعنة لهذا ففكرة الوطنية مقتبسة من أوربا وليست محليه وينفي كرومر وجود حركة وطنيه حقيقية وإنما الموجود هو حركة إسـلامية يوجهها الخديوي ضد الاحتلال. [2]

يعتقد كرومر أن الجامعة الإسلامية هي سبب قيام الحركة الوطنية وأنها أثرت تأثيراً عميقاً في الحياة المصرية وأنها لعبت دوراً مهماً في حالة مصر وأنها تجمع المسلمين ضد المسيحيين وقد تلقى المسيحيون ولجأوا للمدن تأميناً لأنفسهم

---

(1) ibid. P 145

(2) الأهرام، 4 أبريل 1907م.

وتقوم الجامعة الإسلامية وتعتبر الجامعة الإسلامية أن سلطان تركيا أنه حامي حمى الإسلام . كما يعتقد كرومر أن الجامعة الإسلامية لا تواكب حضارة العصر بل أنها أضرت الإسلام والمسلمين وستعود بالناس القهقري وقد عارض زعماء الحركة الوطنية قالوا فئة قليلة وأهدافهم لا تخدم الحركة الوطنية الصحيحة ويعزز كرومر رأيه أن فكرة الحركة الوطنية حديثة في مصر لأن مصر تحت سيطرة لكن على الرغم من ذلك فقد ساعد عباس على قيام الحركة الوطنية [1]

أسباب تأسيس حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية:

أولاً:

أراد الخديوي منذ 1894 بأن يزج بالخديوية في لعبة التنافس السياسي وذلك يترأسه الجمعية السرية التي كانت نواة لحزب الوطني بهدف إنعاش روح المقاومة ضد الاحتلال وبذلك أصبح الخديوي احد أطراف النزاع السياسي في البلاد ولم يستطيع أن يتجاوز الخلافات ويعلو فوقها بحكم منصبه على اعتبار أن الملوك فوق الأحزاب[2].

ثانياً: أن العلاقات بينه وبين الحزب الوطني أخذ يعتريها كثير من حالات الفتور ولعل السبب الرئيس وراء ذلك إن مصطفي كامل بعد إصدار اللواء1900 أخذت جريدته في الانتشار وزاد معها نفوذه فلذلك أصبح من الصعب دوام وصاية [3] الخديوي علي الحزب الوطني ثم الخلاف الذي تم بين الرجلين لحوالي العامين 1904م – 1906م أدى إلى انقطاع العلاقة بينهم. وكذلك لما أحرزه الحزب الوطني من تقدم شعبي علي الصعيد الداخلي وخارجي علي الصعيد الأوربي بعد حادثتي طابا ودنشواي قلل إلى حد كبير قدرة استمرار وصاية الخديوي على الحزب الوطني بالإضافة ذلك سبل الاتهامات التي كان تكال علي صفحات المؤيد ضد مصطفي كامل وتتهمه بالتهور والغرور خلال النصف الثاني من 1907م.

---

[1] الأهرام ، نفس المصدر

[2] نفس المصدر .

[3] د. يونان لبيب رزق ، الحياة الحزبية في مصر ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1970م/ ص . 26،27.

وقد كان هذا الحزب بطبيعة تكوينه علي الخط السياسي للخديوي من أولى مبادئه تأييد السلطنة الخديوية وكان هذا الحزب هو الوحيد بين الأحزاب يتضمن برنامجه هذا المبدأ.

وعلى الرغم من أن رعاية الخديوي لحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية أكسبه المهابة إلا أنه كأي حزب يعتمد علي السلطة ظل يفتقد حيوية الجوهر. ولأنه افتقد تأييد الجماهير ولم يلقي تأييد مثل الحزب الوطني كما أنه لم يحظ بتأييد شعبي . مثل الذي يتمتع به حزب الأمة* لذلك اهتم بالجانب الشكلي ومع ما منحه الاهتمام بالشكل من مبررات للتفاخر الحربي بأنه كان أول حزب وجد منظما مستوفياً شروط الأحزاب السياسية وبقوة السلطة وبمظاهر الشكل ودخل حزب الإصلاح معترك السياسة في مصر وظل عاملا مؤثراً فيها حتى قيام الحرب.(1)

وبجانب ما قام به الخديوي عباس من تكوين الحزب علي المبادئ الدستورية سعي إلى تنشيط الحركة الوطنية التي كانت واهنة في أواخر أيام توفيق ولكن في بدايتها الجديدة عضدها الخديوي عباس وساعدها للاستعانة بها ضد الاحتلال وكانت مساعدة عباس للحركة كبيرة إلى الحد دفع احمد شفيق سكرتير الخديوي أن يعتبره منشئ الحزب الوطني فتوثقت الصلات بين الخديوي عباس والحركة الوطنية ولكن كرومر بدأ يتصدى للخديوي وخاصة بعد الأزمة الوزارية وحادثه الحدود للقضاء على كل مقاومة وليمكن سلطة الاحتلال[2].

عند ذلك بدأ الخديوي يتعاون مع مصطفى كامل ليعمل الاثنان للحصول على مساعدة فرنسا وألمانيا ضد الاحتلال الإنجليزي فدعا الخديوي إمبراطور ألمانيا لزيارة مصر وأثناء زيارته لفرنسا اتصل ببعض الساسة وأفراد اللجنة السرية الفرنسية لاستقلال مصر. كما زار مصطفي كامل برلين1895 وتقابل مع

* حزب الأمة كان حزب طبقي لأنه كان حزب الملاك والأعيان وتم تشكيله بإبعاد من كرومر

(1) المصدر السابق، ص. 28 – 29 .

2 المصدر نفسه ص 28- 29

دلكاسيه Delcauceرئيس وزراء فرنسا في باريس وحثه على مساعدة عباس ولكن الإمبراطور الألماني اعتذر عن زيارة مصر كما حصل مصطفى كامل على وعد من دلكاسيه ألا تترك فرنسا بريطانيا تخلع عباس عن عرشه.[1]

وذهب مصطفى كامل من فرنسا إلى ألمانيا وقابل الإمبراطور وعرض عليه حالة مصر وطلب منه المساعدة الفعلية فانه أمير يحب المظاهر ويحب الفخار ويرجى منه أن يقف بجانب مصر وبعد ذلك له أن يفخر بأنه خلص امة من الظلم وان يسمى نفسه محيي الأمم كما أعلن عن نفسه.(2)

ثم أرسل مصطفى بعد ذلك في 27 يناير 1897 بمناسبة عيد ميلاد لإمبراطور غليوم الثاني دعوة للأمة الألمانية نشر في جريدة " برلين تاجلاط" ومما جاء فيها.

"إني أتقدم للأمة الألمانية في هذا اليوم التاريخي الذي نحتفل به بالعيد السعيد لتذكار – ميلاد جلالة الإمبراطور غليوم سائلا إياها معونة بلادي ومساعدة وطني المنكود.

* أني أعلم علم اليقين أنه لكي تقوم أمة من الأمم بعمل سياسي فأن هذا العمل يتطلب زمناً طويلاً لإنجازه ولكني اعلم أيضاً إن الحقيقة لو كان ينادى بها رجل واحد فإنها تكفي للتأثير على الضمائر والأفكار ولا شيء يشجع النفوس الميالة للحرية مثل ميل الأمم الحرة إلى نشر أفكار الحرية بين سائر الأمم وأننا نعلم أن الأمة الألمانية لا تستطيع مطلقاً إلا المناداة بحرية مصر والمساعدة على تحقيقها.

ولما سافر مصطفي كامل بعد ذلك إلى ألمانيا رحبت به الصحافة الألمانية حينما وصل إلي برلين في 5 ابريل 1897م. (3)

مصطفى كامل زعيم الحركة الوطنية:

---

[1] جمال الدين المسدي "الاحتلال والحركة الوطنية في مصر المجلة التاريخية "975" ص.15.

2 M.1filles . 1.5.4/131.4/130 17 may 1895.

(3) أحمد شفيق – ذكرياتي في نصف قرن. الجزء الثاني، من 1903– 1904م الطبعة الأولى مطبعة مصر ، 1936م ص 238.

يدين مصطفى كامل زعيم الحركة الوطنية المصرية في بداية نشاطه لاهتمام امرأة فرنسية هي مدام جولييت* التي عملت كناصحة للشاب المصري ومن تأثيرها اكتسب تلك العداوة لبريطانيا كما أنها حركت نشاطاته التالية. وفي واقع الأمر كانت ثقافته فرنسية ووفقاً لما كان يحس به كمسلم كان تقياً صار رائداً الحركة الوطنية إلا أن كبار السن من المسلمين نظروا إليه بارتياب إلى حد ما لكن الطلاب ساندوه [1].

وقد ظهر مصطفى كامل في ميدان السياسة عندما زار الخديوي مدرسة الحقوق فألقى الطالب مصطفى كامل بين يديه خطبة ترحيب تفيض وطنية وفصاحة فأعجب به الخديوي وبعثت حيوية الشباب والحماسة الوطنية بينهما إلى عطف متبادل. وكان ذلك مما يدعو للغبطة لأن الطالب الشاب كان يمثل الوطنية المصرية بأسمى معانيها ، وكان الخديوي يريد أن يحاط عرشه بسياج من الوطنية ولما عزم مصطفى كامل على إتمام دراسته بأوروبا سافر إلى "تولوز" بدعم من الخديوي. وعاد إلى مصر في 6 ديسمبر 1894م وكان يومئذ في سن العشرين. فقربه إليه عباس وساعده بالنفوذ والمال وتعاهدا سراً على أن يعملا لخلاص البلاد من الاحتلال فكانا يجتمعان بمسجد الشيخ التبري برأس القبة وقد عملا معاً أعواماً طويلة حتى فرقت بينهما الدسائس[2].

ولما كان الخديوي في حاجة إلى الاستعانة على الإنجليز بالقوة الوطنية خصوصاً بعد حادثتي إقالة الوزارة الفهمية وحادثة الحدود فقد اتفق مع مصطفى كامل على تشكيل لجنة سرية من بعض الشبان المتحمسين بالوطنية ممن تلقوا التعليم العالي في مصر والخارج فتكونت هذه اللجنة من المصريين ومن بعض الفرنسيين الذين يعملون كموظفين في الحكومة المصرية. [3]

* مدام جولييت سياسية فرنسية ساعدة مصطفى كامل في أثناء قيامه بالدعوة لقضية مصر في فرنسا .

[1] Lord L.Looyd. Egypt Since Crormer, Mac Millan. 1933. P 37.

[2] احمد شفيق مصدر سابق ، ص 190.

[3] احمد شفيق مصدر سابق ، ص 190

وقررت هذه اللجنة القيام بالدفاع عن مصالح مصر ضد الغاضبين بالكتابة في الصحف الفرنسية في مصر وباريس بأسماء مستعارة وكذلك بالخطب التي يلقيها مصطفى كامل في مصر وأوربا والتي كانت تثير إعجاب الساسة وتشجيعهما وكان في مقدمة أنصاره والمعجبين مدام جوليبت أدام الكاتبة الفرنسية المشهورة وكانت بينهما مراسلات حماسية ومخلصة. وكان مصطفى كامل رسول الوطنية الحقة وكان يعمل بذكاء وحماسة وجرأة تثير أعجاب الجميع. (1)

قد أدى حماس مصطفى كامل ومعارضته للاحتلال إلى فصله من مدرسة الحقوق فسافر إلى فرنسا لإكمال تعليمه هناك واتفق مع الخديوي على أن يعود لأوروبا داعياً إلى الحركة الاستقلالية المصرية وكان عباس الثاني يمول رحلته وقد كتب رسائل كثيرة إلى الخديوي خلال قيامه بهذه المهمة. (2)

في تلك الرسائل تتناول مختلف الشئون المتعلقة بالحركة الوطنية أو علاقة تلك الحركة بفرنسا أو سياسيها أو علاقة الخديوي بتركيا أو بمختلف الدول الأوربية من أجل دعم مصر ضد الاحتلال البريطاني وقد كان مصطفى كامل يرسل تلك الرسائل للخديوي من باريس أو فينا أو أنقرة أو من مصر عندما يكون الخديوي بأوروبا.[3]

من باريس كتب في 16 أبريل 1897 رسالة للخديوي ورد فيها (وأنه يريد الدفاع في عواصم أوروبا وقد جمع كل الرسائل والأحاديث في كتاب وترجمة إلى كل اللغات بما فيها الفارسية. وأن كثير من الأوروبيين يتهمون الخديوي بأنه سلم مصر للإنجليز وأن الحركة الوطنية تحركها أيادي أجنبية ولكنه يجتمع بالسياسيين الأوروبيين لشرح قضية مصر وأن ساعة الخلاص من الإنجليز ستكون قريبة ولأن الخديوي عباس هو مؤسس أول ثورة وطنية في مصر يطلب منه مصطفى كامل بأن يرسل إليه رسالة

([1]) أحمد شفيق، مذكراتي في نصف قرن، مصدر سابق، ص 190.

([2]) محمد صبيح، كفاح شعب مصر في القرنين التاسع والعشرين، الطبعة الثانية، 1966م، ص 305،

[3] المصدر نفسه.

بتفاصيل الثورة* والأسباب التي جعلت الإنجليز يحتلون مصر وبأنه سينشر هذه الرسالة في كل الصحف الأوروبية لأن الأوروبيين يتهمون المصريين بالجبن والخمول وعدم الوطنية ويتهمون الخديوي بأنه أداة للأعداء ضد الوطن.[1]

ومن تركيا في 6 يوليو 1900 كتب فيما يختص بعلاقة الخديوي بسلطان تركيا "أنه قابل الباشكاتب المسئول في قصر بلدز وأنه وجد منه قبولاً وتشجيعاً وأنه سيقدم له المساعدة المطلوبة وأنه أوضح للمسئول بأن زيارة الخديوي لبلاد الإنجليز لم تكن زيارة رسمية وأن ما يرجوه الخديوي دوام حسن العلاقة مع السلطان ويعتبر الإنجليز أن زيارته لبريطانيا فشلا للسياسة التركية ووافق المسئول التركي على أن يعمل لوجود اتفاق بين السلطان والخديوي".[2]

"وفي 20 يوليو 1900 في رسالة له للخديوي بين أن تقوية العلاقة بين السلطان والخديوي ستعمل على إفشال نشاط حزب تركيا في مصر الذي يعمل ضد السلطان[3].

"وكتب من الاستانة " في أغسطس "بأن لديه معلومات قيمة سيطلعها عليه وأن السلطان كانت لديه شكوك بفتور علاقة الخديوي به إلا أنه أكد محبة الخديوي له وكان الأعداء في أوروبا لا يريدون أن يعرفوا أن السلطان استقبل في تركيا الخديوي كما يستقبل كبار الملوك لذلك كتب في إحدى الصحف الفرنسية عن ما وجده الخديوي من استقبال حافل في تركيا".[4]

"وإن كل السياسين يقفون مؤيدي لمصر وتحدث مع رؤساء تحرير الجورنال والبتي جورنال عن شئون مصر وكذلك مع رؤساء الصحف الأخرى".

"عند مقابلته لرئيس الجمهورية المسيو كارنو سيدعو رؤساء الصحف الفرنسية ليتحدث معهم عن مصر والمسألة المصرية التي لا يجب أن تبقى بدون

* الثورة هي ثورة المصريين ضد الاحتلال في بداية عام 1893م .

[1] M. I Files 1.5. 4/12 4/13. DuohamUnversity Library.

2 M. I Files 1.5. 4/5 4/ Duoham Unversity Library.4 ملحق رقم

[3]M.I files 15.4/12.4/13 Dourham Unversity Libray 5 ملحق رقم

4M. I op. cit. 4/5. 4/6 Duoham Unversity Library.

خل وأنه تم تكوين جمعية أصدقاء فرنسا لنشر الحقائق عن مصر بالخطب والمقالات الصحفية وسيلقى المستر نولكل خطاباً في البرلمان عن مصر والذي ينتظره رؤساء تحرير الصحف لسماع رد الحكومة وأبدى مصطفى كامل عن رغبته في تأليف كتاب عن مصر لإظهار الحقائق عنها وإصدار صحيفة نصفها باللغة الفرنسية والآخر باللغة الإنجليزية لتوزيعها في إنجلترا وفرنسا وروسيا".(1)

ومن باريس كتب في 25 أغسطس 1901م:

"مدافعاً عن الخديوي عندما هاجمه أحد الأمراء في مقال له بجريدة فرنسية لأن ذلك سيستفيد منه الإنجليز". (2)

وأخبره في رسالة من باريس في 17 أغسطس 1901م:

" أن بعض أعداءه يسعون لنشر مقالات ضده في الصحف الفرنسية وسيقوم بتكذيب تلك الافتراءات التي تتعلق بتركيا الفتاة التي تعمل ضد سلطان تركيا وذلك بمقابلة رؤساء تحرير تلك الصحف". (3)

وأرسل له رسالة في 2 سبتمبر 1904م من باريس

"عن استعداد مدام جوليت لمقابلته في اليوم المحدد وأنه حارب أعداءه لمدة عشرة سنوات وثابت على المبادئ بكل قوة". (4)

كما كتب من باريس 1895 "أنه قابل المستر نولكل ودار الحديث حول خطابه الذي سيلقيه عن مصر في البرلمان وعندما يقابل رئيس الجمهورية المسيو كارنو ستكون لهذه المقابلة أثر كبير في فرنسا". (5)

كتب لطفي السيد في كتابه قصة حياتي عن تكوين جمعية سرية كانت تتكون من مصطفى كامل الذي أطلق عليه أسم حركي هو "أبو الفداء" ومحمد فريد ومحمد عثمان والخديوي الذي أطلق عليه لقب "الشيخ" كاسم حركي وأطلق على

---

(1) M. I Files Ibid 1.5. 4/30 4/301.

(2) M. I Files Ibid 1.5. 4/29 .

(3) M. I Files Ibid op. cit. 4/.6 محلق رقم

(4) M. I Files Ibid.1.5. 4/7 ملحق رقم

(5) M. I Files 1.5. 4/15 Duoham Library. University london

لطفي السيد اسم حركي أيضاً" أبو مسلم " وقد بدأ الحزب الوطني* منذ تأسيسه بمهاجمة الإنجليز وإنهاء الاحتلال وكانت الحركات الثورية أثناء فترة الاحتلال تقوم على تأسيس الجمعيات السرية والنقابات العمالية وكان هذا مجال نشاط الحزب الوطني. الذي انفرد بهذا النشاط وقد أدى اشتراك الأحزاب الاشتراكية التي كانت لها تأثيرات واضحة في نشاط الحزب في النقابات العمالية التي عمل الحزب في مجالها مستغلاً فكرة التناقض الطبقي. وهذه الفكرة أساسية في الأحزاب الاشتراكية.[1]

وقد كان مصطفى كامل بحكم أنه زعيماً وطنياً ورئيساً للحزب الوطني نشاطاً واسعاً في ساحة النضال الوطني ضد الإنجليز مدافعاً ومنادياً بحقوق مصر منتقداً الإنجليز انتقاداً شديداً وعمل على إيقاظ الشعور الوطني عند المصريين فوجد بذلك تأييداً كبيراً من الخديوي عباس لقضية البلاد لذلك وجه نشاطه لإلقاء الخطب الحماسية وطالبهم بتوحيد صفوفهم ضد المحتل ومحاربته واتصل برجال السياسة والصحافة في أوروبا لشرح القضية المصرية لهم وخاصة فرنسا ليكسب تأييدهم. وقد شعر مصطفى كامل أن المصريين أصيبوا بشيء من الإحباط نتيجة فشل الثورة العرابية وقضاء الإنجليز عليها وكذلك من موقف الدول الأوروبية فدعا إلى عدم الاستسلام فقال: "تعمقوا أيها المصريون في أعماق قلوبكم هل بالاستسلام تقابلون نعمة الله عليكم بمصر وهي جنة الأرض وأبدع البلدان وهل يليق بكم وأنتم أشرف الأمم أن ترضوا بهذا الهوان وتقبلوا هذه المذلة وأنتم صاغرون".[2]

وكانت صحيفة اللواء* تنشر منهجه " وكتب فيها زعماء الحزب أمثال محمد فريد الذي سيصبح فيما بعد زعيماً للحزب والشاعر أحمد شوقي وإسماعيل

---

* اشترك الحزب الوطني في مؤتمر السلام ومؤتمر الشعوب المطالبة باستقلالها في جنيف والاجتماع مع الأحزاب الإشتراكية

[1] د، محمد أنيس . د. رجب حراز، التطورات السياسية للمجتمع المصري الحديث، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ، 1975م ، ص 156.

[2] د. صفوت مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة، مصدر سابق، ص 55.

* صدرت صحيفة اللواء 1903 م

صبري وغيرهم لقد كانت جريدة اللواء مدرسة لبث الروح الوطنية ونثرها في نفوس المصريين وتأكيد الأخلاق الكريمة وذلك بتأكيد الإخاء والمحبة بين فئتي الأمة من المسلمين والأقباط وذلك ما كان يؤكد عليه الزعيم مصطفى كامل وأن سياسة الإنجليز كانت قائمة على التفريق بينهم واستقلال الخلاف الديني لخدمة سياستهم الاستعمارية وأحتج مصطفى كامل على اتفاقية الحكم الثنائي بين بريطانيا ومصر لأنها قضت بحكم السودان شراكة بين الدولتين وطلب من فرنسا الاحتجاج على هذه الاتفاقية ولكنه لم يكن يعلم الاتفاق غير المعلن بين بريطانيا وفرنسا ذلك الاتفاق الذي قضى في التنسيق بين الدولتين لتصفية مشاكلهما الاستعمارية في أفريقيا وأستمر يهاجم السياسة الاستعمارية وكان على يقين أن الاستعمار مصيره الزوال في يوم ما كان دائماً يطالب من أمته بالكفاح ويقول: لا حياة لأمة بغير الوطنية الحقة ولا معنى للعيش بدونها. (1)

وظل يندد بالاستعمار ويطالب الإنجليز بالجلاءوكتب في جريدة اللواء في 10 أكتوبر 1907م يقول (بأن الحزب الوطني المصري جعل مراميه وأسمى غاياته هي استقلال مصر ورد حقوقها إليها)، وقد قاوم مصطفى كامل الاستعمار مقاومة شديدة في أوربا وفي مصر ويشهد بذلك المصريين وساسة أوربا الذي أتصل بهم آدم لخدمة القضية المصرية.(2)

وأرسل لها خطاباً رداً على خطابها إذ قال: (أنه مضى زمن طويل لم يخبرها بأخباره على الرغم أنها تظله بجناحها ويطلب الصفح عن تقصيره وأن الحالة السياسية في مصر كما هي لم تتغير والحكومة غير ملتفتة لمعاناة الشعب ومطالبة لذلك أتجه الناس لفتح المدارس بأنفسهم لتعليم أبناءهم وقد نبه التعليم فيهم الشعور الوطني كما بلغ عدد التلاميذ الذي يتقلون التعليم حوالي 265 تلميذاً وجمعيهم من المصريين الذين يأمل فيهم أن يكونوا وطنيين أما الخطاب الذي ألقاه أخيراً وحضره حوالي أربعة آلاف شخص فكان تأثيره قوياً في نفوس المصريين

(1) المصدر نفسه، ص 86.

(2) عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، الطبعة الثالثة، ص 55.

حتى أن الصحف الحكومية أثنت عليه وقد أبتهج المواطنون عندما تم استدعاء كتشنر لبريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى ليتولى وزارة الحربية وطلب من مدام جولييت آدم أن تكتب مقالاً في جريدة اللواء تقدم فيه نصائح للأمة المصرية تبين له تاريخه الوطني بقصص تذكره بمواقف وطنية، وقد أرسلت مدام جولييت رداً على خطاب مصطفى هنأته على خطبته الوطنية التي وصفتها بأنها كانت خطبة عالمية وبأنها تأمل أن تكون رسالة لوحدة المسيحيين والأقباط وأن الصحافة الفرنسية أدركت هدف وأهمية السلام الذي تدعو له من خلال خطبتكم وقد أبدت جميعها هذه الخطبة التي تدعو للسلام وقد قال في أحدى خطبه: ألا أيها اللائمون أنظروا وتأملوا تاريخ مصر وماضيها واسألوا الزائرين لها من أطراف الأرض هل خلق الله وطناً أعلى مقاماً وأسمى شأناً وأجمل طبيعة وأخلد آثاراً وأغنى تربة وأصفى سماء وأعذب ماء وأدعى للحب والشغف منها؟ يجبيكم بصوت واحد بأن مصر جنة الدنيا وأن شعبها يسكنها ويتوارثها أكرم الشعوب إذا أعزها وأكبرها جناية عليها وعلى نفسه إذا تسامح في حقها وأسلم أزمتها للأجنبي.

قد يرى السفهاء والظالمون أن الانتساب لشعب مستعبد كالشعب المصري مما لا يليق بالإنسان ولكن أي شرف يطمع الحرفية من العمل لإحياء الأمة التي سبقت الأمم كافة في العلم وفي المدنية وفي الأدب أي رفعة يسعى الشريف لها أسمى من أنها كان أستاذ الشعوب البشرية ومربي العالم كله). (1)

وضع نظام للحزب الوطني:

أعتزم مصطفى كامل في 1907 وضع نظام للحزب الوطني وفي ذلك يقول في جريدة اللواء 10 أكتوبر 1907م : ولما كان الوقت للعمل فقد جاء الوقت لأن يوضع للحزب الوطني نظام تام يجمع كافة رجاله وأنصاره ومحبيه الذين مضوا السنوات وهم مشاركون لنا في العمل بكل أنواع المشاركة وأن من ساعة وصولي الإسكندرية في 7 أكتوبر 1907 إلى هذه الساعة وكل واحد من رجال

(1) مصطفى كامل، أوراق مصطفى كامل، المراسلات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982، ص 60.

هذا الحزب وأبطاله الكرام يطالبني بوضع هذا النظام بصورة نهائية حتى يتم التعاون بين جميع المخلصين لبلادهم المحبين لأمتهم المتشربين مبادئ الشهامة والإرادة والصدق والإقدام فتكون الخدمة أجل وأكبر والعمل أفيد وأعظم.[1]

وبعد عودته من أوربا ألقى خطبة في الإسكندرية وجه دعوة عامة الناس للانضمام للحزب وأتخذ مبدأ هو الجلاء فأصبح يعرف بحزب الجلاء وقد كانت الخطبة سياسية وطنية وهي من أكبر خطب السياسة وقد كان لها تأثير كبير على الناس وقد أحتشد عدد كبير من الناس للاستماع إليها وبلغ عددهم حوالي سبعة آلاف شخص وكانوا من مختلف طبقات الشعب وكانوا من علية القوم ومن الشباب المثقف ومن كل الوطنيين المخلصين[2].

وقال في خطابه أن العزلة التي حدثت لمصر أرشدتهم إلى الحقيقة التي لا مراء فيها أنه يجب على الشعوب أن تعتمد على نفسها لاسترداد استقلالها.*

وأن هذا الاستقلال لن يتحقق إلى بمجهوداتها ولا أمان للشعب إلا إذا كان مستجمعاً لكل عناصر القوة للدفاع عن الشرف والحياة والمال.

وقد كان للخطبة تأثيراً كبيراً في النفوس وفي الأندية السياسية والدوائر الأوربية وقالت جريدة الريفورم في وصفها ما يأتي: (إن لهذا الرجل قوة حقيقية على جمهور الوطنيين، ومن ينكر ذلك فهو ينكر الحقيقة الساطعة أن كلامه مؤثر في النفوس تأثيراً عظيما[3].

وكانت للخطبة صدى كبير في أوربا وخصصت لها جريدة (الطان) الفرنسية مقالها الافتتاحي واقتبست فقرات منها وأفاضت بنوع خاص فيما ورد في الخطبة علاقة الإسلام بالمدنية وكذلك فعلت جريدة (الفيجارو) ووصف (الأكلير) الاجتماع وأشارت إلى المظاهرة الكبرى التي قوبل بها مصطفى كامل وأقتبست فقرات من الخطبة ونشرت جريدة " الديلي نيوز" مقالة افتتاحية بحثت فيه حركة

---

[1] محمد صبيح، مصدر سابق، ص 231.
[2] المصدر نفسه ، ص 231.
* يقصد تخلي فرنسا عن مساعدة مصر بعد إتفاق 1904م
[3] المصدر نفسه.

الإصلاح التي ظهرت في العالم الإسلامي، وعدت مصطفى كامل الرئيس السياسي للنهضة الإسلامية وقالت عن الخطبة أنها غاية الفصاحة واستطردت من ذلك إلى انتقاد السياسة التي ترمي إلى صبغ مصر بالصبغة الإنجليزية، وطلب العفو عن مسجوني دنشواي وتعليم العلوم في المدارس باللغة العربية.[1]

وحينما دعا مصطفي كامل الأمة للانضمام للحزب الوطني تقدم الكثيرون من مختلف طبقات الشعب للانضمام للحزب من الأعيان والمحامين والتجّار والأطباء المهندسين وأرباب أعمال وشاع عند اجتماع أول جمعية عمومية في 27 ديسمبر 1907 بدار اللواء وأفتتح مصطفى كامل الجمعية العمومية بكلمة أشار فيها أن الحزب الوطني من قديم*

وأن الحزب ليس حزباً سياسياً فقط بل حزب حياة الأمة وأنه يعمل على نشر التعليم بين سائر الطبقات حتى لا يبقى مصري جاهلاً تحت سماء مصر والعمل على تقريب المسافة بينها وبين الشعوب الأخرى وأن يكون المصري إنساناً ليس ذلك الذي يعيش في المدن بل الذي يعيش في الأرياف وبالأخص الفلاح الذي هو مصدر كل نعيم وخير ثم قال: أننا إذا دعونا الناس للدخول في الحزب لا ندعوهم باسم سلطة عالية أو حاكم نافذ الكلمة بل ندعوهم بأسم وطنيتهم وباسم شرفهم وباسم حقوق وطنهم باسم كرامة الإنسان باسم ذكريات آباءهم وأجدادهم بأسم مصالح أبناءهم وأحفادهم ثم نفى تهمة الثورة التي ينسبها بعض خصومه إليه وتشبهه بحزب العرابيين وحمل على سياسة الاستسلام للاحتلال وأستنكر الحكم المطلق ودعا إلى التمسك النظام

الدستوري وحث على الثبات والاتحاد. ثم أنتخب الحاضرون مصطفى كامل رئيساً للحزب الوطني مدى الحياة فوقف وأرتجل كلمة قال فيها: أنكم حملتوني طول حياتي حملاً ثقيلاً على كاهلي فأنا قبل كل شيء أشكر لكم ثقتكم التي كانت عوناً لي في كل أعمالي، وأقول لكم أنكم أنتم قوتي وقلبي ولساني

[1] نفس المصدر، ص 258– ص 260.

* الحزب الوطني عندما كان يمارس نشاطه في السر

وصحتي، وكم من صديق قال لي أشفق [1] على صحتك التي لا تدخر وسعاً في بذلها ولكن الواجب لبلادي ووطني ينسيني هذه النصائح الثمينة. فأنا الآن قبلت اختياركم لي رئيساً فإنما هو ثقتي بأن كل واحد منكم أصبح حياتي وشعوري واعتمادي بل صار كل منكم الشعور الوطني أكبر من مصطفى كامل.

وبعد ذلك تمت مناقشة لائحة الحزب وجاء فيها أن مصطفى كامل رئيس الحزب مدى الحياة وأن الجمعية العمومية تجتمع كل سنة مرة في شهر ديسمبر باسم المؤتمر الوطني واختصاصاتها انتخاب اللجنة الإدارية والتصديق على ميزانية الحزب وأعماله والنظر في اقتراحات الأعضاء وتقرير كل أمر نافع للبلاد، وتناقش الجمعية في كل اجتماع المسائل الحيوية كافة للقطر المصري ويبدي الأعضاء آرائهم في كل أمر مهم، وتؤلف من أبحاثهم وأقوالهم مجموعة سنوية باسم (تقرير الحزب الوطني) وتتكون اللجنة الإدارية من ثلاثين عضواً عدا الرئيس وتنتخب لمدة ثلاثة سنوات، وتجتمع مرة كل شهر على الأقل وتنتخب وكيلين للحزب وسكرتيراً وأميناً للصندوق من بين أعضاءها ولجنة تنفيذية من ثمانية أعضاء من بينهم الوكيلان والسكرتير وأمين الصندوق لتنفيذ قرارات اللجنة الإدارية وتجتمع مرة كل أسبوع على الأقل وتنشي نادي للحزب وفروع له في الأقاليم.[2]

وبهذا التنظيم أصبح الحزب الوطني الممثل الوحيد للحركة الوطنية بموجب إنشاءه وطبيعة تكوينه ونوعية برامجه، فمن حيث الإنشاء بذل مصطفى كامل جهود كبيرة قبل إعلان الحزب بالمقالات والنشرات والكتب المطبوعة التي تعرض على الناس بواسطة مراسلي- اللواء في كل الجهات ولذلك كان أعضاء الحزب يقدر بجمع كبير وكان نهجه ديمقراطياً من بين الأحزاب ويتضح ذلك في أسلوب بناء هيكله الحزبي ولم يقبل مصطفى رأي مجموعة من أصدقائه بتأليف

---

[1] نفس المصدر السابق .

[2] عبد الرحمن الرافعي، مصدر سابق ص 61، ص 62.

لجنة منهم تعتبر اللجنة المؤسسة ويحمل كل من يدخل الحزب على قبولها.[1] ورأى أن يترك هذا الأمر للجمعية وأن لا يميز بين عضو وعضو لأن القصد خدمة الوطن ولا تمييز في هذه الخدمة إلا بالهمة والنخوة[2].

أما من حيث البرنامج فقد تضمن مباديء عشرة مشهورة لم تكن أكثر من الآراء التي طالما أبداها مصطفى كامل قبل تأسيس الحزب والمبادئ هي:

أولاً: استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالاً تاماً غير مشوب بأي حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو قيد يقيد هذا الاستقلال.

ثانياً: إيجاد حكومة دستورية في البلاد حيث تكون السيادة للأمة وتكون الهيئة الحاكمة مسئولة أمام مجلس نيابي تام السلطة.

ثالثاً: احترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية التي ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون احتراماً لا يمس سيادة البلاد.

رابعاً: نقد الأعمال الضارة بكل صراحة والاعتراف بالأعمال النافعة وتشجيع عناصرها.

خامساً: السعي في تحسين الأحوال الصحية والعمل على ترقية الأحوال الاجتماعية

سادساً: العمل على نشر التعليم في جميع أنحاء البلاد على أساس وطني صحيح بحيث ينال الفقراء نصيبهم منه والحث على تأسيس معاهد العلم وإرسال الرسالات العلمية وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال.

سابعا: ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل مرافق الحياة.

ثامناً: نقد الأعمال الضارة بكل صراحة والاعتراف بالأعمال النافعة والتشجيع عليها وإرشاد الحكومة إلى خير الأمة ورغباتها في الإصلاحات اللازمة لها.

تاسعاً: المحافظة على روابط المحبة والصفاء بين الوطنيين والأجانب.

عاشراً: إحكام العلاقات الودية وتبادل الثقة بين الوطنيين والأجانب.

(1) المصدر نفسه، ص 62.

(2) د. يونان لبيب رزق، المصدر نفسه، ص 57.

وكان من الطبيعي أن يغلب على البرنامج على هذا النحو الطابع الدستوري في الوقت الذي غلبت فيه على برنامج حزب الأمة أو حزب الإصلاح على المباديء الدستورية الجوانب التعليمية أو الاقتصادية.*

ثم أن برنامج الحزب الوطني تميز بالوضوح ورتب المشاكل التي كانت على الحركة الوطنية أن تواجهها ترتيباً يتمشى مع الشعور الوطني بأهميتها فهو مثلاً منح الاستقلال أسبقية على الدستور في الوقت الذي وضع برنامج حزب الأمة مسألة الاستقلال كنتيجة مترتبة على مقدمات طويلة والذي قدم فيه حزب الإصلاح مسألة الدستور على مسألة الاستقلال مما دفع رجال الحزب الوطني إلى اتهام هؤلاء بأنهم بهذا إنما يبيعون بلادهم. (1)

وكافة هذه الحقائق تؤكد لنا أخيراً أن الحزب الوطني كان بحق حزب التعبير عن الواقع مما كفل له تأييد الجموع الكبيرة التي جعلت له أعظم الوزن في الحركة السياسية المصرية(2).

الإفراج عن مسحوني دنشواي:

عمل مصطفى كامل على بذل كل جهده باستمرار المطالبة بالعفو عن مسجوني دنشواي لكي يمحى آثار الظلم الذي وقع بالأبرياء من شهداء حادثة دنشواي ودعا المصريون إلى تقديم العرائض الاجتماعية إلى الخديوي بهذا الطلب. وقد لبت الأمة دعوته وأقبل المصريون على رفع العرائض في هذا الصدد، وبلغت حوالي 148 عريضة وقع عليها 12670 من المصريين(3).

وقد قدمت هذه العرائض للخديوي عباس وجاء فيها: مولانا المعظم نرفع إلى سيادتكم العلية ومقامكم الرفيع أغلى طلب للأمة المصرية في هذا اليوم وهي العفو

---

* حزب الأمة هو حزب صفوة الملاك الزراعيين . حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية هو الحزب الذي أسسه الخديوي عباس.

(1) يونان لبيب مصدر سابق ، ص 58.

(2) المصدر المصدر نفسه ، ص 59.

(3) عبد الرحمن الرافعي، مصدر سابق . ص57

عن مسجوني دنشواي الذين أصابهم من البلاء ما اقشعرت منه الأبدان ودوى خبره في سائر أنحاء العالم وجرحت بسببه أفئدة المصريين جميعاً ولا خلاف بين غني وفقير في الشعور[1].

مولانا المعظم.. وأميرنا المفخم.. إننا لا نعرف أميراً إلا أنت فمنك الرحمة ننتظر ومنك الشفقة بالمظلومين نطلب ومنك مداواة جروح الأمة نسأل ومنك رعاية هذا الشعب واحترام نلتمس. فيا مولانا الأفخم ... أن هذا اليوم يذكرنا بأكبر المظالم التي ارتكبت في هذا العصر عصر المدنية والإنصاف وليس لأحد مصلحة حقيقية في أن تدوم آلامنا وتسود الدنيا في وجوهنا كلما جاء ذكر دنشواي، ومولانا حفظه الله يعلم علم اليقين أن كل عائلة في مصر تعتبر مسجوني دنشواي من أبناءها فلذلك كان الأسى في كل دار والحزن في كل بيت لا فرق بين قصور العظماء وأكواخ الفقراء[2].

فالعفو عن أولئك المسجونين إسعاد لكل مصري وتحقيق لأمنية كل وطني وليس لهذه الأمة بعد الله إلا سموكم فأجيبوا دعاءها واغتنموا شفاءها لتزدادوا تمكناً من فؤادها وإمتلاكاً لقلبها والله يحفظكم ويبقيكم ويحقق أمانيكم.وتردد صدى هذه الحركة في أوربا وإنجلترا إذا طالب بعض النواب الأحرار في البرلمان البريطاني بالإفراج عن مسجوني هذه الحادثة وكان من نتائج هذه الحركة المزدوجة أن تقرر في شهر ديسمبر 1907م العفو عنهم على أن ينفذ العفو في يوم عيد جلوس الخديوي في 8 يناير 1907م[1]

وكان اللواء أول من زف إلى الأمة هذه البشرى، ولما اجتمعت الجمعية العمومية للحزب الوطني في يوم 27 ديسمبر 1907م بدار اللواء كان من قراراتها إرسال كتاب شكر إلى الخديوي على هذا العفو وإرسال تلغراف وشكر إلى السير

---

[1] [1]M.I. Files 1.5 61/1 Durham Unversity Libaray

[2]M. I.ibid Files 1.5 61/18 ملحق رقم

[3]op.cit. 0516/1

هنري كامبل باترمان رئيس الوزراء البريطاني والمستر نوزمن النائب بالبرلمان الإنجليزي

وإلى مديرة جريدة الديلي نيوز على سعيهم في استصدار هذا العفو[1].

وقد أفرج عن المسجونين الباقين يوم 7 يناير لا يوم 8 لكي لا تحدث مظاهرات في اليوم المحدد للإفراج عنهم. منهم ثلاثة كانوا في سجن الدلتا وكان محكوماً عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وواحد كان في سجن أبي زعبل وخمسة كانوا في سجن طره.

وقد قوبل نبأ الإفراج عنهم بالاستحسان والابتهاج العام في البلاد. وهرع الذين خرجوا من السجن إلى القاهرة قاصدين دار اللواء ليقابلوا مصطفى كامل ويقدموا له شكرهم على دفاعه المجيد عنهم ويعربوا له عن اعترافهم بجميله إذا كان صاحب الفضل في إطلاق سراحهم[2].

مصطفى كامل والخديوي عباس:

عمل الخديوي على أن تسترد مصر استقلالها في عهده ولم يكن راضياً وهو يرى أن الإنجليز يسيطرون على كل وزارات الحكومة ومصالحها فأعتزم وضع حد لهذا التدخل البريطاني وبذلك أنتهج سياسة قومية وطنية لتحقيق آمال مصر في الاستقلال[3].

وفي ذلك الوقت بدأ مصطفى كامل في الظهور كمجاهد ضد الاحتلال فتوحدت آمالهما فأتفق مصطفى كامل مع الخديوي 1895م على أن يعود إلى أوربا داعياً الحركة الاستقلالية المصرية فأمده الخديوي بالمال اللازم[4]

وعن هذا الاتفاق يقول مصطفى كامل بعد أن وصل إلى باريس في 19سبتمبر1895 في رسالة للخديوي عباس:

---

[1] عبد الرحمن الرافعي المصدر نفسه ، ص 274.

[2] المصدر السابق، ص 263- ص 264.

[3] المصدر السابق، ص 336

[4] محمد صبيح، كفاح مصر القرن التاسع والعشرين، ص 305.

إن الثقة الغالية التي جعلتموني محلها بموافقة سموكم على سفري إلى أوربا للدفاع عن حقوق بلادي زادت كثيراً من نشاطي في تأدية ذلك الواجب المقدس وفرضت على أن أحيط علم مولاي بكل ما هو جار في أوربا بشأن مصر وبكل ما من شأنه خدمة الأمير المحبوب والوطن العزيز ولما كانت المدة التي قضيتها إلى الآن كافية لأن أقف فيها على حقائق الأشياء وأعرف النافع من الضار رأيت من الواجب على أن أرفع لسموكم هذا التقرير بياناً لحقيقة الحالة الحاضرة وللوسائل التي أظنها تمهد سبيل الجلاء فأقول:[1]

أشتغل الرأي العام الأوربي بمسألة مصر هذا العام كثيراً من إشتغالها بها في الأعوام السالفة وزاد هذا الاشتغال من يوم أن توطدت العلائق بين الدولتين روسيا وفرنسا إذ علم كل إنسان أن رأيهما واحد في (مسألة مصر) وهو تحرير بلادنا.

أولاً: أن نسعى في تقوية الحركة الحاصلة في أوربا وذلك لا يكون إلا بإتباع طريق واحد لا يتغير وهو طريق التحبب إلى كل السياسيين وملاطفة أرباب الصحف والكتابة والخطابة ونشر الرسائل المفيدة عن مصر ولا أخال مولاي إلا موافقاً على هذا الرأي. ولقد أفتكر البعض أن وجود لجنة فرنسية في باريس تشتغل بأمر مصر كاف للقيام بهذا الغرض وأن لا لزوم لوجودي في أوربا مما أظن أن مولاي لا يوافق عليه أبداً لأن مقابلتي للناس هنا والتوضيح لهم حقائق الأشياء والأمور الجارية في مصر ومطالبتي بحقوق مصر بصفتي من أبنائها يحدث تأثيراً أكبر كثيراً من التأثير الذي يحدثه أغلب الفرنسيين إذا تكلم أو كتب فضلاً عن أني لست مشتغلاً بغير هذه المسألة وأتعرف كل يوم على أناس مختلفين روسيين كانوا أو ألمانيين أو فرنسيين، ومهما كان الفرنسي صادقاً في خدمته لنا فلا ينصرف العقل أن يكون كمصري يتألم بآلام أمته ويحزن لحزنها ويفرح لفرحها.[2]

وإني في هذا المقام أستلفت أنظار مولاي إلى أمر خطير هو أن الإنجليز يشيعون في مصر على لسان صنائعهم إني مرسل من قبل سموكم إلى أوربا

[1] مصطفى كامل ، المراسلات ، ص 60
[2] مصطفى كامل، المراسلات، 60.

ويكثرون في هذه الإشاعات ليتوهم رجال المعية *عند سماعها أن وجودي هنا خطر على شخص سموكم وأن الأولى رجوعي ثانية إلى مصر فيحققوا بذلك رغائب الإنجليز وهي سياسة عجيبة من أبناء التايمز ولكني أرى أن رجوعي إلى مصر يكون إثباتاً لما يظنه الإنجليز ويشيعوه في أني مرسل من قبل سموكم فضلاً عن أنه يكون فشلاً لسياستنا ونصراً وفلاحاً لسياسة أعدائنا ولذلك فإن وطنيتي وحبي للأمير يقضيان على أن أرفض قطعياً العودة إلى مصر ما دام الإنجليز فيها.

ثانياً : يرى مصطفى كامل ضرورة التكتم على الأسرار لأن الأوروبي لا يمكن ان يؤتمن على السر وأنه سوف يضر بالسياسة المتبعة من جانبنا في أوروبا وعليه ألا يعتمد عليه لأن الذي يزيد خدمتنا لن يقوم بتلك الخدمة إلا بمقابل[1] .

ثالثاً: وفي رأيه أن هذه الدعوة تفيد القضية المصرية لأن الصحف الألمانية سوف تتكلم عن مصر وعن أوضاعها وبحضور أنجال الأمبراطور سيحضر الصحفيون لتغطية هذه الزيارة التي تمثل فائدة كبيرة لمصر وآري أنه من الأفضل إرسال رسالة من قبلكم إلى قنصل ألمانيا لإرسالها إلى الأمبراطور[2].

رابعاً : العلم على الاستعانة بالصحف الأوربية من فرنسا وألمانيا وروسيا ومن الأفضل الاستعانة بصحيفتين من روسيا وكذلك بثلاثة صحف من ألمانيا على الأقل والعمل على الاستمرار بالاستعانة بتلك الصحف نسبة للعلاقة التي تربطنا مع رؤساء تحرير تلك الصحف ومع كثير من كتاب تلك الصحف سواء كانوا من الألمان أو الروس ولدى رغبة أكيدة الآن لزيارة برلين في شهر اكتوبر القادم وأنه من الأفضل رصد حوالي 700 جنيه لدفعها لتلك الصحف لتعمل من أجل جمعية مصرية وطنية وأيضاً كذلك الاستعانة بكتاب الصحف الأخرى لأنهم هم المسئولون عن شئون الموظفين في إدارات تلك الصحف ويكفي تقديم مبلغ معين لإرضائهم

---

*رجال المعية هم حكام تركيا

(1) نفس المصدر السابق ص 63.

(2) المصدر نفسه . ص 65 .

واعتبار هذا المبلغ بمثابة هدية لهم وبالإضافة إلى ذلك يمكن خدمة قضيتنا بإصدار صحيفة أسبوعية هنا في فرنسا لأنها إصدارها سوف يكلف حوالي 1500 جنيه سنوياً ولكني أرى أنه من الأفضل التخلي عن هذه الفكرة وتوظيف هذا المبلغ من أجل تسخير صحف أخرى ذات.أهمية وكذلك من الأفضل كتابة مقالة أسبوعياً-في في أحد الصحف الفرنسية وأني على ثقة أنها ستؤثر كتأثير أي صحيفة يصدرها مصري في أوربا[1].

وهذه الأراء التي عرضتها عليك تمهد السبيل لتحقيق هدف جلاء الانجليز عن مصر ومن المعروف أن السياسة الانجليزية تقوم على استخدام أي وسيلة سواء أكانت حميدة أو غير حميدة لتحقيق الهدف المقصود لهذا يجب علينا أن أيضاً استخدام نفس أسلوبهم لنحاربهم به لهذا يجب علينا أن نعمل بهذا المبدأ للوصول إلى ما نصبوا إليه أما فكرة إرسال وفد إلى أوربا فيجب تأجيل هذه الفكرة إلى أخر الشتاء حتى تنجلي الأمور وتصبح واضحة أمامنا وربما نغير اعتقادنا في كثير من الأمور بسبب تلك الأحداث [2]

وقد قال بعض الساسة الفرنسيون منذ حوالي شهرين أن وصول وفد مصري إلى أوربا ربما يفيد كثيراً إلا أنهم غيروا أرائهم الآن في مسأة وصول هذا الوفد وفضلوا وصوله أخر الشتاء حتى تتضح معالم سياسة سالسبوري *

قطع العلاقات بين مصطفى كامل وعباس:

توترت العلاقات بين مصطفى كامل والخديوي عباس وانقطعت لأسباب سياسية أو شخصية أما السياسية فلأن موجة الدفع السياسي أصبحت لا تسير في صالح الحركة الوطنية بعد اتفاقية السودان 1899م والاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا 1904، أما الشخصية فكانت مشكلة صاحب المؤيد الشيخ علي يوسف الذي كان يؤيده الخديوي وكان يعارضه مصطفى كامل وبين له أن الرأي العام لا يعطف على الشيخ علي يوسف وعندما تقابلا في ديفون بسويسرا كان الحديث بين

---

[1] المصدر نفسه.

[2] مصطفى كامل المراسلات ، ص 65 .

* روبرت ارثر سالسبوري 1830 - 1903 م من زعماء حزب المحافظين وكان رئيسا للوزارة البريطانية في ذلك الوقت .

الاثنين بلهجة شديدة أدى إلى غضب كلاهما فلما عاد مصطفى كامل إلى مصر أرسل للخديوي الخطاب التالي: (1)

مولاي عندما كان لي شرف لقائي بكم في ديفون يوم 24 اكتوبر 1904م أوضحت لسيادتكم أن الحالة السياسية الراهنة في مصر تقضي أن أكون بعيداً عنكم لأتحمل وحدي تنفيذ الخطة التي اتبعها لمقاومة الاحتلال والمحتلين وذلك منعاً لوقوع الخلاف والنزاع بيننا وقد رايت أن أسير على هذا الخط عن عودتي لوطني لأن الانجليز بدأوا يتذمرون من سيادتكم والتضييق عليكم مما يجّعل وجودي بجانبكم وأنا انتقد سياستهم باستمرار أن يثابروا في المضي في سياستهم العدائية نحوكم والاعتداء على حقوقكم كحاكم لمصر وفرضَ المزيد من أساليب السيطرة على البلاد مما يعزز اعتقادي هذا هو احتجاجهم الشديد عليك حينما قابلت جلالة ملك البرتغال وكذلك ما أبديته أنت من حسن استقبال مدام جولييت وكذلك تصحيحهم أنه لا يجب إكرام أو حسن استقبال ما يعادي الحكومة البريطانية وأنهم لا يسمحون بذلك وإدعائهم أن كل ما يكتب ضدهم هو من تحريضكم لهذا أرى الآن أنه من الأفضل ألا أبقى على صلة بكم حتى لا أشعر أني قد أخطأت أو قصرت في تأدية الواجب الضروري نحوكم وأن لدى اعتقاد راسخ في هذه الظروف بأني لم أقصد الابتعاد عنك إلا لخدمة الأهداف الوطنية وكذلك خدمة سموكم لأن عرش الخديوية هو البقية الباقية من أجل تحقيق استقلال مصر وأنه يجب أن يكون محاطاً دائماً بالاحترام والإجلال ليتصدى للاحتلال والمحتلين[2].

بهذه الرسالة الواضحة والتي تبين أن مصطفى كامل رغب الابتعاد نهائياً عن الخديوي لأن الخديوي كما رأينا وجه إليه مصطفى كامل نقداً لوقوفه تحت العلم البريطاني في حفلة استعراض الجيش الإنجليزي بميدان عابدين في نوفمبر 1904م كما انتقد انصرافه إلى مصالحه الخاصة في مقالة له بعدد 10 أبريل

---

(1) أحد شفيق، مذكراتي في نصف قرن ص 59.

[2] مصطفى كامل المراسلات ،

1904م لمناسبة اعتراضه على طلب الأمة لمجلس نيابي من الإنجليز ووجوب طلبه من الخديوي إذ قال:

إن سمو الأمير هو المطلوب وحده بإعطاء مصر مجلساً نيابياً ويرفع صوته في هذا الشأن والجهاد في سبيله تناله الأمة. أما الذين يعلنون بأعمالهم وأقوالهم أن سمو الأمير أصبح عديم الحول والقوة وأن لا ملجأ للمصريين إلا بريطانيا والإنجليز وأنه لا يجب عليهم أن لا ينتظروا من أميرهم شيئاً ويشيرون على سمو الأمير بإهمال أمنه وصرف أوقاته وكل مجهوداته لمصالحه الخاصة دون المصالح العامة. فهم ألد أعداء البلاد هم الذين يمكنون المحتل فعلاً ويهددون دولة عرش الخديوية حقيقة.

ومن يوم 27 أغسطس 1904 وهي آخر مقابلة له بالخديوي انقطعت علاقته به وكان انقطاعه عنه مما زاده منزلة ورفعة، إذ ظهر استقلال الحركة الوطنية عن الخديوي أكثر من ذي قبل. ولما أصدر مصطفى كامل جريدة ليتندار اجسبسيان الفرنسية وذي اجبشيان أستاندرد الإنجليزية في أوائل 1907 واستاءت الصحف الإنجليزية من ظهورهما واتهمت الخديوي بالمساهمة في رأس ما لهما فينشر مصطفى كامل ردا على هذه المفتريات[1] أسماء المساهمين في رأس المال للجريدتين ومقدار ما اكتتبا به فكان هذا الإعلان قاطعاً في إثبات أنه لا علاقة للخديوي بظهور الجريدتين ولا صلة له بهما.

ولما استقال كرومر في أبريل 1907م وخلفه إلدون جورست أشتد انحياز الخديوي عباس إلى السياسة البريطانية وظهر هذا التحول في حديثه مع دبس ديس مراسل جريدة الديلي تلغراف في مايو1907م. إذ نفى عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال وذكركرومر بالخير وصرح بأن المعتمد البريطاني لا يستطيع حكم مصر وحده وأنه مستعد للتعاون معه وأنه لا فائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال وأن الاحتلال البريطاني أفضل من أي احتلال آخر.[2]

وقد أنتقد مصطفى كامل هذا الحديث أيضاً قائلاً:

---

(1) عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل، باعث الحركة الوطنية، ص 342.

(2) عبد الرحمن الرافعي/ مصدر سابق، ص 342.

مما يجب علينا إعلانه والجهر أمام الملا كله أن تصريحات الجناب العالي لا تقيدنا بأي حال من الأحوال. لأن مركز سموه غير مركزنا. على أن كل مصري وأن المجاهدين ضد الاحتلال مستقلون عن سموه كل الاستقلال. فهو إن قال كلمة في صالح الحركة الوطنية خدم نفسه وعرشه واستمال أمته إليه وأن عمل ضدها أضر بنفسه وبعرشه ونفر أمته منه ولكنه في الحالتين لا يستطيع الإضرار بهذه النهضة لأنها نهضة المطالبين بالحياة والوجود ومثل هذه النهضة لا يضرها إنسان مهما كان قوياً وعظيماً.

وقال أن مصلحة الشعب المصري تقتضي أن تكون الحركة الوطنية بعيدة عن الجناب العالي. حتى يعلم العالم كله أن المصريين يطلبون بأنفسهم وطوعاً لعواطفهم وشعورهم إصلاح حالة بلادهم وترقية شئونهم ومنحهم الدستور وإن هذه المطالب ليست صادرة بإيعاز من كبير أو أمير. (1)

وقال في مقال آخر:

لقد أتهموا الحزب الوطني تارة أنه موحى إليه من الدولة العلية وطوراً من ألمانيا وتارة أخرى من سمو الخديوي. وقد سقطت التهمتان الأوليان من قبل وهذه الثالثة قد سقطت الآن معها فحان الأوان أن نهنئ أنفسنا.

كما كتب لمحمد فريد رسالة من بنوهوزن في أوربا في 23 أغسطس 1907م يظهر فيها مبلغ استيائه من خطة الخديوي الابتعاد عنه ورجاه أن لا يفخم رغبة الخديوي في كتاباته لأنه علم عنه ما لا يسره وأن السياسة ذات الوجهين ستضره ضرراً كبيراً وكلما أبتعد عنه الوطنيين كان الفلاح محققاً(2).

وقد رأى الخديوي عباس بعد الإنفاق بين بريطانيا وفرنسا أن يسالم الإنجليز فشد رحاله إلى لندن في يونيو 1905 وأقام بضعة أيام في ضيافة ارفست كاسل الثري الإنجليزي الذي تم بأمواله إنشاء خزان أسوان [3]

---

(1) المصدر السابق، ص 343.

(2) نفس المصدر، ص 344.

[3] محمد سيد كيلاني ، عباس حلمي الثاني أو عصر التغلغل في مصر عام 1892م - 1914م الطبعة الأولى ، 1991 دار الفرجاني مصر مصدر سابق ، ص 98.

الفصل الرابع

الفصل الرابع
الوضع السياسي في عهد أفلن بارنج
1883- 1907
شخصية أفلن بارنج E.paring

لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الوضع السياسي في مصر عن أفلن بارنج لأنه كان المشترك تخطيطاً مع الحكومة البريطانية لتلك السياسة في مصر دون أدنى اعتبار للخديوي .

وقد كان هدف هذه السياسة خدمة المصالح البريطانية في ظل تنافس دولي خطير علي المستعمرات وخاصة علي مصر التي كانت في طريق المواصلات إلي الهند وهي المتحكمة علي طرق التجارة الدولية بحراً وبراً في ذلك الوقت لهذا ولارتباط بارنج بهذا الوضع السياسي كان لابد من توضيح سيرته الذاتية لأنه كان الرجل المناسب في الموقع المناسب في الزمن المناسب ولا يمكن لنا أن نتكلم عن أعماله في فترة الأربعة عشرة عاماً وهي الفترة التي قضاها مع الخديو عباس كوكيل لبريطانيا في مصر دون التعرف علي شخصيته التي ستكشف لنا دوافع كل ما قام به من عمل.

افلن بارنج من أصول ألمانية هاجرت أسرته إلي إنجلترا قبل مائتي عام وقد ولد في 26 فبراير 1841 وتخرج من المدرسة الحربية 1858 وبعد تخرجه ألتحق بسلاح المدفعية ثم دخل كلية أركان الحرب 1870 وعمل سكرتيراً لأبن عمه اللورد نورث بروك North Brook الذي كان نائباً للملك في الهند وبعد ذلك أرسلته الحكومة البريطانية مندوباً لها في مصر في لجنة الدين المصري 1877.

لقد كانت الحكومة البريطانية مع بداية الاحتلال في أشد الحاجة إلي رجل قوي الشخصية مؤمن بالإمبراطورية البريطانية،كفء وإداري حازم قد خبر أمور الحرب ومارس مسؤوليات الإدارة وله إلمام بأوضاع مصر والشرق ليمثلها في مصر وساعد الحظ في اختيار بارنج فهو وإن لم يحظ في شبابه بتعليم منظم[1] وبتدريب وثقافة جامعية عالية إلا أن عائلة أبيه أشتهرت شهرة واسعة في عالم التجارة والمال ومواهبه الطبيعية وتكوينه العصامي وتدريبه النفسي والشخصي

[1] عباس حلمي ، مصدر سابق ، ص 209 - 210.

وظروفه الحسنة المواتية وخبرته الكبيرة في الهند وتجاربه المتنوعة في مصر ذاتها في عهد الخديو إسماعيل جعلت منه في نظر الإنجليز خير رجل يستطيع بناء صرح الإمبراطورية البريطانية في وادي النيل ويعتبر قسم كبير من الرأي العام البريطاني ومعظم الكتاب الإنجليز الذين كتبوا عن مصر أن أفلن بارنج مؤسس مصر الحديثة متجاهلين النهضة التي حدثت في عهد محمد علي باشا والخديو إسماعيل.

أستمد بارنج قوته من قوة شخصيته ومن ثقته بنفسه وقوة دولته وتأييد حكومته ولم يكن في سياسته نظرياً ولا خيالياً ولا عاطفياً ، فهو لا يأبه بالظروف ، ولا يتراجع أمام المسائل الكبرى ولا يكترث كثيراً للرأي العام الإنجليزي أو المصري علي السواء[1].

كان اختيار بارنج اختياراً موفقاً في نظر الحكومة البريطانية فلقد كان سابقه إدوارد مالت Edward Malet دبلوماسياً وليس إدارياً وقد لعب ذلك الرجل الذي سيصبح فيما بعد لورد كرومر Lord Cromer* دوراً هاماً في تاريخ مصر الحديث القريب ويقرر المؤرخون الأوربيون وخاصة الإنجليز منهم لا سيما دعاة الإمبراطورية بأنه إذا كان لأوربا أن تفخر برجل أدى رسالة الحضارة الغربية في الشرق ومصر فكرومر هو ذلك الرجل وكما يقول ماركوس ذت لاند الذي كتب عن حياته وكان من أكبر المعجبين به" إن وطنيته وحبه لأداء واجبه قد جعل من قوة بريطانيا وسيلة لخدمة الإنسان"[2].

ولكن وجهة نظر الشرق تختلف إلي حد كبير عن وجهة نظر الغرب ينظر الشرقي إلي كرومر ممثلاً للاستعمار البريطاني قوي وذي بطش شديد ومنفذ لسياسة الغرب الاستبدادية المتسلطة رجل فيه خشونة وقوة قد كون لنفسه عادات ديكتاتورية تجعله ينظر إلي من يخالفه في الرأي كخصم له لا يترفع عن سياسة التهديد والوعيد حتى في الأوقات التي كانت تنصحه فيها حكومته بالحذر والتريث والرفق لتعقد الظروف العالمية أمامها كما حدث عام 1888 حين كانت الحرب

---

[1] محمد مصطفي صفوت ، مصدر سابق – 225 -226.
* منحت ملكة بريطانيا لقب كرومر لافرنج بيرنج في مارس 1892
[2] المصدر نفسه ، ص 225- 226..

وشيكة الوقوع بين فرنسا وإنجلترا على خلافهما حول مصر ينظر إليه الشرقي كرجل يحتقر الساسة المصريين إلا من والاه منهم ولا يحسب حساباً كبيراً لكرامة المصريين القومية فهو ينفذ رأيه ولا يأبه لوجهة نظر المصريين ونزاعه مع نوبار باشا واختلافه مع رياض باشا* يدل علي ذلك علي الرغم أن هذين الرجلين كانا إلي حد كبير معضدين للاحتلال الإنجليزي في مصر ولقد اعترف كرومر نفسه بأنه " لابد في بعض الأوقات من أن يكن الإنسان حاسماً وسريعاً مع أمثال هؤلاء الناس[1]

ومن أول يوم تولى فيه بارنج تمثيل بلاده وإدارة مصالحها في مصر قرر بعد تدبر قليل وأختيار أقل أن الأمة المصرية يجب أن تساق بالعنف وظل رأيه حتى الساعة الأخيرة من وجوده في قصر الدوبارة [1]*فكان كلما ظهر له في البلاد محاولة لنهضة الأمة رفع سيفه حدته وطعنها طعنة يريد أن يقضي علي آمالها."

لقد رأى كرومر في الشرق عيوباً خاصة والمصريين نظرة لم ترقهم ولذا ما كانت طرقه في معاملتهم ووسائله في معالجة شئونهم لتنال رضائهم فهو متأثر بشأنه العسكري وله طرف رجال الحرب في الرجوع دائماً إلي القوة وكان المصريون قد اعتادوا حرية سياسية كبيرة قبيل الاحتلال ونما فيهم الشعور بالكرامة والقومية ولذا كان عزيزاً علي المصريين أن يتخلصوا من تسلط ليجدوا محله استبداداً.[2]

مسألة الجلاء عن مصر:-

لقد منحت الحكومة البريطانية كرومر سلطة كبيرة في اقتراح ما يراه ضرورياً وأيدته في طلباته أيما تأييد ولم تنظر إلي المؤامرات التي كانت تعمل لإقالته ولم تأبه لسعاية فيه أو شكوى رياض منه أو معارضة الخديو عباس له أن مركز هذا الرجل كان مركزاً صعباً فحكومته لم تكن متفقة فيما بينها على سياسة واحدة وكانت سياستها في نفس الوقت متصلة بتقلب الظروف السياسية الأوربية

* كان الخلاف أثناء توليهما الوزارة حول سياسة الحكومة.
[1] المصدرنفسه 226
* مكان إقامة ومكتب بارنج ، قصر الدوبارة هو حي معروف في مصر والآن مقر السفارة البريطانية.
[2] المصدر نفسه – ص 227.

التي كان تحس بها وتقدرها أكثر منه بينما كانت نظرة كرومر متأثرة في الغالب بالظروف المحلية أكثر من أي شئ آخر[1].

فهو مثلاً طوال مدته في مصر كان معارضاً لكل ما تريده مصر من مطالب الرقي الأدبي فلم يؤيد لها طلباً منذ 24 عاماً ولا أحسن بها ظناً ولا رد عنها تهمة بل كان أول رجل مسموع الكلمة قال عنها قولاً منكراً واتهمها بتهم غريبة وغرس في عقول أوربا أنها أمة قاصرة متعصبة ليس فيها رجال أكفاء ولا تصلح حتى أن تكون أمة أبداً قال عنه الإنجليز " أنه عين مصر وقلبها ليزيد قيودها شدة و لا يشعر بانعطاف إليها إلا ليزيدها دنواً من العبودية لحكومته وقومه وبأنها أي الأمة المصرية لا وطنية لها وأنها متعصبة لدينها تعصباً مضراً بالمسيحيين لذا في كثير من الأحيان بذل جهداً كبيراً في إقناع حكومته بما أتخذه من آراء خاصة في مسألة العدول عن الإسراع في الجلاء عن مصر ومن يقرأ تقارير كرومر التي كان يرسلها سنوياً إلي حكومته أو الكتب التي كتبها عن مصر لا يستطيع أن يتفادى ملاحظة ذلك الاهتمام الكبير الذي كان ذلك الرجل يوجهه نحو المسألة سواء في حاضرها أو مستقبلها وكانت هذه الآراء التي يبديها أثر كبير علي سياسة الحكومة البريطانية أياً كان لونها الحزبي وعلي الرأي العام البريطاني (2).

كان كرومر يعتقد في الاحتلال البريطاني منجاة لمصر وإصلاحاً لحالها وحلاً حاسماً لمشكلتها وهو أن كان في أول الأمر قد ذكر في تخفيض عدد جيش الاحتلال إلا أنه سرعان ما عدل عن ذلك الرأي وما كان يفكر في الإسراع بالجلاء مطلقاً لقد أعلنت إنجلترا منذ أن احتلت مصر أن احتلالها مؤقتاً وأنها ستعمل علي الجلاء في أقرب وقت ولكن كرومر ما كان يرى هذا الرأي فهو يرى أن الجلاء السريع و الإصلاح لا يمكن التوفيق بينهما ولذا فهو يعجب من الرأي العام الإنجليزي كيف يطالب بالجلاء في نفس الوقت فالإصلاح لابد من الاستمرار في الاحتلال وهو يرى أن الفوضى ستعود حتماً إلي مصر إذا أسرعت إنجلترا في

---
[1] المصدر نفسه – 230 - 231

[2] عبد الله حسن صالح كتاب مقالة قصر الدوبارة عن اللورد كرومر وسياسته - مصر يونيو 1907 م مجموعة جريدة المؤيد، ص 31

الجلاء ولهذا فهو يحذر حكومته عواقب مثل هذه السياسة فالتفكير نفسه في الجلاء أمر غير محمود العاقبة ويطلب من حكومته ألا تقدم علي مثل هذه الخطوة الجريئة ويبين لها أن الجيش البريطاني إنما هو عماد سلطان بريطانيا في مصر.[1]

كان علي كرومر كما يقول مؤرخ حياته Zet Land في كتاب "حياة كرومر Life of Cromer أن يوفق بين آرائه في بقاء الاستعمار وآراء جلاد ستون GladStone في الجلاء. وزاد في تمسكه في البقاء تفاقم مسألة السودان لأنه في نجاح المهدي خطراً هائلاً علي مصر. فعاد ينادي بصرف النظر عن فكرة إنقاص الحامية الإنجليزية في مصر. وكان لا يري أن تذهب الحكومة الإنجليزية حتى إلي تعيين موعد للجلاء عن مصر فمصر حتى 1886 تتحضر في نظرة التحضر الكافي لتسير بنفسها علي قدميها فهو يقول:

أظن أن استمرار الاحتلال البريطاني إلي أجل غير محدد يجب أن يكون أساس المفاوضات في المستقبل في الأمور المصرية (يجب علينا إزاء الباب العالي ألا نحدد فترة لجلائنا، وإنما نحدد فترة تناقش عند انتهائها موقفنا من جديد وفي ضوء هذه المناقشات نجدد مرة أخرى موقفنا من المسألة المصرية)[2].

أما من حيث مهمة إنجلترا فكان كرومر يري أنه لا يجب أن تقتصر علي النصح فيقول: ((إذا نصحت إنجلترا لمصر بأن نتبع سياسة معينة فرفضت مصر ففي هذه الحالة ليس أمامنا إلا أحد الحلين. إما أن تتخلى عن الأمر تاركين للمصريين أن ينفذوا ما يرغبون في تنفيذه . وأما أن نأخذ بكل صراحة أكبر نصيب من السلطة حتى نتمكن من النهوض بأعباء رسالتنا وأعتقد في الحل الثاني. ولكن مع ذلك أري ألا نعلن موقفنا بصراحة إلا إذا أقتضى قيام مشكلة تتطلب البت الحاسم السريع))[3].

فهو يري أن تقوم إنجلترا بتنفيذ سياستها أو رسالتها كما يدعي ولكن من وراء حجاب بحيث لا تظهر إلا إذا استلزمت الظروف القاهرة ذلك وأما من حيث مصير مصر فمحاولة جعله بلداً محايداً مقضي عليها بالفشل لا محالة وكذا جعل

---

[1] د. محمد مصطفي صفوت المصدر السابق ، ص 231-

[2] المصدر نفسه، ص 232.

[3] المصدر نفسه ص 232

مصر منطقة دولية والحل الوحيد هو بقاء الاحتلال حتى تنضج مصر النضج الكافي فينتهي الاحتلال وتقتصر إنجلترا علي توجيه الحكم المصري والسياسة المصرية فإنجلترا لن تستطيع التخلي عن مهمتها وعن المصالح المادية الأوربية في مصر وما وصلت إليه مصر من حضارة، هذا يجعل أوربا في موقف لا تسمح بانهيار بنيان مصر وذلك البناء سينهار حتماً في نظره إذا جلاء الإنجليز عن مصر وإذا رحلت بريطانيا فمن من المحتم أن تحل محلها دولة أوربية أخرى لصيانة مصالح المصريين والأوربيين جميعاً، وإذا ما الفائدة من جلاء الإنجليز إذا كان سيحل محلها غيرهم.[1]

هكذا يتضح أن الإصرار علي بقاء الاحتلال البريطاني في مصر كان رأي كرومر . لأن جلاد ستون كان يأمل في الجلاء عن مصر وكان يؤيد في ذلك وزير خارجيته جرانفيلGranville ولذلك تعليماته الأولي لبارنج كانت تقول ((إني آمل في أن تتمكن من أن تنصح بسحب للقوات في بداية العام القادم مع ترك قوات كافية في الاسكندرية)) ثم أكد وجهة نظر الوزارة في 31يناير 1883.[2]

(من أجل تقليل سريع لعدد القوات ، وسحب كل الحامية الموجودة في القاهرة والوزارة شديدة الرغبة في ضرورة إنجاز ذلك...) وحدد له نور تبروك وفي خطاب بتاريخ 5 سبتمبر 1883 إن (المسألة الرئيسية بالنسبة لنا والحكومة هي سرعة تمكن قواتنا من ترك القاهرة في أمان)، وأجابه في 27 سبتمبر 1883. (أنني أعتقد أنني سوف أتمكن أن أوصي بالجلاء عن القاهرة وتقليل عدد القوات بمصر) بمجرد أن يقوم بوظائفها الجديدة، وتظهر هذه النداءات أن الخديو توفيق كان ينتظر هذا الجلاء من يوم لأخر، وتمكن كرومر بطبيعة الحال من أن ينشر الغيوم علي لوحة لعب الشطرنج، فكان جيش الاحتلال وسيلة ضرورية لكي ينتزعوا من مصر اختصاصاتها السيادية، واستمر هؤلاء العسكريون والذين تربوا

---

[1] المصدر نفسه . ص 233.

[2] عباس حلمي عهدي ، ص 211.

في الهند في السير علي سياسة السيطرة، حكومة جلاد ستون التي لم تكن من سياسية حكومة جلاستون .(1)

كرومر وفرنسا:-

أما موقفه بصدد العلاقات الإنجليزية الفرنسية بخصوص مصر، فهو دائماً يتشبث بإنفراد أنجلترا بالنفوذ في مصر، والعمل جهد المستطاع علي إبعاد فرنسا ووصل به هذا الرأي إلي حد أن قبل فكرة الحرب بين إنجلترا وفرنسا إذا أرادت فرنسا مشاركة الإنجليز في مصر أو طردهم منها خاصة في الوقت الذي إحتدمت فيه المنافسة بين إنجلترا وفرنسا في إفريقيا في العشرة سنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر، وأخيراً تم التراضي بين فرنسا وإنجلترا علي شرط ألا تثير فرنسا مسألة مصر وألا تنضم فرنسا إلي جانب ألمانيا إذا أثارت الأخيرة مسألة مصر نظير موافقة إنجلترا علي تفوق نفوذ فرنسا في جهة أخرى ولتكن مراكش مثلاً ولذا كان كرومر من أكبر المحبذين لاتفاقية 1904 *بين فرنساَ وإنجلترا[2]

آراءه وميوله السياسية:-

لقد طلب كرومر حين قدم إلي مصر تعليمات خاصة من حكومته ولكن حكومة جلاد ستون الحائرة كانت بغير برنامج محدد فبينت له أنها لا تستطيع أن تجيب ما طلبه ولكن أكدت له ثقتها، التامة به وكان علي بارنج إلي حد كبير إتباع أرائه الخاصة واستلهام تجاربه الماضية وكان عليه في أول الأمر أن يوفق بين فهم الاستعماريون الراسخون وأراء جلاد ستون الحرة بحيث لا يلحق مصالح إنجلترا ضرر أو ظلم وكان عليه تحقيق مصالح إنجلترا الاستعمارية والمحافظة علي مصالحها محافظة تامة ولكنه في الوقت نفسه يترك للمصريين ظلاً ضعيفاً من الحكم الذاتي ويعمل كما يقول علي إصلاح حال الفلاحين هذه الطبقة المسلوبة الحقوق في نظره حتى يرضي الأحرار في إنجلترا شعور كرومر المسيحي هو الذي كان يحفزه ويثير اهتمامه بهذه المسألة دائماً والواقع أن كرومر لم يتبع في أول الأمر سياسة جديدة إبتدعها هو وإنما كان يسير علي الخطة التي رسم

---

[1] نفس المصدر ، ص 211-ص 212.

* الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا 1904م باقتسام مناطق النفوذ بين الدولتين .

[2] محمد مصطفى صفوت مصدر سابق ، 233 ، 234 .

خطوطها اللورد Dufferain والتي وافقت الحكومة البريطانية واستحسنتها في بداية الاحتلال*

لم يكن كرومر في أول أمره من أنصار حزب المحافظين أو من المعجبين بسياسة ديزرائيلي فهو يميل بطبيعته ناحية الأحرار وذلك من حيث المذهب السياسي والاتجاه الفكري ولكن كان يعتقد وفقاً لتجاربه الخاصة ولا سيما في الهند أنه من الناحية العملية لا يمكن تطبيق أراء الأحرار بحذافيرها في المستعمرات الإنجليزية أو في المناطق التي لإنجلترا فيها مصالح حقيقية أو نفوذ كبير فيها . ولقد أصبح كرومر بعد مدة قصيرة قضاها في مصر أصبح لا يرضى عن تردد جرانفيل وعدم اقتداره علي وضع برنامج معين أو ضعف سياسة جلاد ستون الخارجية فهو يرى أن ذكاء جلاد ستون السياسي هدمي لا بنائي لذا كان من حسن حظ كرومر أن يرى وزارة جلاد ستون تسقط في يونيو 1885م وتليها وزارة سولسبري Salisbury فوجد ممثل إنجلترا في مصر نفسه أكبر المعجبين بزعيم المحافظين الجديد فهو من كبار رجال الإمبراطورية البريطانية الإمبريالية وعنده العزم والتصميم الذي كان ينقص سابقه. وهو يستطيع في مسائل الإمبراطورية – كما لا يستطيع جلاد ستون – الارتفاع عن الحقائق الصغيرة التي تلمس الموقف كله بسرعة ووضع الخطة التي يستلزمها الموقف وهو أي سولسبري يرى ما يراه كرومر من ضرورة التعاون مع ألمانيا إذا شاءت إنجلترا إلا تقابل مشاكل معقدة في مصر.[1]

اصلاح الوضع في مصر :

وجد كرومر –حسب قول رجاله مصر حالة سيئة جداً ولكنه بالغ في ذلك إلي درجة غير صحيحة وغير مقبولة إذ أنه وبغير الحق وتجاهلاً للتاريخ وتشويهاً للحقائق أتهم ولاة مصر بالفساد والقسوة واتبعه في ذلك الحق لورد زتلند الذي تمسك بذلك الرأي وكال الشتائم والقذف بغير الحق وبغير حساب ولا تمحيص ولا تدقيق ليبرر أمراً واحداً هو تدخل إنجلترا في مصر.

---

*دوفرين هو الذي وضع نظام مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العامة.
[1] د. محمد مصطفي صفوت . مصدر سابق – ص 234.

فكرومر ومدرسته من الامبرياليين لم يبالوا بأي وسيلة لتبرير حجتهم وإيجاد المبررات للاحتلال البريطاني لمصر حتى لو أدى ذلك إلي اتهام مصر بالتأخر أو عجز زعمائها وأمرائها . ويرى الإنجليز من كتاب ورجال سياسة – كما يرى كرومر نفسه أن برنامجه هو السير بالمصريين من الإفلاس المالي إلي الرفاهية ومن الظلم الخديوي إلي العدالة البريطانية من الطرق الشرقية التي ران عليها غطاء زائف من الحضارة الغربية الأوربية إلي الرقي الحقيقي المدعم علي مبادئ القانون الأخلاقي المسيحي، فيقول زنلند في أكثر من موضع عن حياة كرومر أن شعور كرومر المسيحي العميق كان بلا ريب من أكبر العوامل التي دعته إلي مشاركة الفلاحين المصريين شعورهم بالبؤس والشقاء وحفزته إلي العمل جاداً في سبيل إصلاح حالهم والارتفاع بمستواهم[1].

كان هم كرومر – كما يقول – موجهاً إلي إيجاد حكومة قوية نزيهة مستنيرة الغرض الأساسي من وجودها تقرير مصالح بريطانيا الإمبراطورية والمحافظة عليها أولاً ثم الاهتمام بالصالح العام وتنظيم الوسائل التي تكفل المحافظة علي سلطة الخديو ، وفي الوقت نفسه يعرض الموقف علي حكومته صاحبة الجلالة الملكة (ملكة إنجلترا) إسداء النصح، ويجب أن تطمئن إنجلترا إلي أن نصحها مستمع ، فيجب أن يعرف الوزراء والمديرون المصريون أن إنجلترا تجد أن مسؤوليتها تحتم عليها أن ترى نصائحها قد أخذ بها وأن هؤلاء الذين يفعلون ذلك الأمر عليهم ترك وظائفهم غير مشكورين[2].

ولا يمكن تنفيذ البرنامج الذي قرره دوفرين وأقرته الحكومة الإنجليزية وحاول كرومر أن ينفذه إلا عن طريقين عن طريق المعتمد البريطاني أو عن طريق جيش الاحتلال لا طريق السلطان العثماني صاحب السيادة علي مصر . ولا طريق الخديوي صاحب الحق الشرعي، ولكن عن حكومة المملكة المتحدة وهو يرجع إليها في كل الأمور المهمة لا يخرج عن رأيها ولا ينفذ غير سياستها التي ترسمها إذا رسمت له سياسة معينة ولم تحاول الحكومة الإنجليزية الإنتقاص

---

[1] المصدر نفسه ، ص 235
[2] المصدر نفسه ص 235

من سلطته أو عدم تأييده في المقترحات التي يقدمها أو يفرضها علي الحكومة المصرية وتركت له حرية كبيرة في العمل والتصرف وفق ما يرى فهو الرجل المتطلع علي دقائق الموقف في مصر وكانت تختاره عادة رجلاً مضطلعاً بالأمور في مصر ممن خدم في مصر ويظهر هذا فبمن قلدته الحكومة البريطانية هذا المنصب منذ الاحتلال إلي قيام الحرب العالمية الأولي بما أن هذا لا يمنع الحكومة الإنجليزية في بعض الأحيان. خاصة إذا اشتدت أزمة من الأزمات من أن ترسل من لدنها مندوباً فوق العادة للقيام بمهمة خاصة تكلها إليه فمثلاً أرسلت وزارة جلاد ستون لورد دوفرون لوضع تقرير عام عن مصر . وما يقترحه من وسائل الإصلاح وذلك في نوفمبر 1882 وكان يمثل إنجلترا في ذلك الوقت سير أدوارد ملت كقنصل عام وأرسلت وزارة المحافظين التي تزعمها لورد سولسبري هنري دورمنت وولف. للمفاوضة مع الباب العالي أمر الجلاء عن مصر من نوفمبر 1885 إلي ديسمبر 1887* كذلك لا يمكن تطبيق خطة إنجلترا إلا بتعيين عدد من المواظفين الإنجليز في المصالح الحكومية المختلفة رمزاً لإشراف بريطانيا علي الإدارة المصرية وحتى يضمن الإنجليز تنفيذ مقترحاتهم التي يقدمونها وكان كرومر لا يثق كثيراً في رجال الإدارة المصريين ولا يؤمن بكفايتهم . ولذا فهو يعتقد أن ما أنجز من إصلاح في مصر لا يرجع إلي المصريين وإنما إلي هؤلاء الأوربيين الذين دخلوا خدمة الحكومة .(1)

كرومر وسياسته المالية :

كانت المسألة المالية أهم المسائل التي استغرقت انتباه المعتمد البريطاني كما نالت عناية الحكومة الإنجليزية فلقد وجدت إنجلترا فيها صعوبات كبيرة لم يكن من السهل التغلب عليها. فالثورة العرابية قد خلقت آثارها المربكة وحريق مدينة الإسكندرية آثار الأجانب إلي المطالبة بتعويضات مالية كبيرة مبالغ فيه *ثم أدى قيام الثورة المهدية إلى مزيد من الارتباك للوضع كما أن مقدرة السلطة البريطانية في فرض الضرائب علي الأجانب في مصر يستلزم الرجوع إلي

[1] د. محمد مصطفي صفوت . مصدر سابق- ص 236 –ص 237.
*أحدثت قنابل الاسطول البريطاني حرائق كبيرة في الاسكندرية عند بداية احتلال الإنجليز لمصر عام 1882م.

دولهم الأوربية كما أن وجود صندوق الدين* كان معرقلاً لأي سياسة مالية تضعها أي حكومة مصرية وكذلك قانون التصفية الذي صدر قبل الاحتلال لا يمكن تعديله إلا بموافقة الدول الكبرى ورأي الإنجليز ضرورة تعديله لتوزيع الإيرادات بين الحكومة والدائنين ولذا بعث جرانفيل وزير خارجية بريطانيا رسالة إلي الدول في 1884 وصف فيها سوء الحالة المالية في مصر لذلك تم عقد مؤتمر دولي 1884* لمناقشة المسائل المالية والرجوع بمصر إلي النظام الدولي القويم في المسألة المالية وانتهي المؤتمر في نفس العام بالفشل وبعد ذلك عقد مؤتمر لندن في 1885 بين فرنسا وإنجلترا استطاعت الحكومة الإنجليزية بالرغم من معارضة فرنسا أن تحصل علي قرضٍ مقداره تسعة ملايين من الجنيهات بضمان الدول الكبرى فبذلك استطاعت أن تسدد عجز السنوات في الميزانية ما بين 1882-1885 كما أنها دفعت التعويضات للذين دمرت ممتلكاتهم نتيجة القصف المدفعي للأسطول البريطاني والتي بلغت جملة التعويضات 300.900.000جنيه تحملها دافع الضرائب المصري ولم تتحملها الحكومة البريطانية مع أنها هي التي ضرب أسطولها المدينة ثم بعد ذلك دفعت الحكومة المصرية تكاليف استعادة السودان ثم في سبيل الإصلاح المالي أرسل اللورد جرانفيل في نوفمبر 1884 للدول مرة أخرى منشوراً ذكر فيه عدة اقتراحات جديدة أهمها:-(1)

أن تعطي للحكومة المصرية قرضاً بضمان الحكومة البريطانية قدره 5.000.000 جنيه وبفائدة 3½ وأن تؤجل أقساط الفوائد وأن تباع أراضي الدولة وأن تفرض ضرائب علي الأجانب وأن تخفف من ضرائب الأراضي 45.000جنيه علي هذا النحو قد توفر لكرومر وسائل قوية جداً تمكنه من أن يصلح الإدارة المالية إصلاحاً جوهرياً قد وبعد ذلك فرض البديل من الخدمة العسكرية فقد صدر أمر عالي 1886 بأن كل شخص خاضع للتجنيد يعفى من التجنيد مقابل 40 جنيه اختياره و100 جنيه بعد التجنيد(2).

---

* أنشئ هذا القانون لسداد ديون مصر نتيجة لإسراف الخديو إسماعيل المالية وديونه .

[1] د. محمد مصطفي صفوت : مصدر سابق – ص 237.

[2] ثيودور روزستين– ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران – فصول من المسألة المصرية . لجنة التكاليف 1956.- ص 149ص 147.

وقد كتب اللورد كرومر إلي حكومته يقول (أن الأمر العالي*. لن يقابل بالإستحسان في جميع أنحاء القطر فحسب بل سيكون سبباً في إضافة مبلغ كبير جسيم إلي دخل البلاد)

أما توقع أستحسان المشروع فذلك قول اللورد كرومر وحدة فإن المشروع انتقد حتى في إنجلترا نفسها إنتقاداً مراً أما من حيث الدخل فقد أصاب رأيه عين الصواب. والحقيقة أن المشروع كله ما كان يرمي إلا لأغراض مالية وأنه في أصله ليس إلا سبيلاً إلي فرض أتاوه علي المصريين سد لحاجات المالية المتنوعة[1].

لقد حمل ملنر حملة علي سياسة الاقتراض الماضية وبين كيف أدت إلي الخراب المالي. ولكن الإنجليز بدأوا سياسة الاقتراض التي انتقده بالاقتراض ومهما كانت المبالغة قيمة مزايا هذه التسوية والمنافع التي ساقت إلي مصر فلقد أبرمت هذه الاتفاقية لدفع تعويضات مبالغ فيها لأجانب الاسكندرية واستمرت بها مصر أسيرة للدول الكبرى في كل شئون ماليتها كل ما ظهرت مصروفات جديدة لابد من موافقة الدول الكبرى*.

وذكر كرومر أنه نجح في تطبيق العدالة نوعاً ما علي نظام الضرائب فأقتنع الأجانب بعد لأي علي دفع الضريبة علي العقار وعلي دفع غيرها من الضرائب والغي بعض الضرائب. وخفض البعض الآخر. وحدد مقاديرها ونظم وسائل جمعها – وأهتم كرومر – كما يرى المخلصون له والمعجبون بسياسته من الإنجليز أهتم بإتباع سياسة الاقتصاد التامة وزيادة قوة البلاد الإنتاجية فبعد ما كانت الحكومة المصرية دائماً في حاجة إلي المال أصبح المال متوفر لديها. وكونت لجنة في أغسطس 1884 لإصلاح النظام النقدي وجعل الجنيه الذهب وحدة النقود ونص علي عمله بعشرين قرشاً وعشرة قروش وقرشين وقرش واحد وصرح بعملة صغيرة – نيكلية . مليم – ولقد عملت المجهودات التي بذلت لإصلاح الحالة المالية العامة علي إيجاد جو مناسب لاستغلال رؤوس الأموال

* الامر العالي هو الامر الصادر من الخديو.ي
1.تيودور روزستين – المصدر السابق – ص 149
* هذه القروض تمت قبل عهد الخديوي اسماعيل

الأجنبية في مصر فأنشئت عدة بنوك أو فروع البنوك وأما البنك الأهلي فقد أنشئ بمرسوم 25 يونيو 1895.(1)

وكان كرومر يرى بعد أن استقرت الحالة في مصر بعض الشئ أن تقوم الحكومة الإنجليزية بنفقات جيش الاحتلال فلا داعي لأن تتحمل الحكومة المصرية عبء ذلك ولكن وزير الخارجية روسبري وكمبرلي من بعده لم يوافقا علي ذلك وكانت إجابة كمبرلي بأن وجود الإنجليز في مصر إنما هو لصالح مصر والمصريين ولذا فلا ضير علي مصر أن تقوم بنفقات جيوشهم وكان كرومر كثيراً ما يسر لرؤسائه بأنه لو كان وزيراً للمالية وحر التصرف لأهتم بنفقات الري قبل أن يدفع مليماً واحداً للدائنين.(2)

اعتقد كرومر إنه لا يمكن الإصلاح في مصر قبل أن تقوم المالية فيه علي أساس متين ولا تقوم المالية علي ذلك الأساس إلا إذا زادت مواردها ووثقت بها أوربا ولا تزيد مواردها إلا إذا تحسنت أحوال الري علي الأخص فأصبحت أرض مصر تنبت الخيرات كلما تقدر علي إنباته أما الموارد الأخرى كالجمارك والسكة الحديدية والبوستة وسائر مصادر الدخل فأنها تأتي في المقام الثاني ولذلك أفرغ كل جهده لدى الدول حتى حملها على عقد قرض الذي تكلمنا عنه وخص جزءاً منه بالري وما جاءت 1899 حتى صار دخل الحكومة 11.415.000 جنيه وكان كلما زاد التحسن في المالية زاد في المساعدة علي تخفيض الضرائب غير أن النفقات كانت طائلة بسبب فوائد الديون.(3)

إن السبب الذي حمل كرومر علي الشكوى من صندوق الدين مراراً في تقاريره فهو أن الصندوق لم يكن يقدم كل ما تطلبه الحكومة المصرية من الاموال اللازمة للإصلاح . وعندما أذن كرومر بتأسيس البنك الأهلي وأيده تأييداً معروفاً كان يؤمل أن يقوم يوماً مقام صندوق الدين.

ولما تم الاتفاق الودي 1904 بين فرنسا وإنجلترا كان أول ما فكر فيه كرومر إلغاء صندوق الدين ولا تأتي عام 1913 حتى أصبح صندوق الدين أثرا

---

[1] محمد مصطفي صفوت – ص 241.

[2] المصدر نفسه – ص 242.

[3] أحمد لطفي السيد – صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر . المختارات السياسية سنة 1946م– ص 70.

بعد عين تحدث عنه المصريين كما تحدثوا من قبل عن المراقبة الثنائية* ومؤتمر لندن وقد بات كرومر في راحة عظيمة من الوجهة المالية بفضل الاتفاق فلم يعد يرى فرنسا تعاكسه كما عاكست في مسألة تحويل الدين ولا تشاكسه كما فعلت مع روسيا حين أخذ نصف مليون جنيه من صندوق الدين لحملة غزو السودان ثم أضطر إلي رده بحكم من المحكمة المختلطة ولا يشك أحد في أن كرومر فاز فوزاً عظيماً بإدخال ما أراده من المواد المتعلقة بالمالية المصرية في ذلك الاتفاق كما. فاز مع حكومته فوزاً سياسياً يحملْ فرنسا علي التعهد لهم فيه (بأنها لا تقيم أي عقبة في سبيل إنجلترا بمصر سواء كان بطلب تعيين موعد للجلاء أو غيره)[1].

كان من سياسة كرومر أيضاً من أجل أن يرفع الربا الفاحش عن كاهل الفلاحين أنشاء البنك الزراعي في 25 يونيو 1895 بعد إنشاء البنك الأهلي ونصح للحكومة المصرية وللبنك الأهلي بأن يساعداه حتى يقدم للفلاحين مبالغ صغيرة تسهل عليهم سبل المعاش . فأنشئ هذا البنك وجعل من مواد قانونه أن يسلف الفلاحين من عشرة جنيهات إلي 500 جنيه بفائدة 9 في المئة وكان قصد صون مصلحة الفلاح من شر المرابين[2].

وليس في وسع أحد أن ينكر النتيجة التي وصلت إليها مصر بفضل تلك السياسة وإذا كان بعضهم ينتقد تفاصيل صغيرة في بعض المصروفات فينظر إلي مساحة الأرض التي زادت منذ 1883 وكذلك إلي زيادة الأرض الزراعية وكذلك أرض البناء بفضل تلك السياسة فليس بعجيب أن تعظم ثقة الأوربيين كرومر حتى صاروا يثقون في كلمته أن هذا النجاح الاقتصادي العظيم قائم علي قواعد راسخة[3]

يرى الدكتور لويس عوض في كتابه (تاريخ مصر الحديث من عصر إسماعيل إلي ثورة 1919 أن اختيار كرومر كمعتمد بريطاني لمصر لم يكن مصادفة فهو ينتمي إلي أسرة بارنج أسرة الممولين الشهيرة التي كان الخديو إسماعيل يقترض من مصرفها[4].

---

* المراقبة الثنائية مكونة من بريطانيا وفرنسا لمراقبة مالية مصر من أجل سداد ديون مصر

[1] المصدر نفسه لطفي السيد ص 70

[2] المصدر نفسه ص 70

[3] المصدر نفسه – ص 70.

[4] المصدر السابق ص 71

وقد نفذ كرومر وصايا دوفرين فقد أعاد تنظيم الهيكل الإداري للجهاز الحكومي علي أساس نزاهة الحكم والكفاءة الإدارية وقد نجح بالفعل في خلق آلة حكومية تعمل بدقة وكادر من الموظفين يعمل بنزاهة وكفاءة تحت قيادة أجنبية أغلبها إنجليز فأنتقلت الحكومة المصرية من الفوضى العثمانية والإدارة الشخصية التي استقرت استقرار التقاليد في الحياة المصرية إلي شئ قريب جداً من هيكل الدولة المصرية من الهيكل فقط وليس المضمون لأن تجديد الحياة علي أرض مصر كان يتضمن ثورة في قطاع الإنتاج وثورة قطاع الخدمات ولا سيما التعليم وثورة في عدالة التوزيع وثورة في الحقوق والحريات المدنية وهذا ما كان الإنجليز يريدون أن يتجنبوه وقد نجح كرومر فعلاً في تحقيق استقرار مصر المالي كما أشار بذلك اللورد دوفرين ولكنه لم يفعل ذلك عن طريق التنمية وزيادة الدخل القومي أو زيادة الإيرادات بل فعله عن طريق ضغط المصروفات فحقق بذلك استقرار مصر المالي ولم يتحقق استقرارها الاقتصادي.

وإذا أردنا أن نعرف بالضبط ماذا كان يفعله كرومر في مصر وماذا فعل بمصر من 1892- 1906 فلن نجد خيراً من وصفه الصادق لنفسه في خطبة الوداع التي ألقاها بدار الأوبرا في 7 مايو 1907 قبل رحيله من مصر قال في الرد علي نقاد سياسته من الإنجليز أن الفرق بينه وبين نقاده الإنجليز .

(لم يكن فرقاً في المبدأ بقدر ما كان فرقاً في الدرجة إنهم يريدون أن يركضوا أما أنا فأعتقد أن الخبب المنتظم هو أكثر الخطى ملائمة لتنمية مصالح هذه البلاد إنها خطوة خدمتنا في الماضي خدمة كبيرة وأقوال أنها خدمة ينبغي أن تستمر فلا تتباطأ أبداً فتتحول إلي مشي لا تتقبل أبداً فتتحول إلي ركض وفي اعتقادي الجازم أنه لو تغيرت هذه الخطوة تغيراً كبيراً فهناك مجازفة أن يكبو الجواد ويكبو ويكسر ركبته)(1).

---

1 د. لويس عوض – تاريخ مصر الحديث من عصر إسماعيل إلي ثورة 1919 الجزء الأول – الهيئة العامة للكتاب – 1980 – ص 283 – ص 284.

تقارير اللورد كرومر :-

كانت تقارير اللورد كرومر السنوية عن الأوضاع في مصر تحمل في طياتها الكثير من أعماله التي أعدها في مختلف المصالح الحكومية والإصلاحات التي أدخلها سواء في النواحي المالية أو الاقتصادية أو الزراعية أو العسكرية أو الأمنية[1].

وقد كانت هذه التقارير تحمل آراءه الخاصة لأنه كان الحاكم الفعلي لمصر في ذلك الوقت ولم يكن لأحد رأي في تلك التقارير لذلك حملة وجهة نظر السياسة البريطانية في إدارة شئون مصر. ولم تكن تحملت وجهة نظر المصريين الذين لم يكن لهم رأي في تلك التقارير لذلك قال فيها كل ما يحط شأن المصريين ووصفهم بأوصاف تدعم سلطة إنجلترا في مصر وتبرر بقائها فيها إلي أجل غير مسمي بينما كانت الدول تطالبها بالجلاء عن مصر لأنها دخلت فيها بشرط تهدئة الأمور ثم الجلاء عنها.

وكانت هذه التقارير متناقضة لما يقوله في تقرير في سنة يعمل عكسه في السنة التالية لا ثبات فيها ولم تنل التقارير رضى المصريين ولم تنل رضى الدول الأوربية.[2]

ومنذ أن تقلد كرومر منصبه في مصر وهو يكتب التقارير لحكومته عن أحوال مصر ونتائج أعماله فيها. ولكن منذ سنوات أخذ يتوسع فيها ويزيد في أبوابها وفصولها وملحقاتها كثيراً حتى صار كل تقرير سنوي منها أشبه بكتاب كبير الحجم . وليس موضوع البحث في هذه التقارير التناقض الذي أشتملت عليه لأن الذي يطلب الثبات فيها إنما يطلب من الماء جذوة نار خصوصاً إذا كان مستعمراً لأن المستعمر يتحايل بالأقوال والأفعال و يتحين الفرص ويخضع لحكم الظروف عند قسوتها تارة أخرى.

فلا يقال لماذا صرح اللورد كرومر في تقاريره السابقة كلها التي ذكر فيها الاحتلال أن أجله مؤقت لأن الحكومة البريطانية بعد الوفاق الإنجليزي الفرنسي

---

[1] المصدر نفسه ص 284.
[2] مجموعة جريدة المؤيد – مصدر سابق – ص 53

المعقود في 1904 لا تقصد العمل بمالها من السلطة الاختيارية لإخراج الحامية البريطانية من مصر. ولا لماذا قال في تقريره في 1891 1892 أن إشراف نفوذ الخديو على الأعمال والمصالح ضروري جداً لسير الأعمال ثم هو في تقريره في 1905 أبدى الحذر الشديد من أن تساعد مصر علي اعطائها هيئة نيابية لأن ذلك يعيد السلطة الشخصية التي جرت الشر والشؤم علي البلاد من عهد غير بعيد إنما الفرق أن هذه السلطة الشخصية تكون بصورة أخرى غير الصورة الأولي ولا لماذا قال في تقريره 1905 (أن الخديو الأسبق إسماعيل باشا قد ارتكب الخطأ القاتل في حصر كل السلطة والقوة في يده) ثم أنه حصر هذه السلطة في يده أضعاف ما عمل إسماعيل وكل حرف من تقاريره دليل علي ذلك. (1)

ولكن تقول(جريدة المؤيد) أنه بتقاريره هذه قد غرس في أذهان الملوك والأمراء والوزراء والأمم أن الأمة المصرية متعصبة ووحشية شرسة لا رأي لها ولا استعداد فيها فلا تصلح للاستقلال بحال من الأحوال أي أن الأمة المصرية في رأي كرومر جامدة غير متحركة ولا قابلة للإرتقاء.(2)

لكن قد مضى علي الاحتلال نحو ربع قرن من الزمان لم يستطيع فيه أن يسجل علي المصريين حادثاً واحداً يدل علي التعصب بين مختلف عناصره والخلاف كما يحصل في الهند وكما حصل في سوريا قبل بضع وأربعين عاماً وكما حصل في أوربا مثل اليونان وبلغاريا ورومانيا من أجل الدين من أفظع الحوادث وليس لا أحد أن يزعم أن هذا السلام الشامل مستقر بفضل الاحتلال وقوته لأن التعصب الديني إذا انفجر لا تصده القوة الرابضة بجانبه بل تحرشه في كثير من الأحيان ولكن الذي يظهر من اللورد كرومر للمصريين بالتعصب الدّيني أنه لما لم يجد في هذه الأمة استعداداً لثورة في الأفكار والأشخاص تساعده علي قضاء هدفه الأخير من مصر وقد حرج صدره من أهليها وحكومته تجاهر بأنها لا تنوي ضم مصر إليها عمد إلي اختراع تهمة التعصب علي المصريين فقال أنه كامن في قلوبهم وقد انفجرت الآن ولما ورد نبأ تلك التهمة في الصيف الماضي

---

[1] نفس المصدر – ص 54.
[2] نفس المصدر– ص 54.

نشر المؤيد سلسلة آراء لأهل الرأي في البلاد وأعيانها ونزلائها كلها تدحض ومكذباً لها فقد قال السيد عمر مكرم (أننا لم نرى شيئاً يدل عي وجود التعصب في مصر) وقال شكور باشا (أنني أفضل أن أمشي وحدي ليلاً في جهات السيدة زينب والنحاسين علي أن أمشي وحدي ليلاً في جهات مونمارتر بضواحي باريس)[1].

مع كل هذه الشهادات من المصادر المختلفة ومن الطبقات المختلفة أبى كرومر إلا أن يكون التعصب موجوداً فأوهم إنجلترا وأوربا بذلك.

سجل كرومر في تقاريره علي المصريين عدم كفاءتهم بحكم الطبيعة التي خلقوا عليها والجمود الديني الذي عندهم لأن الشريعة الإسلامية مخالفة لروح المدنية الحاضرة.بنى كرومر حكمه علي عدم كفاءة المصريين الذاتية لأن يتولوا شئونهم بأنفسهم مهما ارتقوا علي قاعدتين . الأولي أن تفكير الشرقي من حيث هو شرقي بموجب في غريب شكله وتصوره وذكر لهذه القاعدة شاهداً عبارة ذكرها الأستاذ سايس* قال فيها ما يأتي (أن من أقاموا في الشرق وحاولوا أن يختلطوا بأهله يعرفون حق المعرفة بأنه من المتعذر علي الاوربي كل التعذر أن يرى العالم بالعين التي يراه بها الشرقي نعم الأوربي في خلال إقامته القصيرة يذهب به الفكر بادئ بدء إلي أنه يتفاهم مع الشرقي فيرى أنه يكلم رجلاً له عقل غريب الشكل كعقل ساكن زحل)2 .

والقاعدة الثانية جمود دين المسلمين في مصر والدين غالب علي مزاجهم غلبة تامة لأن هذا الدين هو (عبارة عن مبادئ وضعت منذ ألف سنة هادية لهيئة اجتماعية في حالة الفطرة والسذاجة وهذه المبادئ منها يجيز الرقي ومنها ما يتضمن سنناً وشرائع من علاقات الرجال والنساء مناقضة لآراء أهل هذا العصر ومنها ما يتضمن أمراً أهم من ذلك كله وهو إفراغ القوانين المدنية والجنائية والمالية في قالب واحد لا يقبل تغييراً ولا تحويراً وهذا ما أوقف تقدم البلدان التي دان أهلها بدين الإسلام)[3]

---

[1] المصدر نفسه ص 39

* الاستاذ سايس كاتب بريطاني .

[2] المصدر نفسه ، ص 40 - 41.

[3] المصدر السابق - 40--41

كانت مصر عنده وطنناً خاصاً بالمصريين ولكنه في تقريره الأخير غضب عليهم فلم يرد أن يجعل لهم وطنناً خاصاً بهم فذهب إلي أن مصر يجب أن تكون لجميع العناصر حقوق مع بقاء الامتيازات الأجنبية لنزلائها وهو مالم يحفظه التاريخ عن مشروع في حقوق الدول والشعوب والأفراد في وطن من الاوطان- أساءات خالدة ما بقيت تقاريره في الوجود – إساءات لا تقف عند حد القراءة ولكنها تثبت في نفوس الأوربيين أن المصريين علي ما وصفهم به كرومر في تقاريره وهم يزعمون أن وراء كل تقرير إساءات أعط بها اللورد خصوم مصر والمصريين سلاحاً يحاربون به في كل زمان ولو بعد السلطة (الكرومرية)[1].

إلا أن لهجة كرومر العنيفة الشديدة الجفاء والإيلام في تقاريره وخصوصاً الأخيرة منها قد شجعت الصحف الإنجليزية علي اتخاذ مثلها في مخاطبة أمير البلاد والامة أيضاً فصار سهلاً علي تلك الصحف متى أرادت أن تحمل علي مصر والمصريين وكفاءتهم ومبادئهم وعاداتهم المالية والقومية حملات العدو الغادر علي الضعيف المنهوك قواه والموطوءة بالأقدام حقوقه بعد ما كانوا بالأمس يراعون الأمة الإسلامية ويحرصون علي ولائها علماً منهم أن سلطان دولتهم قائم علي أساس أقوى قواعده من هذه الأمة[2].

الصحافة واللورد كرومر :-

لم يكن اللورد كرومر قبل 1903 يذكر شيئاً في تقاريره عن الصحافة المصرية وغاية ما كان يفعل أن يشير إليها عرضاً في أثناء كلامه عنها ولكن في تقرير 1903 عقد لها فصلاً خاصاً بها كان مغزى كلامه فيه موجهاً للصحافة الوطنية وأشار إلي ما يشكو بعضهم منها ثم قال (ورأيي الخصوصي أنه خير ما فعلته الصحافة أفاد الحكومة بوجه العموم وشر ما فعلته لم يعتبر ضرر بليغاً بمصالح البلاد الحقيقية.

ويقول كرومر لقد كان رأيي دائماً تخويل الصحافة الحرية في مصر خلافاً لرأي الكثيرين من الإنجليز واتفقت آراء العدد الأكبر من عقلاء المصريين علي

---

[1] المصدر نفسه - ص 54.

[2] المصدر نفسه-ص 55.

أن الحرية المخولة للصحافة الوطنية دون قيود مضرة جداً. وهم يشكون ولهم الحق في أن يشكوا بأن هذه الصحافة لا تمثل الرأي العام. وفي حوادث الاحتجاج علي الاحتلال في الربيع الماضي ارتكبت بعض الصحف الوطنية ما زعزع معتقد الذين هم أكبر المدافعين عن حرية الصحافة فما فعلته إنجلترا كان خيراً لمصر باتفاق مع سمو الخديو ومع ذلك مثلت تلك الصحف عمل الحكومة بمثابة تهجم علي مركز الخلافة* ولم تدخر وسعاً في إثارة العصبيات الدينية والجنسية نعم أن الهياج كان سطحياً وغير حقيقي ولكن ما قالته تلك الصحافة وما قاله الخطباء* في بعض المجتمعات لم يكن علي رأي العقلاء ولكن ذلك أظهر أمرين:[1]

إن عامة الشعب يصدقون ما يقال لهم.

1- إن تلك الصحافة لا تحاسب ضميرها عما تقول ولا تقف عند حد إذا هي محاولة إثارة العواطف.

كانت النتيجة الاحتجاج على زيادة جيش الاحتلال وزيادة 45 ألف جنيه علي ما تحمله خزانة مصر من الأموال وقد توصلنا بذلك علي أن الحالة لا تتغير إلا ببطء تدريجياً وعلي أن الاحتلال لا يتأثر بحركة وقتية من الرأي العام ولقد أطالع الجرائد لأجد فيها فكراً نافعاً في الإدارة فوجدت أنها تزور الحوادث وتفسد الاخبار وتضع تصورات وهمية لا عن إنجلترا بل عن الدول كلها ولم أقرأ في الجرائد التي أعنيها فصلاً نافعاً عن المالية أو المعارف أو القضاء أو الإدارة فهي تطلب استقلال مصر ولكنها دليل الذين يتوقون إلي إعطاء مصر بعض الاستقلال أن النتيجة تكون سيئة جداً. ثم شكر الصحافة الأجنبية التي تكتب بالفرنسية أو الإنجليزية وذم بعضها كما ذم بعض الصحف الوطنية[2].

وفي تقريره عن مصر 1904 عقد فصلاً خاصاً عن الصحف تكلم فيه أولاً عن قرار الجمعية العمومية في تلك السنة تستلفت فيه نظر الحكومة إلي تطرف

---

* مركز الخلافة – المقصود بها الخلافة العثمانية في تركيا

[1] الأهرام – أبريل 1907م..

[2] الاهرام ، نفس المصدر .

بعض الصحف لنبش الأعراض والحط من كرامة العائلات فقال (إلا أني بعدما قلت ما قلت لا أري من الواجب ولا من المناسب التعرض للحرية التامة التي تتمتع بها الصحف في مصر نعم أن تلك الحرية مضار وسأشير إليها وإلي العلاج الذي أصف لتخفيف شرها ولكن علي يقين أن منافعها تفوق مضارها كثيراً. فغاية ما يقال ضد الصحف المحلية في القطر المصري أنها قد تجلب لبعض الناس مما لا يستحقون ولا لزوم إليه من الالم ونقص العيش بمخالفتها للواقع وتمويلها للحق فيما ترويه عن أفعالهم أو تنتقد بها سلوكهم، هذا ما يقال عليها وأما ما يقال لها فهو كل الأقوال والأدلة التي تقام علي فوائد حرية الصحافة [1].

والغريب أن اللورد كرومر الذي يقدر حرية الصحافة حق قدرها ويدافع عنها بمثل النزعة العالية الشريفة التي تقدمت ويعترف بها للصحف المصرية من الفضل والفائدة في خدمة الامة يظهر الغضب الشديد عليها إلي مثل هذا القدر الذي تجلى في تقريره الأخير. وبدأ حكمه علي الصحف المصرية ينقلب من الأبيض إلي الأسود ويرميها بالتعصب والبراعة في اختراع الأكاذيب إلي حد لا تجاريها صحافة أخرى في غيرها من البلاد من يوم مسألة العقبة إذ رأي من بعض الصحف الوطنية شيئاً من الحدة والحماس سماها تهيجاً[2].

التعليم :-

ما انجزته بريطانيا في مصر جدير بالاحترام ولكنها أهملت التعليم فقد نظر إليه رئيس الوزراء مصطفى فهمي بدون اهتمام، أما كرومر فقد نظر إليه بقليل من الاهتمام. أنه كان حالة الإهمال لكن تلك الأحداث كانت جزء من قصة أهمال كان نتيجة لأسباب جوهرية فبريطانيا ولمدة خمسين سنة مضت لم تكن لديها اعتقاد تام في تعليم أمة أجنبية. ولقد اكتسبت تلك المفاهيم الناقصة مزيد من القوة

---

[1] مجموعة جريدة المؤيد نفس المصدر – ص 45.
[2] نفس المصدر ص 46- ص 47.

بالوجود الراسخ لها في مصر إن التعليم الفلسفي الذي ادخل في مصر كان قريباً عن الذهن الإنجليزي وأنه كان من التأثير الفرنسي الذي اقتبسه محمد علي منها[1].

يقول عباس حلمي في كتابه عهدي (كنت أقابل في كل مكان أساتذة فرنسيين وسرعان ما تأكدت من أن لهم رغبة أن يعطوا لطلابهم شئ آخر، غير الحقائق المجردة عن الآداب وعن الرياضيات وعن فقه اللغة أو قواعد الهندسة وكانوا يشكلون العقول الشابة علي فهم الواجبات الوطنية وكانوا يغرسون فيهم معني حب الوطن. وحين كنت وفي فصول الأطفال أخذت صدفة كراسة خط كنت أري في أعلى الصفحة وبخط الأستاذ أمثلة تتعلق بولاء المواطن، واحترام الأسر الحاكمة ومجد الوطن وحب الوطن)*

أما في الفصول الإنجليزية فإن الجمل التي كانت تثبت في عقول التلاميذ الصغار لم تكن تعدو الأشياء العادية والتي ليس لها دلالة ، مثل : هذا الأرنب أبيض ولهذه العنزة قرون، عند البقرة لبن، القطة تجري وراء الفأر...إلخ ولم يكن هناك عند رجال التعليم الإنجليز أدنى اهتمام للعمل علي النهوض بالروح المصرية. وكانوا يعتبرون دورهم حرفة وربما واجب ، بينما كان الآخرون يرون فيه رسالة[2].

وكان أفاضل الأساتذة الفرنسيين هم الأكثر زهواً واعتزازاً بنجاح تلاميذهم السابقين، وظهور كفاءاتهم واتساع ذكائهم ورؤيتهم يجندون أنفسهم من أجل تحرير بلادهم وكان الفرنسي، وهو مثالي يجد دائماً مبرراً لكي ينمي عند تلاميذه المشاعر والأحاسيس بينما كان الإنجليزي عملياً أكثر وقصر تعليمه علي إيضاح

---

1 R b Mowat. Modern State Series. First Puplished 1953. London . P.103.

* إن الفرنسيين ربما كانوا يعلمون التلاميذ حب الوطن خدمة لأهدافهم لزعزعة ومضايقة الإنجليز في مصر

2 عباس حلمي ، مصدر سابق ، ص 144.

يرتبط بالعقل والمشاعر والأحاسيس وكان ما يميز تعليم هؤلاء الأساتذة الكبار هو إخلاصهم ، هكذا كان نوع ونظام التعليم في مصر (1).

إن إهمال التعليم لمن أظهر وجوه حكم كرومر ومن خصائص إدارته كلها لقد استفاد الإنجليز كثيراً عندما احتلوا البلاد مما زعموه من عدم استعداد المصريين للحكم الذاتي، ووعد دوفرين في تقريره المشهور(بأن ترقية التعليم ستكون من أهم ما يحرص عليه الحكام الجدد حتى لا تكون صيحة المصريين صيحة جوفاء) ولكن ما أعظم الفرق بين القول والعمل في كل معاملة الإنجليز للمصريين وأنه لأعظم في مجال التعليم منه في أي مجال آخر. فلما أخذ الأوربيون بزمام الإدارة في مصر ضحوا بكل شئ من أجل حملة السندات(2) وقد مضي الإنجليز علي سنتهم هذه أن ميزانية التعليم لم تزد في 1906 علي 362.000جنيه وهو مبلغ لا يكاد يبلغ في الحقيقة 3% من مصروفات ذلك العام في حين أنه في بريطانيا تنفق علي التعليم أكثر من 7% من ميزانيتها عدا الضرائب المحلية الخاصة بالتعليم وإن مجموع الأطفال الذين يتلقون التعليم الأولي لا يزيد علي 165.000 طفل أمة عدد سكانها 11.000.000 نسمة. لقد كتب القنصل البريطاني في 1873 (قبل الاحتلال)عندما. وصف ما تبذله مصر من الجهد في التعليم فقال:[2].

(لا يزال التعليم في مصر متأخراً قاصراً فعدد تلاميذ المدارس الابتدائية 90.000تلميذ أي 17 في الألف من سكان القطر الذين يبلغون 5.250.000 وهي نسبة أقل من النسبة في أي دولة أوربية عدا (روسيا).

فماذا عن التعليم في ظل الاحتلال ومن مجهودات حكام مصر الحاضرين إذا كان عدد تلاميذ المدارس الابتدائية الآن عبارة عن 16 في الألف وذلك بعد

[1] عباس حلمي عهدي- مصدر سابق – ص 144- ص 145.

*السندات هي السندات الديون التي افترضها الخديو إسماعيل من الدول الأوربية وكانت الحكومة المصرية تقوم بدفعها.

[2] ثيودور روزستين- مصدر سابق - ص 195- ص 172.

مضي ثلاثين سنة من حكم الإنجليز وفي زمن تقدمت فيه حال التعليم في سائر البلدان الأخرى تقدماً كبيراً والحق أن سكان مصر الذين يزيدون على 11.000.000 مليون نسمة ليس فيهم من يستطيع القراءة والكتابة غير 600.000 نسمة يزيدون قليلاً أي أن الذين يستطيعون القراءة والكتابة في كل ألف نسمة عدا الأجانب عبارة عن 85ذكراً و3 إناث وهذا عار لا يسوغه أي برهان ولا أية حجة أنه في عهد النظام القديم (قبل الاحتلال) لم يكد يخلو مركز من مدرسة ابتدائية وعاصمة مدرية من مدرسة ثانوية وكان بالإضافة إلى هذه المدارس الإبتدائية والثانوية ستة مدراس عالية فضلاً عن أربع مدارس حربية فأنحط أكثر المدارس إلي مستوي الكتاتيب وأغلقت المدارس الثانوية غير ثلاث ولم تنشأ مدرسة عالية واحدة حتى زمننا هذا[1].

علي أن تقهقر التعليم ليس مقصوراً علي سعة المدارس وعددها فحسب فقد تحولت المدارس إلي محض تخريج موظفين للحكومة، وأصبحت إلي حد بعيد أداة ل(أنجلزة)* المصريين . ثم أنه ليس في البلاد بأسرها غير ست مدارس عالية أشهر ما يدرس فيها الحقوق والهندسة ، ومع ذلك فبرنامجها في الحقيقة برنامج المدارس الثانوية والسبب في ذلك أن المرتبات الضئيلة التي يأخذها أهل الوظائف الصغرى تحول دون استخدام الأوربيين في هذه الوظائف ولذلك أصبح من الضروري بقاء المدارس العالية القديمة حتى يؤخذ العدد المطلوب للوظائف المذكورة من أبناء البلاد[2].

---

[1] المصدر نفسه – 174ص 175.

* نجلزة . اي تحويل المصريين إلي ثقافة وتقاليد إنجليزية

[2] المصدر نفسه- ص 174.

الجامعة المصرية:-

لقد ظلت فكرة إنشاء جامعة مصرية زمناً طويلاً وهي موضع السخرية والاستخفاف. فلما روج الوطنيون الفكرة وشرعوا يجمعون المال لينشؤا جامعة علي حسابهم، صرح كرومر مع إظهار شئ من العطف التافه علي المشروع بأن (لابد من الانتظار قليلاً حتى يتحقق المشروع ، وكانت نصيحته أنه يحسن بأصحاب الفكرة أن يبدأوا بدراسة تاريخ الجامعات في الأقطار الأخرى وأنه يجدر بهم أن يجتهدوا كذلك في التعليم عامة تعليماً يؤدي بهم إلي إدارة الأغراض الحقيقية التي جعلوها نصب عيونهم وبما أن الحركة كانت أقوى حتى من كرومر وما هو إلا عام حتى افتتحت الجامعة الأهلية من غير تردد كبير أواخر 1908 وعلي الرغم من وجود هذه الجامعة فإن الشباب المصري لا يزال يهرع إلي الأقطار الأجنبية شأنه في البضع والعشرين سنة الأخيرة لأنه من المشكوك فيه أن تستمر الحكومة علي اهتمامها الجدي بالجامعة وأن تسيرها وفق أماني الأمة وأن الطريقة التي انحطت بها مدرسة الحقوق الخديوية التي لبثت زمناً ما معهداً نفيساً يشرف عليه أساتذة فرنسيون بارعون. إلي مستوي مدرسة ثانوية مما يخش أن يصيب الجامعة أيضاً[1].

اللغة الإنجليزية:-

ثم إن لغة التعليم المقررة في هذه المدرسة وغيرها من المدارس العالية والثانوية كلها بل في المدارس الابتدائية إلي حد ما ليست العربية ولكن الإنجليزية وهم يعللون ذلك التفضيل بأن اللغة العربية ليست لغة علمية وبأنه لا يوجد بها كتب مدرسية وافية بالغرض وأنه من الصعب الحصول علي أساتذة يعرفون العربية. يجب أن نذكر أن تاريخ المصريين والعرب لا يزال غير داخل في

[1] د. ثيودور روزستين ،مصدر سابق، ص 175

برنامج المدارس الثانوية بحجة أنه غير ضروري لامتحان ما يسمي الشهادة الثانوية وهي الشهادة الوحيدة التي تفتح لحاملها باب الحياة الحكومية في الوظائف والتدريس(1).

التعليم الابتدائي:-

يكفي أن التعليم الابتدائي ليس إجبارياً ولا مجانياً ولا شئ فيه غير الكتابة والقراءة والحساب ومعظم المدرسين في المدارس الابتدائية الأميرية من الشبان محدودي الكفاية العلمية. في حين أن كتاتيب القرى لا تزال تسير سيرتها الأولية القديمة المعهودة في إنجلترا قبل صدور قانون التعليم 1870 فلما أخذ الوطنيون يسعون في إنشاء الجامعة شرع اللورد كرومر في حركة معارضة لحركتهم ترمي إلي الاستكثار من الكتاتيب وذلك ليقف سيل التبرعات للجامعة فلما تغلبت فكرة الوطنين تركت الكتاتيب تنعي من بناها حتى ليقال أن عدداً كبيراً منها حوله التعمد إلي اصطبلات ومخازن للتبن ونحو ذلك من حاجات القرى[2].

علوم الزراعة:-

علي الرغم أن مصر بلاد زراعية إلا أن العلوم الزراعية لا تدرس في مدارسها ومدرسة الزراعة العالية الوحيدة التي بها لا تفي بحاجة البلاد إلي حد أن عدداً كبيراً من الشبان المصريين الذين يريدون الإلتحاق بها يرجعون كل سنة محرمون من دخولها[3].

الأساتذة الإنجليز :-

إن من أكبر آفات التعليم في مصر إسناد وظائف التدريس إلي الإنجليز دون المصريين وأنه من المعقول أن فئة قليلة من الإنجليز محتلة للبلاد احتلالاً (مؤقتاً) بزعمهم تجتهد في أن تفرض علي أمة عددها أحَد عشر مليون لغتها

---

1. ثيودور روزستين المصدر السابق- ص 175.
2. المصدر نفسه ص 177
3. المصدر نفسه – ص 177.

وطريقة تفكيرها الأجنبية ومع ذلك فهذا هو عين ما كان كرومر يسعي إليه فيما مضي وقد وجد الإنجليز في تحويل مصر علي ما يظهر إلي مستعمرة بريطانية ولهذا الغرض اتخذوا المدارس وسيلة لنشر لغتهم وطرق تفكيرهم وأول من شرع في هذه السياسة سياسة (النجلزة) هو دنلوب الذي كان وقتئذ مفتشاً للمدارس والذي شرع في 1890 بأن ابتدأ في عقد الامتحانات في اللغة الإنجليزية ليعطي الناجح فيها جائزة ما.

ومن أقوال دنلوب (أن النشئ وكلما سنحت لهم الفرصة أظهروا رغبة شديدة في تعلم اللغة الإنجليزية وأنهم يظهرون استعداداً عجيباً لتعلمها والأمر المأمول بناء علي ذلك أنه بزيادة عدد المدرسين الإنجليز بالمدارس الابتدائية والتي فوقها ستتاح للجيل المصري الناشئ فرص إضافية تمكنهم من أن يتقنوا اللغة الإنجليزية)[1].

فسياسة التعليم الحالية مقصورة علي أمرين إعداد الطلبة لخدمة الحكومة في الوظائف الصغيرة وتمكين رغبة الناس في هذه الوظائف. أما التهذيب وتربية النفوس لتلبية طموحاتها فمحرم في مدارس الحكومة بالكلية وأكبر لعبة أظهرتها سياسة الاحتلال في التعليم لتبهر بها أنصار الوطنين والأجانب لعبة إنشاء الكتاتيب في البلاد وقد أظهر كرومر رغبته في إنشاء هذه الكتاتيب وأعلن هذه الرغبة بأجل بيان في الخطبة التي ألقاها علي أعيان الفيوم في عام 1905 م وفي أكتوبر 1906 في محادثاته الكثيرة مع المديرين وهو يطوف في أرجاء القطر جنوباً وشمالاً.

والخلاصة أن سياسة التعلم الجارية في البلاد الآن غير مفيدة لتكوينها أمة يتخرج منها العلماء في كل فن ولا هي سائرة للأمام تقدماً لأن (التقدم في

[1] المصدر نفسه – ص 177 - ص 178.

المعارف والتعليم يتوقف علي كون نظام التعليم وافياً بحاجات الأمة علي اختلاف طبقاتها)[1].

وقد ألغى كرومر مجانية التعليم في التعليم العالي وقد انحصر هذا الامتياز في الطبقات العليا بدلاً أن تكون المجانية للفقراء في التعليم العالي وقد لاحظ كرومر أن المدارس التي أقامها الخديو إسماعيل كانت مخصصة فقط لتخريج العمال أو الموظفين للوظائف الحكومية وقد ذكر ملنر أن تخريج موظفين هو الذي يرمي إليه سياسة الإنجليز في الإجراءات التي عملت لتعليم الفلاحين الصناعة أو القراءة و الكتابة[2].

القومية المصرية:-

يقول كرومر في مصر تياران من الآراء يحاول كل منها أن يوجد في مصر وطنية مصرية. فمن المستحيل حتى علي الذين يعرفون المسائل المصرية حق المعرفة التمييز بين التيارين وهذه الفكرة حديثة العهد لأن مصر كانت منذ قرون خاضعة لسواها. كالروم والفرس والعرب والجركس[3] وأخر أمة خضعوا لها هي الأمة التركية وإذا أردنا عهداً حكمت فيه هذه الأمة نفسها وجب علينا أن نعود إلي العصور القديمة فالفكرة الوطنية هي ليست فكرة محلية بل هي مقتبسة من الخارج ومن الاحتكاك وقد جددها هذا النمو الباهر الذي تم علي أيدي الأوربيين فمن الضلالة أن يقال أن تلك الأمة التي منحت بأيديها مصر ذلك النمو أن تكون العقبة في سبيل إنجاح فكرة فهي من بنات أفكارها نعم أن الوصول علي رأي حكم محلي هنا ليس صعباً صعوبته في الهند حيث توجد عشائر[4].

[1] مجموعة جريدة المؤيد عن اللورد كرومر – ص 23 -24 -25.
[2] جون ماكيون روبرتسون . المسألة المصرية – ترجمة جريدة المنبر – مطبعة جريدة المنبر- ص 26.
[3] الجراكسة قبيلة من آسيا حكمت مصر.
[4] المصدر نفسه ص 26

لكن اختلاف الألسن والأديان والعادات والأخلاق ذو أهمية في الموضوع وفي عرف الكثيرين من الأوربيين الذين مكثوا زمناً طويلاً في مصر وهم يظنون أنهم يعرفون شيئاً عن مصر ولكنهم لا يعرفون إلا طبقة أو طبقتين ممن عاشروهم[1].

هذه هي العقبة الأولي أما العقبة الثانية فهي أن قليلين من المصريين يملكون تصوراً صحيحاً في السياسة ومن القاعدة عندهم أن الواحد منهم يدافع عن مبدأين أحدهما يناقض الآخر فهم لا ينظرون إلي المثل القائل من أراد الغاية عليه أن يطلب الواسطة .

(إن المصريون مع تمسكهم بالقومية يتمنون إنقاص الموظفين الأوربيين ولكن في الوقت ذاته يطلبون أن ينظر قضية لهم قاضي إنجليزي لا قاضي وطني آخر مشهور بوطنيته أن يتولي توزيع المياه في مديريته مهندس إنجليزي لا مهندس وطني أن وجود المفتشين الإنجليز يقضي علي سلطة المديرين وأن خروج المفتشين يؤدي إلي نتائج مشئومة وشكا كثيرون من الرشوة في الأشغال والمصالح الأخرى ولكنهم أبوا أن يسموا المرتشين حتى تعاقبهم الحكومة)[2].

وخلاصة ما يرمي إليه كرومر في تقريره أن المصريين أهل فساد ولا وطنية لهم ولا أخلاق ولا رأي سليم.

ولكن من المسئول من هذا السلوك إن كان صحيحاً هو كرومر وسياسته الاستعمارية.

[1] الاهرام – أبريل 1907..
[2] الأهرام المصدر نفسه.

الجامعة الإسلامية:-

إن الحركة الوطنية متأثرة بالجامعة الإسلامية* هذا ما أدركه كرومر وكذلك الأوربيين ولها أثر كبير في نفوس المصريين والشرقيين لذلك كان للجامعة الإسلامية دور في مصر لأن الجامعة تعمل علي توحيد المسلمين ضد القوى المسيحية ومقاومتها لذلك يجب مراقبة حركة هذه الجامعة كما كان للمقالات التي تنشرها الصحف أثراً في إثارة روح التعصب والدعوة للجامعة الإسلامية أدت إلي الصدام بين المسلمين والمسيحيين كما حدث في الإسكندرية وأدت كذلك إلي لجوء المسيحيين إلي المدن خوفاً من المسلمين وهدف زعماء الحركة الوطنية هو المحافظة علي سيادة تركيا *مع أن هذه السيادة محفوظة بموجب الفرمانات ولقد أدت الجامعة الإسلامية إلي زيادة النفوذ والجفاء ونجد عند البعض القبول وعند البعض الآخر غير ذلك والجامعة الإسلامية تريد أن تعمل بتعاليم مضي عليها ألف عام وهي التي أخرت المسلمين دون الأخذ بتعاليم المدنية الحديثة(1).

أما المبادئ التي يؤمن بها الشعب الآن فهي موضع شك و كم من مرة احتج كبار المصريين على من يدعون أنهم زعماء الحركة الوطنية و كم من مرة أنكروا عليهم هذا الإدعاء و قالوا أنهم فئة قليلة مثيرة لا تمثل آراء الشعب و أمانيه و انه لو أجيبت مطالب الحزب الوطني لعادت سيئات الزمن الماضي وليس من العجيب ان يطلب الشباب وظائف في الحكومة و الإدارة و كانت محرومة منها فإن التعليم يرفع طموحات الشباب و الحرية جعلت الفلاح يدرك انه كالباشا و من الجور أن لا ينظر إلى مطالبهم بعين الرضي. (2)

---

* الجامعة الإسلامية نادي بقيامها جمال الدين الإسلامي للتصدي للهجمة الاستعمارية وتوحيد العالم الإسلامي والآن تبلورت هذه الفكرة في منظمة المؤتمر الإسلامي.

* وقف المصريون في حادثة العقبة بجانب تركيا في نزاعها مع بريطانيا.

[1] الأهرام – المصدر السابق .

[2] المصدر نفسه.

المجلس التشريعي الأوروبي :-

يخشى كرومر علي المصريين من الحياة النيابية اذا نالوا مجلساً نيابياً و على ميزانية البلاد إذا اشرفوا على الشؤون المالية من الاختلاسات و الرشوة وغيرها لهذا لم يشأ كرومر أن يوسع في مجلس الشورى و لا الجمعية العمومية. لهذا يقترح إنشاء مجلس تشريعي .يكون أوربياً بحتاً ثم تأليف محاكم يكون فيه الأوروبيين يكونون الأغلبية و كذلك تكوين قوة من الشرطة تكون مختلطة من عناصر أوروبية ثم بعد ذلك تتنازل الدول الأوروبية لانجلترا عن سلطة التشريع في ذلك المجلس المقترح.(1) يطلب اللورد كرومر بموجب هذا الإقتراح أن تتنازل الدول الأوروبية. من سلطة التشريع لإنجلترا و هي السلطة الوحيدة التي عند المصريين و هي تقف في وجه الإحتلال فمتي صارت السلطة بيد انجلترا تكون قد جمعت بين السلطتين التشريعية و الإدارية بموافقة جميع الدول فلا يبقى لها معارض في مصر و تبقى المحاكم المختلطة* ، دون رقيب و تظل الشورى جثة بلا روح.

أما المجلس التشريعي فيكون أعضاؤه من الإنجليز المستخدمين في الحكومة المصرية و هم يشكلون أقلية في هذا المجلس اما قضاة المحاكم المختلطة التي يحاكم أمامها الأجنبي يكون ثلاثة أخماسها من الأوروبيين و هي محاكم مصرية بالإسم أوروبية بالفعل و الأجنبي الذي يرتكب جريمة إذا كان قادراً على تقديم ضمان لا يقبض عليه إلا بالإذن من قاضي أوروبي ولا يفتش منزله أو محله و إذا حكم علية بالإعدام يجوز لقنصل دولته استبدال ذلك الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة.[2]

و خلاصة القول أصبح النواب الأوربيين في المجلس التشريعي الأوروبي هم معتمدي دولهم أو ممثليهم و يكون القاضي الأوروبي هو قنصل دولته و بهذا تكون هذه الهيئات من مجلس تشريعي و محاكم قائمة في خدمة المحتل

---

[1] المصدر نفسه

* المحاكم المختلطة قضاتها من الأوربيين .

[2] الأهرام 7/مايو/1906

بدلاً من استقلالها فالإحتلال وحده الذي اخذ موافقة الدول في ان يكون حراً من قيود المراقبة الأوروبية بل إلغاء إشراف دولي على مصر فتصبح مصر انجليزية بحتة إدارة و مالية و تشريعاً و بما إن الاحتلال لا يثق في المصريين لتعزيز قوته بهم لأنه بحاجة إلى القوة فهو يعزز قوته بتعيين الأوروبيين* في الشرطة و كذلك في القضاء فتكون العناصر الأوروبية آلة قوية و سلاحاً ماضياً في يديه تلك خلاصة مشروع كرومر المقترح بتكوين مجلس أوروبي تشريعي و بهذا يصبح مجلس الشورى صورياً لا شورياً و الأجنبي يصبح متميزاً لا يحاكم إلا أمام محاكم ليس فيها من " المصرية " غير الاسم.

وهذا المشروع الذي يقترحه اللورد كرومر الذي يزيل به كل عقبة من وجه الاحتلال لخدمة بلاده هذا من وجهة النظر الانجليزية إما من وجهة النظر المصرية فلا يكون المصريون شعباً حراً مستقلاً لأنه ليس في يدهم من يدعم قبول أو رفض اي تشريع لان مجلسهم (مجلس شورى القوانين) ، لا تعمل الحكومة بقراراته اطلاقاً فالمجلس المقترح انشاءه فهو مجلس أوربي وقراراته نافذة

وثانياً : لأن الشعب المصري يظل يعتبر نفسه شعباً مستعبداً فشكل حكومته حكومة أجنبية و هو غريب عنها فلا يكون هنالك تبادل للثقة بين الهيئتين حتى يعرف المصريين أن لهم وطناً يطلب منه خدمته و الدفاع عنه و أن لهم حكومة عليها أن تكون مسؤله أمامهم و عليهم أن يكونوا عوناً لها و دعامه لقواتها فإذا كان الاحتلال في أرضهم لا بد أن يكون المرشد أو العون و ليس السالب لحقوقهم و الخصم في أرضهم.(1)

مجالس المديريات:-

تم إنشاء مجالس بلدية في عدة مدن و الميزانية المقدرة لهذه المجالس حوالي 77900 جنية و رئيس هذه البلدية هو مدير المديرية أما الأعضاء فيتكونون من الأهالي و الأوربيين بالانتخاب*، و في 27قرية انشئ مجالس محليه

[1] المصدر نفسه
* في اعتقاد كرومر بعدم كفاءة المصريين وانتخب في هذه المجالس الأوربيين.

و أيضاً يكون المدير هو رئيس المجلس و يتم انتخاب أربعة من الأهالي كالأعضاء و ميزانية هذه المجالس تزيد عن 80ألف جنيه و بإثارة اهتمام الأهالي بإدارة شؤونهم يتم التمهيد إلى الحكم الدستوري و من السهل تحسين مجالس المديريات إلى مجالس استشارية كما كان يرغب دوفرين إلا أن هذه المجالس لم تقم بعملها خير قيام لان البند السادس من القانون الأساسي يمنع اجتماعها إلا بناءً على طلب المدير بناء على أمر عالي و كان عدد أعضاء كل مجلس يتوقف على مساحة المديرية و عدد السكان و الجلسات تكون سرية و كان أعضاء هذه المجالس من كبار ملاك الأراضي الزراعية وواضع نظام مجالس المديريات هو اللورد دوف رين* ، الذي قال " أن من الثابت إن استقلال الإدارة المحلية هو التمهيد للوصول لحكم يشبه الحكم الدستوري " و كانت هذه المجالس تستشار في بعض المسائل كتعديل حدود القرية و إقامة الأسواق و كذلك التوسع في التعليم و الزراعة.[1]

و يرى كرومر إن الشعب لا يمكنه أن يستفيد من هذه المجالس النيابية دون تقدم التعلم الابتدائي و قبل أن يحدث تحسن في السلوك و قبل أن يكون له رأي مستقل وقد يمر زمن طويل لتحقيق هذه الغايات لذا يجب تسليم هذه المجالس للأوروبيين و المصريين الذين تشربوا بالثقافة الأوروبية فلا يمكن أن يجعل نظام دستوري مهما كان صالحاً نيابياً و رائياً لشعب ظل دهوراً طويلة بلا رأي ولا مندوبين و لم يبرهن حتى أن ينتدب نواباً عنه.[2]

* بعد إلغاء المجلس النيابي أرسلت بريطانيا اللورد دوفرين فوضع نظام المجالس النيابية الجديدة مثل الجمعية التشريعية والجمعية العمومية ومجالس المديريات للوصول للحكم الدستوري النيابي

[1] الأهرام 6/أبريل/1907م

[2] المصدر نفسه.

الفصل الخامس

الفصل الخامس

سياسة الدن غورست الوفاقية

Eldon Gorest

1911–1907

معتمد بريطانيا الجديد في مصر

ولد الدون غورست في 25 يونيو 1861 في أوكلاند Auckland بنيوزلندة وإلتحق في بداية حياته العملية بوزارة الخارجية البريطانية 1885م ثم مراقباً للإدارة المالية في مصر 1890 ثم مستشاراً مالياً أيضاً في مصر 1892 ثم اختير معتمداً لبريطانيا في مصر 1907 بعد استقالة كرومر حينما بلغت سياسة الاحتلال حداً من الاستياء سواء في ذلك الخديوي والشعب المصري وعرف الإنجليز أن نفوذهم الذي عمل كرومر على تقويته وتدعيمه منذ تعيينه ممثلاً لبريطانيا خلفاً لإدوار مالت 1883 بدأ يتضاءل ويضعف على يد كرومر نفسه بسبب اخطائه الأخيرة ولا سيما فيما يختص بحادثة (دنشواي) التي صدعت من هيبتهم في نظر أوربا كلها. ولما أحدثته السياسة الغاشمة من رد الفعل وتقوية النزعة الوطنية. وتنبيه الأفكار بين عامة الشعب عندئذ رأت انجلترا أن تضحي بفرد واحد هو كرومر على أن تضحي بمصالحها العامة[1] فقررت تعيين غورست معتمد ببريطانيا خلفاً له ووضعت سياسة جديدة تقوم على اجتذاب الخديوي إلى جانب بريطانيا واستمالة الأحزاب الوطنية التي كانت على وشك الظهور[2].

وصدر هذا القرار في أول أبريل 1907. ولكن مصر التي عاد إليها في 1907 لم تكن مصر التي تركها منذ سنوات مضت فبدلاً من القبول الهادئ للاحتلال اكتشف تحدي مثير فيها وبدلاً من الرغبة الأكيدة في إدارة فاعلة وجد هياجاً من أجل الحرية السياسية، لقد لاحظ غورست اختلافاً ولكنه لم يدرك جوهره واعتقد ان

(1) عباس حلمي – مصدر سابق – ص 220.
(2) أحمد شفيق. مذكراتي. مصدر سابق ص 117.

مصر تدور حول أسرة محمد علي وظن أن منح نوع معين من الحكم الذاتي سيكفي التطلعات السياسية وفي خلال شهور طلب مجلس شورى القوانين حكومة مسئولة ولكن غورست لم يضع له انتباهاً لأنه وطد علاقات ثابتة مع الخديوي ومع تحديد شكل الإدارة كان مستاءاً لأنه لاحظ أن هناك فائضاً في قسم الخدمات عن الحاجة وأن عدد كبير من الموظفين الإنجليز في وظائف تنفيذية وقد دمج بعضاً من تلك الخدمات الفائضة مع بعضها كما أبدى رغبته في إنقاص عدد من الوظائف[1].

وقد بذل مجهوداً للتخفيف من حدة الخلافات التي فصلت القصر من الوكالة البريطانية بنجاح تام وقد إلتقي الخديوي مع غورست في منتصف الطريق.

وكان غورست أقل تشدداً على عيوب الخديوي مع تعامله معه وكان يرغب أن يكون حليفاً وناصحاً للقصر وقد عمل غورست على استقالة مصطفى فهمي رئيس الوزراء الذي كان صديق كرومر ليبرهن له على حسن نواياه كما أن الخديوي قبل راضياً مرشح غورست بطرس غالي باشا رئيساً للوزراء خلفاً له وهذا الاختيار لم يكن مباشراً ربما لأن اسم بطرس غالي كان اسماً بغيضاً في مصر لأنه كوزير للخارجية وقع اتفاقية السودان 1899 تلك الاتفاقية التي اعترفت بحقوق بريطانيا في السودان* وكوزير للعدل ترأس محكمة دنشواي وأن اقتراح مد امتياز قناة السويس في فترة حكمه أعطت مصر الفرصة لاثارة عدائها لبريطانيا.

وكان هذا الاقتراح من الناحية المالية أكثر إغراء لأن مصر كانت تعاني في ذلك الوقت أزمة مالية، ولكن من الناحية السياسية هذا الاقتراح لم يكن في وقته وقدم غورست الاقتراح لمجلس شورى القوانين ليحمله مسئولية الموافقة على الاقتراح أو رفضه ولكن المجلس رفض الاقتراح[2].

غورست وسياسة الوفاق الجديد:

بعد رجوع غورست من لندن كان أول أعماله أن جمع كبار الموظفين الإنجليز في الحكومة المصرية وأوصاهم بمعاملة زملائهم المصريين بالحسنى وعدم الخروج

---

(1) R.B.Mowat.Modern State series. No VII Egypt p.105.

* اتفاقية الحكم الثنائي بين مصر وبريطانيا بشأن إدارة السودان عام 1899 م

2 ibid.p.105

من دائرة نفوذهم واختصاصهم، وقد أمرهم بكتمان هذه النصيحة، وقد أبْدى الخديوي ارتياحه للمعتمد الجديد وخطته، كما حصل الوفاق بين الخديوي وغورست على منح الرتب والنياشين سواء أكان ذلك بواسطة الداخلية أم من جانب الخديوي كما أخبر غورست الخديوي أن الحكومة الإنجليزية لا تعارض في العفو عن مسجوني دنشواي وأنه استقر الرأي على إصدار العفو في عيد جلوس الخديوي[1].

يقول الخديوي عباس (أن فترة غورست كانت أحسن الفترات التي مرت على مصر، كان دائماً يحاول أن يرضي رغبات الأهالي وفي كل اجتماع عام كان يردد كلمة الدستور) وحاول غورست أن يعطي هذه المطالب حقها عندما أصبحت لديه فكرة واضحة عن مجالس المديريات ولأول مرة منذ بداية الاحتلال أصبح لمصر برنامج للحكم المحلي وميزانية مستقلة تقوم على جمع الضرائب[2].

وأصبح من الممكن للمصريين أن يحصلوا على الدستور بمشاركتهم في نظام مجالس المديريات ويثبتوا للإنجليز أن في مقدورهم إدارة شئون بلادهم[3].

وقد أدخل إصلاحاً في نظام الخدمة العسكرية وذلك بتحويل المبالغ التي يدفعها الأغنياء لإعفائهم من الخدمة العسكرية لصالح الجنود المسرحين من الجيش وذلك بتأهيلهم وتعليمهم بعض الحرف ليستفيدوا بعد ذلك بها في حياتهم العلمية.[4]

وبعد حادثة دنشواي وموجة السخط العارمة التي أعقبتها، مالت الحكومة البريطانية إلى سياسة أكثر مرونة ومصالحة في مصر عبر عنها الدون غورست بسياسة تخالف سياسة كرومر تقوم على أساس الوفاق مع الخديوي ممثل السلطة الشرعية، ورحب الخيديو بالوفاق لأنه يحقق أطماعه في الحكم المطلق والاستحواذ على أموال وبيع الرتب والنياشين وحين وجه محمد فريد* والصحافة الوطنية تحذيراً إلى الخديوي من مغبة سياسة الوفاق بينه وبين غورست ومن انتهاج الاخير سياسة كرومر نفسها، رد الخديوي مدافعاً عن النوايا الحسنة التي يكنها

[1] احمد شفيق المصدر السابق ، ص 122.
[2] المصدر نفسه ، ص ، 122 .
[3] احمد شفيق، المصدر السابق ص 122.
[4] عباس حلمي ، مصدر سابق ، ص 221- 222 ، ،
* محمد فريد هو الزعيم الذي خلف مصطفى كامل على زعامة الحزب الوطني.

غورست لمصر والمصريين فهو الذي طلب العفو عن سجناء دنشواي وحض موظفوه على حسن التعامل مع المصريين(1).

تمصير الإدارة:

عمل غورست على اتخاذ سياسة احلال المصريين في الوظائف الإدارية العليا التي كان يشغلها الإنجليز في فترة كرومر وقد تم إيقاف العمل بالمقياس الذي كان يشكك إن كان المصري قادر على ممارسة العمل بشكل مناسب وأصبح السؤال أيستطيع الإنجليزي أن يجد عملاً مناسباً في مصر وقد أصبح ظاهراً بشكل واضح بأن قيام وتحقيق إدارة ذات كفاءة عالية ستسد الطريق على أي خلاف سياسي(2).

عمل غورست على توسيع صلاحيات مجلس شورى القوانين والجمعية ولم يكن كرومر يشجع على تطورها والتي تمتعت بوجود إسمي تحت إدارته لهذا لم تكن هناك قناة شرعية للشورى أو وسيلة لنقد الحكومة أو الحاكم وكان أعضاء هذه المجالس من ملاك الأراضي والأغنياء النبلاء الذين لم يكن لهم أدنى اهتمام برفاهية الشعب[3].

لذلك عمل غورست على إصلاح نظام الانتخاب بمجالس المديريات بأن يتم الانتخاب بإنتظام وأن يكون لكل مراكز المديريات ممثليها في تلك المجالس وأن يجتمعوا بحرية ولهم الحق في التشاور مع المديرين في المسائل الإدارية ذات الأثر فيها ويجب أن يعطوا السلطات الكافية للإشراف على التعليم الإبتدائي وعلى تعيين الخفراء وأن يتم اجتماع مجلس شوري القوانين العمومية بصفة علنية ويجب أن يحضر ممثلي الحكومة المناقشات الهامة ويردوا على أسئلة الأعضاء[4].

ولكن الحكومة لم تكن لديها الخبرة الكافية لتقف في مواجهة انتقادات أعضاء المجلسين وأن الأعضاء لم يكونوا على مستوى من الكفاءة وعلى خبرة كافية على المصلحة العامة ليستطيعوا تمييز السلطة التشريعية من الأعمال التنفيذية أو بين

(1) احمد طربين – تاريخ مصر والسودان المعاصر – بيروت – 194-ص223

(2) John Marlow, Anglo Egyptian Relation-1800-1965-1954 London 198.

[3]ibid.P.198

[4]ibid.p.198

الإنتقاد أو الإعاقة وأنهم استخدموا صلاحياتهم الواسعة لا لتكون الحكومة على صلة بالرأي العام لكن استخدموها لمنع الحكومة من أن تحكم على الإطلاق(1).

فعلت الحكومة المصرية كل ما تستطيعه لتمكن المجلس من أداء وظيفته الاستشارية بما يستطاع من الكفاءة والجد وذلك بحضور الوزراء الجلسات والاشتراك في المناقشات بأنفسهم وكان الجمهور يحضر الجلسات وكذلك مندوبو الصحف. كما أعلن الوزراء استعدادهم للإجابة على الأسئلة التي يسألها الأعضاء عن الأمور الإدارية التي تهم الجمهور كما وافق المجلس على تغيير دستوري شديد الأهمية بأن تكون جلسات المجلس من 15 نوفمبر إلى آخر مايو من السنة التالية بدلاً عن مرة كل شهرين خلال السنة كما كان في الماضي وسيزيد هذا التغيير مدة عمل المجلس زيادة كبيرة فقد كان عمل المجلس في نصف شهور الشتاء فقط اما في الصيف فكانت الجلسات أسمية ولا يتم العمل فيها هكذا كانت جلسات مجلس شورى القوانين الذي لم يرتفع الأعضاء إلى مستوى التمثيل النيابي وذلك أنهم عجزوا عن فهم الأمور التي تناقش ولا يفرقون بين الجوهر والعرض وأنهم لا يستطيعون دحض الآراء الفاسدة التي توجه من الناقمين على الحكم والنظر إلى ما يعرض مجردا عن الهوى[2].

الوفاق في بساط البحث:

امتدحت صحافة السراي الخديوية سياسة الوفاق. ولكن صحافة الديمقراطية أو حكم الأمة لم تر منها نفعاً وفائدة وخشيت ضررها لأنها تحول دون اشراك الأمة مع الحكومة بإدارة شئونها، فصحافة الحزب الوطني لم تكن راضية عنها بحسبان أن نتائجها الرضي بالاحتلال وسيطرته ووجوده. والصحافة المستقلة عدتها لعبة إنجليزية لشطر الأمة شطرين لإلقاء بعض الخلل في الحكم على عاتق الحكام الوطنيين.[3]

ذكرت جريدة الأهرام أن تقرير غورست لم يذكر فيه سياسة الوفاق ولم يرد في تقريره اسم الخديوي سوى مرة واحدة في كلامه عن مشروع الأزهر والمحاكم

---

(1) Ibid- p. 199-200

[2] الإهرام 1907م.

[3] المصدر نفسه .

الشرعية إذ قال (أن المعاهد الدينية الإسلامية تعد خارجة عن أعمال الموظفين الأوربيين وقد كان المصريون أنفسهم حجر عثرة في سبيل ارتقائها. فالإصلاحات الحالية بدأ بها الوزراء المصريون وأكملوها ولكنها لم تكن تنفذ لو لا تأييد سمو الخديوي ومجلس شورى القوانين لها)[1].

فبهذه العبارة يقول لنا غورست جهاراً أنه لم يغير شيئا من جوهر سياسة الاحتلال وأن كل ما تغير هو الظواهر وأن قولهم أن المراد هو تقليص السلطة البريطانية خرافة يكذبها تاريخ السنوات الثلاث وقال (ولا يوجد في مصر فئة يخطر على بالها أن تختلف في كون الكلمة الأخيرة هي لحكومة جلالة الملك في سائر المسائل ولا يمكن أن يكون غير ذلك ما دام الاحتلال البريطاني في مصر[2].

جمع الدن غورست جميع المستشارون والرؤساء الإنجليز في الوكالة البريطانية وكان الغرض إبلاغ هؤلاء الرؤساء من الانجليز الطريقة الجديدة. للوفاق التي ستنتهجها حكومتهم في حكم القطر المصري. لأن سياسة كرومر فوق كل جدل ورقابة اسفرت عن الإفلاس فأدرك السياسيون الإنجليز في لندن أن الخطة السياسية الواجب اتباعها في القطر لا بد أن تقرر في وزارة الخارجية البريطانية وليس في قصر الدوبارة. لقد أدرك الإنجليز أنهم لم يكسبوا قلوب المصريين ولم يكتسبوا مودتهم فهم ظنوا أنهم بتنفيذ مشاريع الري ووضع أسس النظم المالية سيأسرون المصريون فإذا بالمصريين يفتحوا أمامهم تاريخ الماضي ويقيسون عليه الحاضر ويقولون لهم أنكم لم تزيدوا على ما كان موجود أو مخطط قبل احتلالكم فمن عهد بهجت باشا الى عهد اسماعيل باشا اشتغل المهندسون بتخطيط الترع ووضع اساس لاصلاح الري وهذا الترقي متطور فالفضل لكم بانكم لم تقفوا في وجه هذا التطور المادي ولم تمنعوا فنحن على ذلك نشكركم. ولكن كلمة اللوم والتنديد لا بد منها لأنكم انفقتم من الاموال ما لم ينفقه اسماعيل وقد كان في امكانكم ان تتموا ما قمتم بعمله بنصف

---

[1] الاهرام. 1907م .

[2] المصدر نفسه .

ما أنفقتموهذا ما قالته جريدة الإهرام

وتريدوا حتى الساعة ان يكون أبناء مصر غير فلاحين يزرعون القطن لمصانع لانكشير ويدفعن الأموال للسودان ليكون متصلاً لامبراطوريتكم الافريقية من الكاب الى الاسكندرية [1].

اعتقد المصريون أن أول بناء هدمتموه هو عرش الخديوي إذ اخذتم السلطة والنفوذ من قصر عابدين الى قصر الدوبارة ، ولم يحسب لهذه الأمة حساباً كأنها نعاج ترعى في حقول يكفيها أن يروي لها الزرع لتأكل وتشرب وتلهو وتلعب وما دري أن المدنية التي لا يريد أن تضيء مصابيحها في المدارس المصرية اضاءتا على مصر من أوربا من يوم محمد علي الى اليوم فاذا لم تضئ النفوس كل الإضاءة فأنها موجودة ولا ينكر وجودها من يسمع صباح مصر كل يوم[2].

ظن الإنجليز أن هذا الصوت الصارخ من أعمال وادي النيل صوت يخرج من صدور المصريين كرجع الصدى في الأذان فأتهموا خديوي مصر بأنه الصارخ في تلك الصدور وأنه هو الذي يحركهم فأرغوا وأزبدوا. ولكنهم أدركوا بعد ذلك إن تلك السلطة التي اسقطوها ليحلوا سلطتهم محلها قد فقدوا بفقدانها عضداً قد يكون لهم في المواقف الحرجة فنقلوا كرومر و أرسلوا خلفاً له (غورست) ليُعيد باللين ما أخذه خلفه بالقسوة وليختار من المصريين نفراً لا ينازع الاحتلال بوجوده وكيانه وسيطرته ومآربه فيخنق بصوته صوت الصارخين في وجه الاحتلال وقد أطلقوا على هذا النفر اسم المعتدلين وأوصى كرومر بمراعاة جانبه وقال أنه كان يهتم به ولم يعرف وهو في مصر كان مهتماً بمعتدل أو متطرف بل ان جميع المصريين كانوا في نظره سواء إذا صاحوا أو سكتوا بلجم أفواههم أو بضربة تقع على راس أكبرهم مقاماً متبعاً في ذلك قول الإنجيل (إذا ضرب الراعي تبددت الخراف)[3]

فإذا كان المصريون قد أكرهوا الانجليز على تحويل اشرعتهم لريح جديدة، فهم لا يرضون عن هذا التحويل بأن يعد لهم الإنجليز ملهاة يلهون بها كالأطفال عن جليل

(1) الأهرام . ص 1907.
(2) الاهرام المصدر السابق.
3 المصدر نفسه .

المطالب وخطير الأعمال فغورست يوصى مرؤوسيه بمعاملة المصريين باللين والمودة والتخفيف من وطأتهم والإعتدال في سلطتهم والاقتصاد في الأموال وإطلاق يد الرؤساء المصريين في تدبير المشاريع وتولى الأعمال وهو عمل حسن يقابل بالإرتياح ولكنه ليس كل العمل فمسألة مصر ليست مسألة موظفين فقط بل مسألة الموظفين جزء صغير منها. فقد قيل لهم ان الذين يقيمون الضجة ضد وجود الاحتلال هم المستخدمون والموظفون لان مجموع الأمة ساكت هادئ فارضوا المستخدمين تبلغوا غرضكم، ونحن نقول لهم أن الأمة ناقمة على طائفة المستخدمين من أبنائها اكثر من نقمتها على الاحتلال وهي علة وجودها وهي الحجة البالغة علي قصور المصري فلو أن وزراء مصر ومحافظي بلادها ومديريها وكل الرؤساء قاموا بالواجب عليهم وتمسكوا بحقوقهم وقضوا واجباتهم نحو أمتهم لما شعر المصري بالاحتلال وكان ذلك الاحتلال مقتصراً على وجود جيش في القاهرة لا ترى رجاله في غير الشوارع وحول الثكنات ولكن البلية في الموظفين الذين استهانوا وخانوا عهد الأمة[1].

سياسة غورست المالية :

كانت سياسة غورست المالية تقوم على المصادر المالية علىَ أساس أنها الطريق لكل إصلاح إلا أنه لا يوجد في هذه المصادر تغيير عظيم غير الاقتصاد في أبواب الاعتماد غير المألوفة اقتصادا يحفظ في الخزانة نحو 800 ألف جنيه واذا كان يظن ان استئثاراً الانجليز بالسلطة هو شكوى المصريين وأنه متى رضي المستخدمين رضيت الأمة.

واذا وضع اهتمامه في الزراعة ليظل المصريون فلاحون دائماً لزراعة القطن متجاهلة العلوم والآداب والفنون .

لكن هذه العلوم والآداب غير موجودة في مدارس الحكومة.

لان المدارس تعمل على تخريج الموظفين فقط.

ثانياً: انها غير كافية حتى أنه لو استبعد مدارس الارساليات والمدارس الخاصة فقد ظهرت حاجة مصر الشديدة الى المدارس. اما الكتاتيب التي يتعلم فيها ابناء

---

(1) الاهرام المصدر نفسه.

الفلاحين فهي تعدهم للعمل في الزراعة ولم يتعلموا شيئاً، فالواجب على الحكومة ان تخصص أموالاً لهؤلاء الاطفال في تلك الكتاتيب لكي يتعلموا علماً نافعاً.

اما المدارس الصناعية فهي ضرورية للبلاد لأن الصناعة قد تقدمت في مصر أفلا يرى الدن غورست أن من الضروري لنهضة الزراعة إحياء الصناعة لأن الزراعة والصناعة متلازمان ولا يرقى أحدهما دون الآخر[1].

كما أنه لا توجد في مصر مدارس لتعليم علوم التجارة أو تدريس اللغات الحية لأن الحكومة تعتبر أن الغاية من المدارس هي تخريج الموظفين لدواوين الحكومة[2].

المطالبة بقيام المجلس النيابي:

كتبت عدة صحف مطالبة الانجليز بالجلاء عن مصر والحصول على الدستور فكان حدوث ذلك محيراً لسلطات الاحتلال وخاصة عندما قدمت الجمعية العمومية قراراً بعدة مطالب كانت في غاية الجرأة وكان أهمها طلب الدستور وكذلك مجلس نيابي في جلستها في 4 يناير 1907 والتي تنعقد كل سنتين ولكن سلطات الاحتلال اعتبرتها أقلية مشاغبة وعلى الرغم من ذلك وتعاظمت صفوف الحركة الوطنية وانضمت اليها الطبقة المتعلمة كلها شيئاً فشيئاً ولكن المحتل بذل جهدا في ايجاد الحركات المنافسة للحركة الوطنية وحتى المعتدلين الذين كانوا لا يريدون الا الاصلاح كانوا يطالبون بالدستور. وعندما توفي مصطفى كامل في فبراير 1908 وشيع جثمانه خمسون ألف من جميع طبقات الشعب مظهرين الحزن و بهت المحتل لانثباق الشعور القومي بهذا الشكل واعترفوا برسوخ المبادئ التي جمعت الآمال حيال رجل كان أول من أقدم على القول بالحياة النيابية والدستور ولقد بدل هذا المشهد الوضع تبديلا كاملاً إذ استيقظت الحركة القومية المصرية التي جاءت بعد وقت طويل استمر اكثر من ربع قرن من الزمان فقد أدرك السادة البريطانيون فجأة بظهور قوة جديدة سيكون لها معها شأن يوماً من الأيام. ولكن المحتل كان قد اعترف من قبل بوجود

---

[1] االمصدر نفسه

[2] الاهرام 1907.

حركةقومية مصرية إلا أنها لاتمثل أماني الشعب المصري وأن هذا الشعور بالقومية شعور جديد بالنسبة لمصر وأنها تهدف[1]

أولا: إلى الرغبة في تقلد المناصب التي يشغلها الأوربيون.

ثانياً: وضع نظم مالية حقيقية بإنشاء مجلس نواب كمجلس العموم البريطاني وتقرير حرية التشريع ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب. والواقع أن الحركة ترمى اكثر من ذلك باستقلال المصريين شئون بلادهم وقيام مجلس نيابي ولكن موقف المحتل في هذه المسألة بالذات لا يتمشى مع روح العصر وإن كان ضرورة إعطاء المصريين حرية أكثر من قبل في إدارة شئون بلادهم إلا أنه ما كان يرى مطلقاً أن يتمتع المصريون بكامل حريتهم في نطاق الاستقلال الذاتي وأن مبادئ الحزب الوطني لا يمكن تطبيقها من الناحية العملية وأن الدول العظمى لا توافق مطلقاً على حرية مصر في التشريع القضائي والمالي وأنه لو حققت بريطانيا للمصريين ما يطلبون لكان نتيجة ذلك الإفلاس المالي والتدخل الأوربي وتضخم الامتيازات، وكل ذلك راجع إلى الاحتقار الذي كان يكنه المحتل دائماً للمصريين[2]

أما الدن غورست فقد جاء إلى مصر وهو مذود بمعلومات تقضي أن يخفف وطأة الحكم الاستبدادي ويسعى في القضاء على الحركة الوطنية باتباع سياسة المسالمة والتوفيق فكان عليه أن يخطو خطوة نحو تحرير الإدارة والمجالس الشبه التشريعية ليجتذب إليه صفوف الوطنيين من العناصر الأكثر إعتدالاً وكان عليه فوق كل شيء أن يرضى الخديوي الذي ألقاه معاملة كرومر الوحشية في احضان مصطفى كامل وحزبه حتى صرح أنه يميل إلى الحياة الدستورية ولقد نجح الدن غورست في هذا التراضي نجاحاً عاجلاً[3] ولكن القضاء على الحركة الوطنية استعصى عليه لأن توسيع اختصاصات مجالس المديريات وجعل جلسات مجلس شورى القوانين علنية والسماح بحضور الجمهور والصحفيين هذه الإصلاحات

---

(1) تيودور روز ستين تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده. ترجمة على احمد شكري. المكتبة التجارية بشارع محمد علي - مصر 1927. ص 509-ص511.

(2) تيودور روزستين. مصدر سابق ص 516- 517

(3) د. محمد مصطفى صفوت: مصدر سابق. ص 273.

أدت إلى إيقاظ الرأي العام المصري من غفلته مما دفع مجلس شورى القوانين في جلسته التي انعقدت في أول ديسمبر 1908 إلى أن يضم صوته الى صوت الجمعية العمومية فقرر بإجماع الأصوات طلب الحكم النيابي عند ذلك أصبحت الحركة الوطنية أكثر جرأة مما كانت أخذت الحركة تتسع شيئاً فشيئاً معبرة عن نفسها باجتماعات ومظاهرات وبصحافة ما زالت تنتشر وتتفاعل حتى بلغت أقصى الفلاحين[1].

وكان أخطر مظهر للحركة الجماهيرية في 1908 هو ما ظهر في جنازة مصطفى كامل حتى أن (جوريس) عضو البرلمان الفرنسي قال في البرلمان الفرنسي (رأينا مائة ألف رجل من سكان القاهرة يمشون خلف جنازة مصطفى كامل... ولست أدري أي شكل ستتشكل به هذه الحركة الوطنية المصرية وإنما أظن أن بريطانيا أضعف من أن لا تجيب المصريين شيئاً فشيئاً إلى مطالبهم وكان انتشار الحركة الجماهيرية بعد وفاة مصطفى كامل واسعاً حتى أن جريدة (اللواء) جريدة الحزب الوطني كانت توزع في القرى وتحولت الصحافة الفرنسية والإيطالية واليونانية والإنجليزية إلى تشجيع الحركة الوطنية[2].

وفي أثناء تفكير السلطات في البحث عن الطريقة المناسبة لوقف الحركة الجماهيرية دخلت هذه في طور جديد فأعلن الأزهريون إضرابهم فأضرب 12 ألف منهم مطالبين برفع مرتبات العلماء وتعيين الأكفاء وتعيين الموظفين في الأزهر بالانتخاب وتحت ضغط الحكومة أصدر شيخ الأزهر قراراً بفصل كل طالب أو عالم يمتنع عن التدريس وتوقيف كل من يريد منع غيره منهم، ولكن الطلبة رفضوا الإنصياع لهذه القرارات مما حدى بالإدارة أن تستعين بالشرطة التي إنتهكت حرمة الجامعة وقبض على 92 طالباً وقدم لمحاكمة 47 منهم.

واعترف غورست في تقرير إلى جراي وزير الخارجية بأن قوات الشرطة قد انتهكت حركة الجامعة بدعوى فض الاشتباكات وقد أدى هذا إلى استنكار الصحافة الصحافة والرأي العام والطبقات المحترمة[3].

---

[1] تيودور روزستين. مصدر سبق ص 513- ص 514.
[2] د. مصطفى النحاس جبر. سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية، 1906-1914- الهيئة العامة للكتاب 1975. ص 634- ص 635.
[3] المصدر نفسه.

وقد كتب الدن غورست في تقريره عن طلب الحكم الذاتي (أن التجربة الحديثة لتشجيع الحكم الذاتي أن مجلس الشورى والجمعية العمومية أظهرا في 1909 وفي النصف الأول من 1910 ميلاً متزايداً إلى أن يكونا اللتين في أيدي الحزب الوطني استعملها في تحريضه وتهييجه على الاحتلال البريطاني فإن طلبهما المتكرر لحكومة دستورية وحملاتها المتكررة فيما يتعلق والعداوة والريبة اللتين أظهرهما في مشروع قناة السويس وتجاوزا فيهما حد الاعتدال كانت كلها في جوهرها مظاهرات ضد الانجليز طوعاً لتحريض الحزب الوطني، وعليه لم نجد في مجلس شورى القوانين جماعة تعين الحكومة على عملها بالمناقشات المعقولة بين أصحاب رأي ورأي آخر ووجدنا فيه جماعة معادية للجماعات الأخرى في الهيئة الحاكمة أي مجلس الوزراء، وأصل القول أن حرمان مصر حق الحكم الذاتي ليس لأن التجربة لم تنجح كما قال غورست بل لأن السياسة الإنجليزية لا تتفق مع السياسة التي تعمل علي تنشيط السعي في ترقية ما يسمى بالمجالس النيابية[1] وهذا ما قالته جريدة الأهرام .

الدن غورست وقانون المطبوعات:

نجح الدن غورست في سياسة الوفاق على حسب ما كان يراه في التصالح مع الخديوي عباس وفي إعطاء مجلس شورى القوانين والجمعية العامة المزيد من الصلاحيات حتى تطور مسألة الحياة النيابية في مصر، ولكنه لم ينجح في سياسته القضاء على الحركة الوطنية إلا في فصل الخديوي عباس عنها وشق الحركة الوطنية الى معتدلين ومتطرفين وهي تلك السياسة التي بدأها كرومر والتي انتهت بالقطيعة التامة بين الخديوي عباس ومصطفى كامل وخضوع الخديوي خضوعا كاملا للاحتلال فقبل تعيين ضابط بريطاني ياورا له ووقف تحت العلم البريطاني وهو يستعرض الجيش البريطاني في ميدان عابدين بمناسبة عيد جلوس ملك بريطانيا لكن الحركة الوطنية بجماهيرها وصحفها واصلت الهجوم على الخديوي والاحتلال لهذا اتجه الدن غورست بعد فشل سياسته في اضعاف الحركة الوطنية الى تكميم أفواه الصحف الوطنية بتطبيق قانون المطبوعات الذي وصفه مراسل

---

[1] الاهرام 1911.

صحيفة التيمس اللندنية (ان القانون صارم وشديد لدرجة أن قاسى من هذا القانون نفس القانون وهو أسخف من أن ينفذ ولذلك تجاهله الجميع على السواء)[1].

صدر قانون المطبوعات بقرار وزاري في 25 مارس 1909 وبهذا القانون أصبح على كل صاحب مطبعة وصاحب جريدة أن يحصل على رخصة من وزير الداخلية مقابل ضمان فإذا لم يفعل عرض نفسه لعقوبات صارمة بمصادرة أمواله في أحوال معينة وهذه الرخصة قد لا تعطى وقد تسحب على حسب الإرادة وقد تعطل الصحف بمجرد أمر يصدر من وزير الداخلية بعد انذارين أو بقرار من مجلس الوزراء بدون أي انذار وقد اصبحت حياة الصحف منذ ذلك الحين حياة خوف وترقب دون أن يكون لها ضمان أو شبه ضمان القانون. وقد أدى هذا القانون إلى ازدياد المظاهرات بمصر ولقد عطل وأوقف عدد كبير من الصحف الوطنية وحكم على محرريها وكتابها بالسجن، ثم كثرت المظاهرات واشتد القلق العام بشكل مخيف. وكان اصدار قانون المطبوعات بمنزلة اعلان صريح من الدون غورست لإفلاسه السياسي والدبلوماسي وظهر من ذلك الحين أن كل تظاهر بالميل إلى المبادئ الدستورية أو وضع دستور قد انقضى أمره وأن لا بد من الرجوع إلى السياسة القديمة سياسة القمع والشدة وكان قانون 4 يونيو1909 دليلا على الروح الجديدة التي دبت في الوكالة البريطانية بهذا القانون وأصبح كل من يسمونه (مخيف الأخلاق أي كل شخص عرف عنه الاعتداء على النفس والمال او التهديد بذلك) يجوز أن يحال، ولو لم تثبت عليه جريمة ما إلى لجنة خاصة مؤلفة من المدير او المحافظ ومن رئيس المحكمة الأهلية والنيابة وإثنين ينتخبان من بين عشرين شخصا من الاعيان يعينهم وزير الداخلية وأن تحكم عليه هذه اللجنة بعد سماع دفاعه*. وشهادة الشهود بأن يقيم في محل اقامته تحت مراقبة الشرطة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات وأن يقدم ضمانا مالياً أو شخصاً يكفل حسن سيره في المستقبل بحيث اذا لم يقدمه نفي الى جهة مصرية معينة يقضيى فيها مدة المراقبة وقد يطبق هذا القانون (التحوطي) نفسه على الذين ارتكبوا جنايات ثم برأتهم

---

[1] د. محمد جمال الدين المسدي، الاحتلال والحركة الوطنية في مصر. مصدر سابق. ص 87.

* جريدة اللواء كانت ضحية قانون المطبوعات وحكمت على محررها الشيخ جاويش بالسجن وكذلك جريدة المقطم

محاكم الجنايات لعدم (كفاية الأدلة) هذا القانون كما يراه كل قانوني لأول وهلة [1] منطوي على أشنع ما يكون الخروج على مبادئ حرية الفرد الأولية ولا تمنح محاكمة عادلة في قضايا ليس الشرط الاساسي لثبوت الجريمة. نعم أنه اشترط سماع الشهود ودفاع المتهم ولكن ذلك الإشتراط يظهر بمظهر السخرية والتهكم بما يوردونه من الحجج على صدق ما يقولونه من أنه كثيراً ما تتعذر إدانة المجرمين في مصر لإمتناع الجمهور عن أداء الشهادة فاشتراطهم هذا معناه أنه إن كان ثمة شهود على الإطلاق فانهم يكونون مجرد مبلغين تنتفع بهم النيابة وحدها. ويقول الدن غورست (لقد أدرك الشهود بوجه عام أن السلطات جادة في الأمر ولذلك أظهروا في أداء الشهادة شجاعة أدبية لا يستهان بها [2]

قال الدن غورست في تقريره 1909 لقد أخذت الجرائد العربية في مصرتقدح قدحاً قاسياً في السنوات الأخيرة وتنشر الأراجيف والأخبار الكاذبة على عواهنه بغير حساب فتزيد إدارة البلاد صعوبة على صعوبة يعتمد في كثير من مقالاته ايغار صدور العامة الذين هم الان ولا يزالون إلى ما شاء الله من الزمان على غاية من السذاجة لا يتيسر لهم معها نقد الأكاذيب والمفتريات من التي تلقى على مسامعهم في بلادهم كل يوم وترى الشبان المصريين الذين لا يزالون يتلقون العلم في المدارس الابتدائية والثانوية العالية يتهافتون على مطالعة هذه المقالات وأمثالها حتى أفسدت ضمائر الأحداث المصريين الذين إنما تعلق بهم الآمال في بلوغ مصر الحكم الذاتي بكثرة ما تلقيه من أقوال الحمقى والجهل يومياً[3]

ثم أن الطبقة الوسطى المعتبرة التي كانت تميل إلى خطة الإصلاح الإداري تدريجياً تضطر الآن إلى إظهار العداوة السياسية خوفاً من الطعن والتشهير اللذين يتهم بها كل من لا يعارض الإدارة الانجليزية المصرية اصلاً وفرعاً وكذلك الموظفون المصريون أصبحوا يستصعبون أو يرون من الصعوبة القيام بواجباتها كما تقتضي به ذمتهم حذراً من التشهير الذي يتعرضون له دائماً فإن الشرقي يتأثر من انتقاد الجرائد أكثر مما يظنه الغربيون والطعن الشخصي في الجرائد كثيراً ما

---

(1) تيودور روزستين. مصدر سابق. ص 516—ص 517.
(2) المصدر نفسه- ص 518-ص519.
(3) (2) المصدر نفسه. ص ، 519 .

يجعل الذين تعرضوا للطعن حياتهم لا تطاق بين قومه والجرائد الساقطة تتمادى في الطعن على أكبر موظفي البلاد والقدح في أعمالهم العمومية وسيرتهم الشخصية فتنقص حياتهم وأبلغ من ذلك أنها تقوض أركان هيبة الحكومة واحترام سلطتها، وقد تكرر نشر الأقوال التي يراد بها إثارة التعصب الديني بين المسيحيين والمسلمين من المصريين والأوربيين[1] وهو أمر شديد الخطر على بلاد يختلط فيها الأوربيون والوطنيون من مسيحيين ومسلمين ويعيش بعضهم بجانب بعض[2].

محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش:

ان الجرائد المصرية التي أصحابها ومديريها من رعايا الحكومة قد سن لها بعض المواد في قانون العقوبات حيث عرفت الجرائد التي تحاكم ونص على عقوبتها من غرامة وحبس[3].

أما فيما يختص بقانون العقوبات فقد تبين فعلاً أن المواد الحالية فيه لاتمنع الشطط الذي هو موضوع الشكوى كما ظهر أخيراً من نتيجة محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش محرر جريدة اللواء فإن اللواء نشر مقالة أتهم حكومة السودان بالحكم على سبعين رجلا بالاعدام واعدام اربعين رجلا منهم في قضية الكاملين * ودبج مقالته طعناً وقدحاً في الإنجليز على هذا الذنب الذي عده اخر ذنوبهم، والحقيقة أن الإعدام نفذ في واحد من الذين قبض عليهم وهم يحاربون جنود الحكومة وهو عبد القادر الذي كان السبب في قتل المستر سكوت منكريف والمأمور أعزلان فتمت محاكمة محرر اللواء أمام المحكمة الإبتدائية بتهمة فرعية وهي القذف في وزارة الحربية المصرية ولكنه برأه من التهمة الأصلية بحجة أنه لم يثبت كذب الخبر الذي نشره اللواء ولما استؤنفت القضية حكمت المحكمة ببراءة الشيخ جاويش من التهمتين فهذه القضية وسواها حملت الجمهور على الاعتقاد بأن المحاكم لا تحسن النظر في جرائم الصحافة[4]

---

(1) الأهرام 1909.

(2) الاهرام المصدر نفسه 1909.

(3) الإهرام ، المصدر نفسه ،

* قضية الكاملين هي حادثة عبد القادر ود حبوبة التي قتل فيها مفتش المركز الانجليزي والمامور المصري.

(4) الاهرام.1909.

لا جدوى من تعديل قانون العقوبات تعديلاً يسمح بمنع هجوم الجرائد لأن هذا القانون لا يتم تنفيذه على أصحاب الجرائد العربية ومديريها من الأجانب فاذا تم تعديل القانون يمكن لاحد اصحاب الجرائد المتمادية في النقد والطعن من الاتفاق مع اجنبي على ان يكون هو صاحب تلك الجريدة او محررها أسماً فتخرج جريدته في ذلك من طائلة القانون اعتمادا على الامتيازات الاجنبية.

(تقضي مواد القانون للمحافظة على النظام العام أو الدين او الآداب، تعطيل او قفل اي جريدة او رسالة دورية بأمر من وزير الداخلية بعد انذارين، او بقرار من مجلس الوزراء بدون انذار مع اضافة غرامة من خمسة جنيه الى عشرون جنيه لكل انذار يصدر، واذا استمر صدور الجريدة او الرسالة بعد تعطيلها او قفلها فيعاقب كل محررها وصاحب الامتياز بالغرامة وتقفل المطبعة التي طبعتها بأمر وزير الداخلية[1].

وزارة بطرس غالي باشا:

في 19 اكتوبر 1908 جاء مصطفى فهمي باشا من أوربا فانتشرت شائعة على اعتزامه الاستقالة لأن صحته ليست على ما يرام وقد تناقلت

الصحف هذه الشائعة وقد علم الخديوي أن مصطفى فهمي باشا سيطلب مقابلة خاصة وفهم أنه سيلتمس إحالته للمعاش . وقد أخبر غورست الخديوي أن مصطفى فهمي يريد تقديم استقالته عند ذلك رأي الخديوي أنه يفضل بطرس باشا رئيساً للوزراء بدلاً عن فخري باشا رغم انه مسيحي ولكن غورست تساءل هل سيرضى الأهالي ببطرس باشا ، ثم اتفقا على تولي بطرس باشا رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية ثم حضر مصطفى فهمي بعد ذلك وقدم أستقالته شفهياً وقبلت استقالته وفي 11 نوفمبر[2]

الوزارة الجديدة

- بطرس غالي للرئاسة والخارجية
- سعد زغلول للمعارف.

[1] الاهرام المصدر نفسه
[2] احمد شفيق - مذكراتي ، ص 160 ص 161

- إسماعيل سري للإشغال والحربية
- فخري باشا للمالية
- محمد سعيد للداخلية
- حسين رشدي للحقانية (العدل)[1] .

وفي 12 نوفمبر 1908م أرسل غورست برقية لوزارة الخارجية البريطانية بنبأ تعيين بطرس باشا رئيساً للوزراء وتقرر أن يكون رئيس الوزارة مسئولاً أمام الخديوي وكل وزير مسئول أمام الرئيس . وهذه سلطة جديدة منحت لبطرس باشا واتفق غورست مع الخديوي على ذلك[2] .

وفي 13 نوفمبر 1908 حضر بطرس باشا ومعه خطاب تشكيل الوزارة الجديدة وأمر تعيين الوزراء فعرضت أولاً على الخديوي ولكن مسألة تعيين بطرس باشا لم يكن مقبول له لهذا تحول عداء الحركة الوطنية بعيداً عن أعدائهم الإنجليز . لكن غورست صرف النظر عن هذه المسألة . وأشار في تقريره 1909 أن بطرس غالى أول مصري متميز إلى حد كبير بتقلد أكبر مركز في البلاد . الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع عند محاولة ضبطها لكن نجحت بينما القطيعة بين المسيحيين والمسلمين صارت من المتعذر إصلاحها لوقت ما[3]

وقد كان بطرس باشا غالى وزيراً للمالية في وزارة نوبار باشا التي استقالت ثم عين في وزارة مصطفى فهمي باشا وزيراً للخارجية وظل في هذا المنصب إلى أن سقطت وزارة فهمي باشا وبعد ذلك تم إلقاء القبض على بعض السياسيين المصريين وتفتيش منازلهم وهم الشيخ وهم الشيخ عبد العزيز جاويش ومحمد فريد رئيس الحزب الوطني ومحمود حسيب مراقب الحزب[4]

(1) احمد شفيق ، مصدر سابق ، ص 161.
(2) المصدر نفسه ص 161

(3)GERORGE Young . Egypt . London . Ernest Bunn Lirrited d .1927

(4) الأهرام فبراير 1910م .

الخديوي عباس وبطرس غالى :

على الرغم من العداء كان موجهاً من الوطنيين المصريين نحو بطرس غالى كان عند الخديوي عباس رجلاً مرموقاً إذ يقول فيه أن (الرئيس الوحيد لمجلس الوزراء الذي عمل بدون توقف وفي كل الأوقات الذي كان فيه وزيراً ومن أجل خدمة بلاده وأمير البلاد هو بطرس باشا غالى ، وكان إخلاصه للقضية السياسية لا يعادله سوى ذكائه الحاد ، وقدرته غير المحدودة في كل الميادين . وكان رجلاً عالمياً . ولم يرتكب سوى خطأ واحد في حياته وهو دنشواي وكان تفكيره المبتكر والخلاق في شئون الدولة يعادله أمانته الكبيرة . وكان قبطياً بالديانة وكان مصرياً عميقاً ودبلوماسياً متيقظاً ، ولقد أخذته في صحبتي في أثناء زياراتي للسلطان عبد الحميد فأدهشني في قصر السلطان اندهش الخليفة بكفاءته وقدراته على التكيف مع التقاليد التركية . حتى أنه كان من الممكن أن يقال أنه من أبناء البلاد [1].

والسلطان عبد الحميد وهو على درجة كبيرة من الحزم خضع لسحر هذا الذكاء المفرط ، ومنحه ما كان قد طلبه في صالح الطائفة القبطية في القدس ، وأراد السلطان أن يمنحه ما يدل على علو تميزه . ولكن بطرس باشا غالي أقترح أن يعود مثل هذا الشرف إلى رئيس الوزراء وهو مصطفى فهمي باشا ، إذ أنه لم يكن في ذلك الوقت سوى وزيراً للخارجية . ومنح السلطان الأوسمة لهما الاثنين وقال لي : (أتمنى لمصر أن يكون لها الكثير من الرجال من مستوى هذا الوزير والبعض منهم للباب العالي)[2] وأمضى هذا الرجل كل حياته في الإدارة ، وعرف ما في البلاد ، وكانت له ميزة أخرى فلقد كان والده موظفاً في قصر السلطان ولذلك أتيحت له الفرصة لكي يتردد على هذه القصور منذ صباه وظل مخلصاً تجاه السلطان وأسرته[3]

---

[1] المصدر نفسه 256

[2] عباس حلمي مصدر سابق - ص 256

[3] . المصدر نفسه ، ص 256

مسألة امتياز قناة السويس :

في عهد بطرس غالي أثيرت مسألة مد امتياز قناة السويس مدة أربعين سنة أخرى من بعد 1968م ونظير ذلك تدفع الشركة للحكومة أربعة ملايين من الجنيهات على أربعة أقساط متساوية تبدأ في 15 ديسمبر 1910 وتدفع لها من صافي أرباحها 4% من 1921 إلى 1931م و6% من 1931 إلى 1940م و8% من 1941 إلى 1960 و10% من 1951م إلى 1960 و12% من 1961 إلى 1968 ثم مناصفة الأرباح من 1968م إلى 2008 .

وقد قدمت الشركة الاقتراح لما شعرت بحاجة الحكومة إلى المال فانتهزت هذه الفرصة وعرضت هذا الاقتراح على الحكومة . وكان المستشار المالي يميل للأخذ بهذا الرأي وكذلك غورست وبطرس باشا ومحمد سعيد* وكتبت الصحف بهذه المناسبة كتابات عنيفة وتوالت[1] البرقيات والاحتجاجات لوزير الخارجية البريطاني ولرئيس الوزراء بطرس باشا وقد خشي الخديوي أن تكون هذه الحركة ضده وأخبر بطرس باشا أن يحترس منها وهو لا يرى مانعاً بعد هذه الحركة أن يعرض المشروع على الجمعية العمومية حتى تخف مسئولية الوزارة كما أقتنع غورست بضرورة عرض المشروع على الجمعية العمومية وقال أنه في حالة رفض المشروع من الجمعية سيكتب لحكومته بصرف النظر عنه [2].

وفي نوفمبر 1909 وردت برقية للخديوي من استانبول بأنه (بلغ الباب العالي أنه حدثت مفاوضات في شأن امتياز قناة السويس وأن ذلك يستدعي أخذ رأي الباب العالي في هذه المسألة حيث لا يمكن تعديل شيء في فرمان الامتياز إلا بإرادة شاهانيه) وبفرمان آخر . وقد أبلغ الخديوي غورست ثم تقابل معه بطرس باشا واتفقا على الرد بكيفية مختصرة (أنه حدثت مفاوضات بين الحكومة البريطانية وشركة قناة السويس في الموضوع[3]

* محمد سعيد باشا هو الذي أصبح رئيساً للوزارة بعد مقتل بطرس باشا

[1] د. محمد مصطفى صفوت ، مصدر سابق ص 228

[2] احمد شفيق ، مصدر سابق ص186

[3] المصدر نفسه ، ص 187، ص 188

دعت الحكومة الجمعية العمومية للانعقاد للنظر في مد امتياز شركة قناة السويس . فأجتمعت في التاسع من فبراير 1910 برئاسة الأمير حسين كامل .
أفتتح الخديوي عباس دورة انعقاد الجمعية بخطاب جاء فيه : (دعوتكم لأخذ رأيكم في اتفاق يراد عقده مع شركة قناة السويس ، فإن هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا مد امتداد أجل امتيازها وبعد المفاوضات الطويلة أمكن الوصول إلى المطروح أمامكم ، وقد علمتم أن حكومتنا مجتمعة الرأي على قبوله إذا رضيت الشركة بالتعديلات التي سبق تبليغها إلى حضراتكم فالغرض إذن من اجتماعكم للبحث فيما كان من مصلحتنا مد اجل الامتياز إلى أربعين سنة على شرط اقتسام الأرباح في هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة وفي مقابل إعطاء الشركة نصف الأرباح عن المدة الجديدة تدفع للخزينة المصرية مبالغ موزعة على الستين سنة تقريباً الباقية من مدة الامتياز الحالي وقد قدر هذه القيمة بعد البحث الدقيق أشخاص من ذوي الخبرة الواسعة في الشئون المالية ، وهم يرون إذا حصلت الموافقة على مد الامتياز تكون الفائدة التي تنالها مصر موجبة لتمام الرضا وأن ذلك غاية ما يصح طلبه الآن من الشركة)[1].
(ولا يخف عنكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يقضي القانون النظامي في أخذ رأي الجمعية العمومية فيها. ولكن نظراً لأهميتها الاستثنائية بالنسبة إلى الجيل الحاضر والأجيال التالية قرر مجلس الوزراء أن لا يبت فيها راياً قبل أن يعلم إذا كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز.
ووزراء حكومتنا مستعدون لإعطائكم ماترونه لازماً في هذه المسألة من البيانات والايضاحات، ونحن واثقون أن كل منكم يشعر بالمسئولية التي يتحملها أمام بلاده عند نظره هذا المشروع المهم. والله نسال أن يوفقنا جميعاً)[2]
وقد إختارت الجمعية لجنة لبحث قيمة المشروع وتقديم تقرير عنه، وتقرر أن يكون راي الجمعية قطعياً، فقررت الجمعية بعد دراسة وافية رفض المشروع ورأت فيه (غبناً فاحشاً لمصر). [3]

---
[1] محمد سيد كيلاني. مصدر سابق، ص 140 – ص 141.
[2] المصدر نفسه ، ص 141 .
[3] المصدر نفسه ، ص 141.

كان الراي العام المصري قد رفض المشروع، وهاجم الحزب الوطني قيمة المشروع السياسية والمالية وقال محمد فريد[1]، (كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساهل في أمر إطالة أمد هذه الشركة مع علمها أن هذه القناة كانت سبباً في ضياع استقلال مصر وكل مصرى يتوقع الآن أن يراها ملكاً لمصر)[2]

سأل النائب البريطاني روترفورد في مجلس العموم وزير الخارجية البريطانية عن مشروع الاتفاق بشأن قناة السويس.

قائلاً: نظراً لأهمية المصالح التجارية، من مصرية ودولية في قناة السويس هل يرى الوزير اتخاذ الوسائل اللازمة ليمهد لمجلس النواب البحث وإبداء الراي في مشروع مد امتياز شركة قناة السويس قبل انتهاء المفاوضة[3].

رد جراي: أن بعض المسائل المتعلقة بمشروع مد امتياز الشركة هي الآن موضوع الدرس عند الحكومة المصرية فالواجب أن يترك لها الوقت الكافي لتكون لنفسها راياً في تلك المسائل اما الآن فان المفاوضات متوقفة.

العودة إلى سياسة التشدد:

أثار مقتل بطرس باشا غالي ولا سيما أن القاتل من شباب الحزب الوطني مما آثار غورست وتخلي عن سياسة التسامح مع المصريين فقال أن سياسة التسامح التي أتبعتها إنجلترا في مصر اعتبرها كل المصريين والأجانب ضعفاً وتردداً من جانب الحكومة الإنجليزية، ولذا فهو يرى ضرورة سياسة الحزم والشدة وعدم إظهار الضعف والتردد لا سيما وأنه كان يعزو مقتل بطرس باشا إلى أسباب سياسية ويعتبر الوطنيين وصحفهم مسئولة عن هذه الجريمة وكما غضب المعتمد البريطاني غضب اعضاء الغرفة التجارية البريطانية يرون أن الأمور في مصر لم تستقر بعد. وطالبوا استخدام القوة. ولذا يقول غورست أن سياسة الكلام قد انتهى أجلها ولم تعد كافية. ولا بد من سياسة العمل. وأن تبين إنجلترا للشعب المصري أنه لا أمل في التقدم إذا استمر في نقمته على الاحتلال البريطاني وأن الحكومة البريطانية لن تعدل خطتها أمام ارهاب أو قوة.

[1] محمد فريد رئيس الحزب الوطني الذي خلف مصطفى كامل.
[2] د. محمد مصطفى صفوت. مصدر سابق. ص 282.
[3] الاهرام مصدر سابق

وقد كان الشعب المصري ينظر إلى بطرس غالي عميل وجاسوس لصالح بريطانيا وخاصة أن رفض غورست تأجيل تنفيذ حكم الإعدام في الشاب الذي قتل بطرس غالي أصبح ذلك الشاب بطلاً في شوارع القاهرة[1].

صدم مقتل بطرس باشا غالي كل الباشوات ورجال الطبقة الوسطى شعروا بشعور مؤثر. للواقع لقد ادركوا أنهم غير قادرين على السيطرة على عنف الجماهير وقد فعلوا الكثير لمنعه كما أدركوا أن خطر الهياج السياسي سيعرض أساسيات الأمن العام للخطر لهذا فإن التحقيق السريع لأهدافهم السياسية متعذر مع تدايعات الأمن العام. ومع المحافظة على أملاكهم وأعمالهم وبناء على ذلك بدأوا يدركون أن التعصب الديني لا يتناسب مع ضرورات الوضع السياسي لذلك صار الباشوات في خوف من الطبقة الوسطى كما أن الطبقة الوسطى صارت تخشى من الجماهير.

وكان هناك وضعاً استثنائياً للسلطة المحتلة بسبب خوفها من رد الفعل فبدأت تفكر بحركة قمع تقوم بها بالتعاون مع الحكومة الجديدة برئاسة محمد سعيد باشا الذي خلف بطرس غالي في رئاسة الوزارة[2].

سفر غورست للندن ووفاته في 12 يوليو 1911:

أصبح مركز الدن غورست في مصر حديث المجالس من الخاصة والعامة بسبب سفره الفجائي إلى لندن لأن مركزه في مصر أصبح يفتقد الفعالية وأن الحكومة البريطانية تفكر في استبداله لأن سياسة الدن غورست في مصر غير مقبولة للإنجليز المقيمين في مصرلأن الرجل يمثل دولة محتلة [3] فمهما كانت سياسته حازمة فلا ترضى المصريين ما دامت هذه السياسة مبنية على مبدأ سيطرة أمة على أمة أخرى تمارس استبدادها فيها فإذا لم يكن في شخصية الرجل ما يسوء فسياسته كانت سيئة حتماً على أن جانباً من كبار الأمة يعتقدون أن الرجل غير حازم فسياسته كان يمكن أن ينفذها بأسلوب أفضل للجانبين. أن سياسته غير مرضية من الإنجليز في مصر. من المقيمين فيها ولغيرهم من الأجانب ايضا

---

(1) بيتر مانسفيلد. ترجمة عبد الحميد فهمي. تاريخ مصر الحديثة والشرق الاوسط، هيئة الكتاب. ص 195—ص199.

(2) Marlo. W. Anglo Egyptian Relation, 1800-1950. Frank c. Company 1965-p.115.

(3) الاهرام: 1910.

فلأنهم يعتقدون أنها هي سبب الأزمة المالية[1] في البلاد أو أنها علة حالتها إلى الآن. وهم يعزون ذلك إلى الضعف في التنيفذ وعدم الحزم في التصرف مستشهدين على ذلك مما جرى من القلاقل ومن ثورة الخواطر تلقاء ما كان يبدو من الإعتساف في الأحكام وقد اشمئز الانجليز من سياسته لأنهم لم راضين من الخلاف الذي حدث بين الأجناس المختلفة والذي أدى إلى عدم الرضا من جانبهم. ولا ريب إن مصر خسرت كثيراً مالياً واجتماعياً وسياسياً في عهد السير الدن غورست وكانت الخسائر ذات اثر كبير على الانجليز والأجانب والمصريين. فانه إذا لم يكن هناك سبباً عند الحكومة لنقله من مصر غير ما ذكر لكفى لان بقاء الحالة كما هي تضر بمصالحها أيضاً.

إن الحكومة البريطانية تبحث الآن في تعيين شخص آخر اكثر حزما وحنكة منه فلا بد أنها ترى ذلك لسبب كونه مقصراً أو عاجزا عن تنفيذ سياستها وان بقاءه اصبح ضارا بمصلحتها اذا لم يكن من سياسته ونتائجها في مصر الا اختلاف العناصر المصرية لاسيما العنصريين الاصليين واحتكاكهما واشتداد العداء [2]بينهما لكفى لكن هذا الاختلاف يدفع الاحتلال لسياسة الضغط والتحكم ويتيح له السيطرة على مقاليد الحكم وسياسة الانجليز كسياسة كل حاكم مطلق تقوم على (فرق تسد) وقد أتاح لها هذا الخلاف سببا قويا للتدخل في كل شأن من شئون البلاد الداخلية حتى الخصوصية منها والشخصية.

ومن جملة الأسس التي وضعها السير الدن غورست لخلفه وهي أهمها وأفيدها لمصلحة بلاده تقييد الصحافة بقانون المطبوعات وذلك القانون المضاد للجمعيات ومضاد الجاسوسية الى غير ذلك مما خنق الحرية الشخصية فمهما كان عميد الاحتلال الجديد على قدر من اللطف وخفف وطأته وجامل فلن يخرج عن ذلك الاساس[3].

[1] بيتر مانسفيلد. ترجمة عبد الحميد فهمي. تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط. هيئة الكتاب. ص 195-199.
[2] كان من سياسة غورست إذكاء الخلاف بين المسلمين والأقباط
[3] الاهرام: مصدر سابق.

الفصل السادس

الفصل السادس

إدارة مصر في عهد هربرت كتشنر H.Kitchenr

1914-1911

عند وفاة (الدن غورست) 1911م أصبح منصب المعتمد البريطاني في مصر خالياً فتم تعيين هربرت كتشنر في هذا المنصب لمعرفته بالبلاد وشعبة وبعمله كواحد من الذين طوروا الجيش المصري وعمل سرداراً وهو بذلك. كان يتمتع بالكفاءة[1] والمقدرة والحكمة. وقد تحدث ادوارد جراي في مجلس العموم البريطاني مدافعاً عن هذا التعيين إذ قال أنه من المسلم به تقريباً بأن الفيلد مارشال كتشنر الرجل الوحيد الذي يستطيع أن يتقلد مقاليد هذا المنصب في معطيات الظرف الحالي. إنها وظيفة مدنية وأنه على ثقة بأن الخصال التي يتمتع بها كتشنر من علمه وخبرته بشئون مصر ونزاهته ومقدرته فإن كل هذه الصفات تؤهله لينال ثقة عامة الناس به وقد أظهر مقدرة عظيمة ليس فقط كرجل عسكري. وتقلد أي منصب في مصر صعب لمن يشغله إلى حد بعيد كما يعرف كل الناس لأنه يتطلب مقدرة علمية خاصة وفيرة وصفات خاصة. ولا أعرف أحد لديه تلك الصفات في أعلى مستواها كاللورد كتشنر[2].

عندما حضر كتشنر إلى مصر قدم أوراق اعتماده للخديوي عباس وألقى خطبة طويلة قال فيها (سأسير على سعادة مصر) وقد أعتبر المؤرخ المصري عبد الرحمن الرافعي هذه الكلمات بأنها أشبه (بخطبة العرش) وعرف بعض زعماء مصر الخطوط الأساسية في مهمة كتشنر فأسرعوا إليه في لندن قبل تعيينه يستميلونه إليهم ضد خصومهم السياسيين المصريين[3].

وأصبح أسلوب كتشنر في الحكم أقرب إلى كرومر منه إلى أسلوب غورست إذ قام بإضعاف وتخفيض دور الخديوي خصمه القديم وإدعاء النفوذ لمستشاريه

---

[1]WHEELER HAROLD.STORY OF LORD. KITCHENER.P.234.

2- اللورد كتشنر ولد 1850 وبعد تخرجه من الكلية العسكرية عين برتبة ملازم ثاني في سلاح المهندسين ثم عين حاكما لسواكن 1886-1888 ثم سردار للجيش المصري 1892وحاكما للهند 1909م ثم مندوبا ساميا لبريطانيا في مصر 1911م ثم وزيرا للحربية 1914-1916م وتوفي 1914م .

[3] محسن محمد. التاريخ المصري المعاصر من الوثائق البريطانية والأمريكية. دار المعارف 1969م. ص24.

البريطانيين وزاد أعدادهم وكانت هيمنته وسطوته الشخصية وهي سطوة شبه ملكية في طابعها أكبر من سطوة كرومر.[1]

وقد عرف كتشنر بميله إلى الاستقلال التام فيما بعهد إليه من المهام واشتهر بحب الظهور أمام الجماهير بمظهر المتفرد بالأمر ومن كانت هذه ميوله وعواطفه لا يرتاح بوجود شريك بجانبه ينازعه السلطة ويقاسمه فيها.

ومن هنا فقد تغلب على كل شئ، وقبض بيده على كل زمام. وأخذ يبت في كل أمر. وقد أوعز إلى الوزراء أن يخطبوا باسمه ويحمدوا أعماله ويقدموه إلى الشعب كحاكم متصرف يعمل ما يريد ويرجع إليه الفضل في جميع ما يصيب مصر والمصريين من خير.

فإنذوى الخديوي في قصر القبة مهتماً بشئونه الخاصة. ولم يعد يحضر إلى قصر عابدين إلا نادراً. وجلس كتشنر في قصر الدوبارة يأمر وينهي. ويدعو كبار الموظفين إليه ليزودهم بالتعليمات. شأن كل من يشعر بقوته. ولا يشعر بوجود منازع له ولا شريك.

ولذلك أطلق المؤرخون على هذه المرحلة اسم (سياسة التقاطع) لأن كل من الخديوي وكتشنر كان يتجنب بقدر المستطاع أن يتلقى مع الآخر في أي اجتماع.

وأتخذ كتشنر لنفسه لقب (صاحب الفخامة) وكان يسافر في قطار خاص. ويفتح له باب الخديوي ويقف له الجنود والضباط على جانبي الطريق عند مروره لتحيته. وتصدح أمامه الموسيقى بالسلام الإمبراطوري وتجرى له تشريفات على نمط تشريفات الخديوي وقد ازدحمت الوفود ببابه. وكان ينظر في الشكاوي والمطالب التي تقدم إليه ويفصل فيها على جناح السرعة. وجملة القول أنه أتخذ لنفسه كل مظاهر الملك والسلطان. قالت صحيفة نيو ستيتمان الإنجليزية (أنه يدير هذه البلاد لا من وراء الستار. ولكن جهراً وعلانية كأنه ملك شرقي مطلق الإرادة لا ترد له كلمة ولا يدانيه أحد وتجد في عناوين الجرائد ما يدل على أن المظهر الذي يريد اللورد كتشنر أن يظهر فيه مقصود فإنك ترى مثل هذه العناوين.

---

[1] المصدر نفسه ص 24.

مشروع اللورد كتشنر بشأن المصارف. مشروع اللورد كتشنر بشأن الأراضي. مشروع كتشنر في الأوقاف. اللورد كتشنر والنقابات الزراعية قانون اللورد كتشنر بشأن الخمسة أفدنة[1] وهي لا تذكر شيئاً عن الحكومة ثم قالت الصحيفة المذكورة (لا يبرح عن الأذهان أن شئون الأمم لا تدار إلى ما شاء الله كما تدار شئون الجيش في أيام الحرب لأن الاتوقراطية أو تقراطية سواء كان الحاكم صالحاً أو طالحاً[(2)].

لم تكن إصلاحات كتشنر بعيدة عن اهتمامات الخديوي لأنه منذ وصوله إلى مصر اهتم بترقية وتطوير البلاد لأنه كان متأثراً بإصلاحات محمد علي وجده إسماعيل لهذا كانت مهمة كتشنر في مصر كما قال هو تحسين حال الفقير وإدخال الإصلاح المناسب لحال البلاد والمطابق لطبائع الشعب المصري التي لا تتغير في يوم أو جيل لهذا رأي أن التطور في المستقبل لعدد كبير من الشعب في مصر يعتمد على تحسينالزراعة وترقية وسائلها فمصر كبلد زراعي تفتقر للصناعة وتعتمد على زراعة القطن وتصديره فلذلك كان الحجر الأساسي لسياسة كتشنر ترقية الزراعة والاهتمام بها وحماية المزارعين لأن كل شيء يعتمد عليهم. لذلك أصدر قانونين على قدر من الأهمية[(3)]

القانون الأول باسم الخمسة أفدنة قانون حمى المزارع الفقير الذي يملك خمسة أفدنه من تحت طائلة مصادرة ملكيته وأرضه. والقانون الثاني أسس نظاماً للمحاكم المحلية عرفت بالمحاكم الكانتونية لخدمة حاجات المزارعين[(4)].

إلا أن الأثرياء والاقتصاديين اعترضوا بشدة على قانون الخمسة أفدنة كما أعترض والمحامون على هذا الإصلاح. لكن كتشنر كان سعيداً لأنه تغلب بشدة على المصالح الأنانية الغربية للمرابين والمحامين المحليين كما حارب لنقل الفلاحين المسحوقين إلى طبقة محافظة آمنة مستقرة وقد تحامل ضد المحامين وبشدة كما تحامل ضد أثرياء المدن الذين تسربوا من الخارج لداخل مصر على أثر الوجود البريطاني.

---

[1] أحمد شفيق مصدر سابق، ص158-159.

(2)Philip Mangus kitchener.portrat OFimperialism London p261.

(3)ibid. P.261

(4) الإهرام ، فبراير 1912 م .

وقد أخبر كتشنر جراي وزير الخارجية في 22 مارس 1913م بأن أولئك الجشعين الذين احتموا بامتيازاتهم وتمتعوا برؤوس أموالهم كالأوروبيين تفرقوا خلال البلاد ويديرون أموالهم في البنوك وقد احتالوا على المصريين الذين اعتادوا من زمن قديم على عادة متأصلة فيهم وهي صرف كثير من المال في الاحتفالات مثل الزواج باقتراض تلك الأموال بالرهن من المرابين لذلك. بذل كتشنر جهداً كبيراً[1] لتشجيع المزارعين على التوفير بإنشاء بنوك الادخار وأصدر مرسوماً يشدد العقوبات بأن لا تقدم قروض للمزارعين بواسطة المرابين بنسبة عالية سنوياً بأكثر من 3% كما أقام مشروعاً لتنظيف وتجفيف المستنقعات في الدلتا وشجع على زراعة القطن وأنشأ مراكز لتجميع وتخزين محصول القطن. كما عين عدد من القابلات لخدمة القرى المصرية. لكن العمل الأفضل الذي سوف يظل مذكوراً به دائماً كان المشروع العملاق لشبكة تصريف المياه وإصلاح الأراضي هذا المشروع المكلف الذي اعترض عليه بشدة بالنيابة عن حاملي المستندات الأجانب[2] بول هارفي paule Harvy المستشار المالي لحكومة مصر وكتشنر الذي يحمل حقداً قديماً على وزارة المالية وجد حلا له بأن طلب من هارفي تقديم استقالته من خدمة الحكومة المصرية لأنه لا يتحمل أي معارضة لذا قام بتعيين إدوارد سيسل Lord Edward Cecil مستشاراً مالياً بدلاً من هارفي لأنه يعرف أن سيسل سيطيعه بدون إبداء أي سؤال أو اعتراض بعد ذلك قام كتشنر برحلة تفقدية لزيارات المديريات ولتفتيش شبكة تصريف المياه وقد وجد ترحيباً من الفلاحين الذين كتبوا على لافتات رفعوها شعار (مرحباً بكتشنر صديق الفلاحين)(2).

وبالإضافة إلى تلك الاصطلاحات المفيدة فقد أجبر كتشنر حكومته على بذل المال لإصلاح الطرق والكباري والإنارة والسكة حديد والمستشفيات والمحافظة على الآثار المصرية القديمة وفي نفس الوقت واصل بقوة وثبات العمل العظيم في تعلية خزان أسوان لزيادة التخزين لأعلى مستوى لزراعة الأراضي الزراعية

1 Ibid.p.266.

(2) Ibid.p.267.

وتحسباً لفترة الجفاف. وبنى عدد من الحصون وعلى طول قناة السويس وأمر بأعداد خطط لوضع سدود على طول عبر النيل الأبيض وراقب باهتمام بالغ العمل في كلية غردون التذكارية لأنه كان عدواً للجهل وعلى اعتقاد تام بفائدة أثر التعليم[1].

كان كتشنر يقضي معظم يومه لمقابلة زواره وكذلك المترددين عليه وقد بذل جهداً كبيراً مقدراً ومنفتحاً على كل الناس بدون اعتبار لطبقة أو مرتبة من الناس على الإطلاق ووجدت تلك السياسية الاستحسان من كل الناس ما عدا الخديوي.

لقد وجد الناس مزايا في الحكم الاستبدادي أي لأنهم نالوا شيئاً من مطالبهم مباشرة من السلطة العليا التي حرموا منها تحت حكم غورست[2].

حماية المزارعين من جشع التجار:-

لقد كانت أهم المزايا التي وجدها المزارعون من حكم كتشنر هو حمايتهم من جشع التجار فيما يختص ببيع أقطانهم ويقول كتشنر في هذا الصدد في تقريره 1913 أنه تم إنشاء حلقات (مراكز) لبيع الأقطان لأن صغار الفلاحين ظلموا لأسباب مختلفة عند بيع أقطانهم وأهم الأسباب التي أدت إلى إنشاء هذه المراكز تعرضهم لخداع بعض التجار الذين لا يراعون الذمة ولخداع العملاء الذين يشترون القطن بإخفاء سعر السوق وينقصون شيئاً كثيراً من وزن كل شوال ويزيدون التكلفة في نقل القطن وبتعيين درجته وبالسمسرة وأقبح من ذلك كله موازينهم التي يمكن التلاعب فيها ويعرف الفلاحون ذلك ولكنهم لا يستطيعون إثباته فيقابلون الغش بالغش لتعويض ما خسروه وذلك بأن يضعوا الطوب والرمل في أكياس القطن ويبلوه بالماء لكي يزيدوا وزنه لهذا أنشئت في العام الماضي 1912 (مراكز) في كل الجهات التي تزرع فها القطن لحماية صغار المزارعين من أساليب الغش تم البيع والشراء في (مراكز) معلومة بأسلوب منظم وقد أنشأت حتى الآن 92 مركزاً. وإذا حدث ارتفاع أو هبوط في أسعار القطن بأكثر من خمسة قروش يأتي تلغراف في الصباح بأخر سعر ويعلق الإعلان بتغيير السعر زد على ذلك أن البنك الأهلي المصري في الإسكندرية يرسل نشرة كل يوم بعد الظهر يذكر فيها أخر أنباء ميناء البصل بخصوص السعر لكل

---

[1] Philip Magnus.op.cit,p.234.
2 wheeler.op.cit.p.268.

أصناف القطن والبذرة وتعلق هذه النشرة في مكان تسهل رؤيتها فيه فيتيسر لكل فلاح صغير في القطر أن يعلم ما هي أسعار القطن الأخيرة في الإسكندرية فلا يضطر أن يعتمد على معلومات يأخذها من أناس لهم أغراض ويظهر في تقارير 1912 أن 185000 من الملاك جلبوا 593000 قنطاراً من القطن إلى هذه المراكز وأن الرسوم التي جمعتها هذه المراكز بلغت 2700جنيه وفي أخر ديسمبر سيدخل إلى هذه المراكز جانب كبير من القطن في الجهات السفلى من الوجه البحري وقد وفت هذه المراكز أهم الأغراض المطلوبة منها وهو مساعدة صغار الفلاحين على بيع أقطانهم من غير أن يخدعوا[1]. وأن كان أكثرها لم ينجح النجاح التام إذا نظر إليها من ناحية المال. ودخول أكثر من نصف مليون قنطار إلى هذه المراكز في بداية عملها لا يدل على الفشل مطلقاً ولا سيما وأن نصف موسم القطن المصري على الأقل يباع قبل أن يجمع فيؤخذ فوراً إلى المخازن أو إلى معامل الحلج وقد صادف هذا المشروع مقاومة شديدة من صغار التجار ومن القبانية ولكن جاءت رسائل من كبار تجار القطن تدل على أن هؤلاء التجار الأمناء رحبوا بهذا المشروع لأنه مهد السبيل لهم على منافسة التجار الذين لا يراعون الدقة في معاملاتهم وقد ساعد هذا المشروع جماعة كبيرة من ممثلي تجار القطن في البلاد مساعدة فعلية[2].

اهتمام كتشنر بالتعليم:-

في حديث لمراسل جريد المورتز بوست الإنجليزية ذكر كتشنر أن البلاد في حاجة شديدة إلى تحسين حال التعليم وقال أن الذي اعلمه أن المصريين في ظمأ شديد إلى توفير التعليم والمعارف بينهم وعملنا على أن نزيد عدد المدارس وأن نضمن أن يكون كل مصري قارئاً وكاتباً ومحاسباً. ولكننا لن نرتكب خطأ في أخذ الفلاح من الحقول وجعله افتديا ليلبس الطربوش ويطوف في البلدة مهملاً العمل في حقله وبهذا سنقسم يومه (منتصف النهار في المدرسة والنصف الأخر في الحقل- هذه هي خطتنا في نشر التعليم وسيرى الجمهور أننا سنكون مدققين في تقسيم الوقت على هذا النحو

(1) الأهرام ، 1913م
(2) المصدر نفسه .

وعلى غير هذا الأسلوب يكون تحسين المعارف لعنه لا بركه فيها وأما هذا المشروع فيحتاج إلى وقت وأموال ولكن من غير وضع خطة لا يتم شيء.[1]

تعليق مراسل شفيلد ديلي تلغراف:-

(بعد أن اختبرت البلاد هذا الاختبار لا أتردد في توقع رقي وفي عام في كل شأن من شئونها. ولولا وجود بعض المعرفة في البلاد ما كان أحد يثق بالتأثير الذي تركه كتشنر على الأهالي في الوقت القصير وذلك بشهادة الموظفين الذين تضطرهم واجباتهم أن يختلطوا بالأهالي القاطنين في الأرياف فضلاً عن الذين في المدن فإن الأخبار ترد من كل جهة عن حسن تصرف الأهالي وسلوكهم. وأما ما كان في الماضي من المقاومة العنيفة والمشاكسات فقد انتهت[2].

تعليق جريدة الأهرام:-

إذا صح ما قيل عن عزم كتشنر على أن يوجه اهتماماً خاصاً إلى توسيع نطاق المعارف في البلاد حتى يكون كل فرد قارئاً كاتباً صح القول أن المحتلين شرعوا منذ الآن بالإصلاح الحقيقي الذي أغفلوه في ربع القرن الفائت وكان إغفاله جناية منهم على البلاد. إننا نعلم أن التعليم هو المفتاح الوحيد لكل إصلاح وهو أساس لكل رقي ولأننا نعتقد أنه متى كان الشعب كله متعلماً سهل التفاهم بينه وبين المحتلين..

(وإنما يبقى النظر في هل يمكن لهذا المشروع الذي ينويه جناب اللورد لتوسيع نطاق التعليم مؤدياً إلى الغاية التي تتوخاها الأمة وتقتضيها مصلحتها أم أنه مشروع ناقص لا يحقق هدفه)[3].

التعليم الزراعي:-

يقول كتشنر في تقريره عن تقدم التعليم الزراعي 1912م فبلغ عدد تلاميذه 453مقابل 356 سنة 1911م وأنشأت مجالس المديريات مدارس زراعية تعرف بمدارس العزب في نجع حمادي والعياط وأمبابه وأضيفت أقسام زراعية ذات حقول

---

[1] الأهرام المصدر نفسه

[2] الأهرام. المصدر نفسه

[3] الأهرام. المصدر نفسه .

للتجارب إلى ستة كتاتيب بمديرية الشرقية ووضعت أيضاً مشروعات لمدارس زراعية أخرى وساعدت المصلحة في ذلك أما بإظهار مواطن التحسين والإصلاح فيها أو برسم خطة العمل بها) وهي المدرسة الزراعية المتوسطة في شبين الكوم وقد تقدم البناء فيها كثيراً. ومدرسة عزبة في المنصورة ومدارس أخرى بمديرية الغربية ومديرية أسيوط ومديرية الجيزة. فالتعليم الزراعي الأولى جار على قدم وساق حتى لم يعد يتيسر تدبير العدد الكافي من المعلمين للتعليم في مدارسة فأصاب مدارس العزب العطل من جراء ذلك. وبلغ عدد تلاميذ مدرسة الزراعة المتوسطة في مشتهر 84 تلميذاً وزيدت الفصول لتسع للذين يطلبون الدخول إليها وعددهم في ازدياد دائم.[1]

وتم ترقية مدرسة الزراعة في الجيزة رسمياً إلى مستوى الكليات العالية وبلغ عدد تلاميذها 183 منهم 23 سيمتحنون الدبلوم 1912م وتم تعيين معلمين من تلاميذها السابقين بعد أن أكملا تعليمهم في إنجلترا أحدهما مدرس في الزراعة والآخر مساعد في علمي الحيوان والحشرات وتم إعداد حديقة نباتية لها وإدخال نظم جديدة في قسم الألبان وإدخال مادة تربية الدجاج[2].

التعليم الصناعي:-

بلغ عدد المدارس الصناعية الآن في 1912م 23 مدرسة وعدد تلاميذها 3177 مقابل 21 مدرسة و2953 تلميذاً سنة 1911 فسنين الدراسة في هذه المدارس تعادل سنين الدراسة في مدارس الصناعة والورش ومنها ثلاث مدارس وهي ورشة بولاق وورشة أسيوط ومدرسة منصورة الصناعية تحت إدارة موظفي مصلحة الصناعة وعدد التلاميذ فيها 273 تلميذاً.[3] وهذه المدارس كلها حققت نتائج طيبة فزاد طلب الالتحاق بها كما زاد استخدام المصانع لخريجيها فزادت منتجاتها الصناعية التي أتقنها هؤلاء الخريجين[4]

(1) نفس المصدر .
(2) الأهرام. نفس المصدر.
(3) المصدر نفسه .
(4) المصدر نفسه .

عدد التلاميذ في ورشة أسيوط وأنواع الحرف فيها:-

الحرفة	التلاميذ
التجارة	62
الهندسة الميكانيكية	55
صناعة السروج	34
صناعة الأدوات المعدنية	15
صناعة البساط والسجادات	15

وقد قامت إدارة التعليم الصناعي بتفتيش 83 مدرسة صناعية تابعة لمجالس المديريات وتمنحها إعانات أيضاً وقد تم تعيين مفتش إنجليزي في الصناعة الفنية. ووظيفته تعليم التلاميذ الأشكال الهندسية والرسم واستخدام الألوان وتم زيادة الفصول في مدرسة بولاق لأن طلب الدخول إليها زاد عن سنة 1912 زيادة لم يسبق لها مثيل وهي من المدارس المتوسطة وتديرها إدارة التعليم الصناعي وعدد تلاميذها 224 مقابل 186 سنة 1911م وقد نال 25 من تلاميذها الدبلوم في السنة الماضية أما الذين لم يوفقوا فقد تم استيعابه في أشغال هندسية أخرى. وقد بلغ عدد تلاميذ مدرسة الهندسة في الجيزة وهي في مصافي الكليات العليا 166 تلميذاً. فالتعليم فيها على مستوى راقي في الصناعة في هذا القطر وقد نجح 27 تلميذاً في أمتحلن الدبلوم 1912م ووظفوا بعد ذلك في وظائف مختلفة وقد ذكر في تقرير الامتحان أن الدرجات كانت عالية ولكن التلاميذ ميالون للحفظ ويعتمدون على الكتب أكثرها مما هو مطلوب لهذا سيتم توجيههم إلى التمارين وإلى المسائل العملية التي تنمي الإدراك العقلي وقوة الابتكار[1].

مدرسة الفن:-

عدد تلاميذ هذه المدرسة 501 تلميذاً وهي التي عهد دولة البرنس يوسف كمال بإدارتها إلى إدارة التعليم الصناعي ودولته يقوم بالإنفاق عليها وأيضاً قام بإرسال أحد تلاميذها إلى مدرسة الفنون الجميلة بباريس. وقد وضعت لهذه المدرسة

[1] الأهرام المصدر نفسه 1913.

في السنة الماضية قوانين جديدة بحيث يدرس سنتين دراسة عامة وبعد ذلك يتخصص في الزخرفة أو التصوير أو النحت أو المعمار.

التعليم التجاري:-

تمت زيادة الفصول الليلية التي أنشأتها إدارة التعليم في مصر والإسكندرية لتعليم مبادئ التجارة وفي نهاية العام بلغ الذين جلسوا للامتحان حوالي 888 تلميذاً والذين نجح منهم في الامتحان 700 والمرجح أن مجالس المديريات تهتم بأمر هذا التعليم أيضاً. وقد تم توسيع مدرسة المحاسبة التي أسست سنة 1911 وقد زيد عدد المدرسين وقد ضم إليهم خبيران في العلوم التجارية أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي والمدرسة تضم قسمان قسم عالي المستوى والآخر متوسط وبلغ عدد التلاميذ حوالي 270 تلميذاً 1912م وفيها تعليم الأعمال المكتبية ومن ضمن ذلك تعليم التلاميذ الآلة الكاتبة العربية [1]

تعليم المعلمين:-

في سنة 1912 انتقلت مدارس تعليم معلمي الكتاتيب في المنصورة والزقازيق وقليوب والفيوم إلى مجالس المديريات في تلك البلاد بناء على اتفاق وزارة بين المعارف ومجالس المديريات. ففي سوى المدرسة السنيه ومدرسة بولاق لتعليم المعلمات ستتولى نظارة المعارف أمر ثلاث مدارس فقط لتعليم المعلمين وهي مدرسة عبد العزيز لتعليم معلمي الكتاتيب في القاهرة والمدرسة الخديوية لتعليم المعلمين من الأفندية والمدرسة النصرية لتعليم المعلمين من الشيوخ وهاتان المدرستان وسعت الفصول في السنة الماضية وقبلت خمسة وعشرون تلميذاً من تلامذة المدرسة الخديوية وقد استوعبت الوزارة جميع الخريجين ولكن ينتظر في 1913 وما بعدها أن يزيد عدد الخريجين من المعلمين من مدارس تعليم المعلمين عن حاجة وزارة المعارف ويمكن إلحاقهم في مدارس المديريات والمدارس الخاصة[2]

---

[1] المصدر نفسه .

[2] المصدر نفسه .

وقد وسعت مدرسة النصرية لهذه الغاية إذ أن مدارس وزارة المعارف اكتفت الآن من معلمي اللغة العربية الأكفاء[1].

توظيف وتأهيل الخريجين:-

يقول كتشنر في تقريره لا يجد الخريجون الذين يتخرجون من هذه المدارس صعوبة في الحصول على وظيفة فقد قبلت نظارة الأشغال العمومية كل الذين تخرجوا من مدرسة المهند سخانه (الهندسة) وعينتهم مساعدين مهندسين أو معماريين وكل التلاميذ السابقين الذين تخرجوا من مدرسة الزراعة في الجيزة ثم تعيينهم أيضاً كما ازداد الطلب على الباقين بعدما أصبحت الحاجة ملحة بعد أن طلبوا معلمين للمدارس الزراعية الجديدة وكذلك تم تعيين الخريجين من مدرسة الصنائع في بولاق في الأشغال الخاصة[2].

ومن الواضح أنه على مر الأيام يزداد عدد المدارس وكذلك يزداد عدد الخريجين الذين يتخرجون منها سنوياً ويطالبون بالعمل لكن الحكومة لا تستطيع أن تجد لهم وظائف. لأن الغرض من التعليم الصناعي لا يقتصر على سد حاجة الحكومة فقط مهما كان ذلك مهماً بالذات بل يقصد به أيضاً مساعدة الأفراد على تحصيل رزقهم خارج المصالح الحكومية. فالغرض من المدارس الصناعية هو إعداد تلامذتها للحرف ومن المدارس الزراعية تعليم الأحداث والذين يعملون بعد ذلك في أراضيهم أو يعملون في وظائف ثانوية في أراضي غيرهم. والغرض من المدارس التجارية التي أنشئت حديثاً أعداد المصريين للاشتراك بتعيين أكبر في وظائف شئون المال في بلادهم (3).

ولعل خدمة الحكومة كانت تعتبر فيما مضى الغاية الوحيدة والمقصودة من التعليم أما الآن إذا كانوا أصحاب كفاءة مقدرة يستطيعون أن يكسبوا أرزاقهم من وظائف ومهن أخرى بعيدة عن المصالح الحكومية(4)

---

[1] المصدر نفسه..
[2] الاهرام المصدر السابق.
(3) المصدر نسه
(4) المصدر نفسه .

الجمعية التشريعية:-

ظل النظام شبه النيابي الذي أوجده دوفرين منذ مايو 1883م قائماً حتى مايو 1913م أي انه ظل ما يقرب من ثلاثين عاماً*.

الواقع أن الإنجليز حاولوا إيهام المصريين بتعديل ذلك النظام عدة مرات ولكنها كانت تعديلات شكلية حملت ألفاظاً عديدة مثل مشاركة الأمة مع الحكومة أو توسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين ومجالس المديريات أو علانية جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وغيرها من التعديلات وبعد وفاة عورست في سبتمبر 1911م ومجي كتشنر تغيرت سياسة الوفاق التي اتبعها غورست مع الخديوي عباس وكان من نتائج هذه السياسة تغيير أو إلغاء كتشنر نظام المجلسين لمجلس واحد هو الجمعية التشريعية*.

لا شك أن هناك أهداف جعلت كتشنر يتخلى عن نظام المجلسين ويمكن إجمال تلك العوامل فيما يأتي:-

أ- الظهور بمظهر الاستجابة للمطالبين بالدستور سواء كان هؤلاء المطالبون من داخل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية أو من خارجها خاصة وأن كتشنر كان قد عرف أن المطالبة بالدستور لست في الطبقات العليا إلا نوبه عارضة لا حاجة لعلاجها أكثر من الصبر عليها وهي في الطبقات الفقيرة صيحه جوفاء خالية من كل معنى، كما كان يعتبر الدن غورست وإنما هي منتشرة بين صغار الفلاحين والطبقة المتوسطة ويجب امتصاصها بأي صورة فكان اعتماده في تغييره على طبقة صغار الفلاحين الزراعيين الذين عقد عليه أماله في مستقبل مصر(1).

ب- الذي ابتغاه كتشنر من وراء ايجاده للجمعية التشريعية هو ضرب التخالف الذي كان قائماً بين كبار الملاك وبين الأحزاب في المجلسين السابقين. وإن لم يكن هناك تمثيل للأحزاب بالمعنى المفهوم. ولكن كان المقصود من ذلك أنه قد وجد أعضاء في الهيئتين من مؤسسي الأحزاب خلال تلك الفترة ومن ثم فإن كتشنر كان متصوراً أنه

---

* تمت انتخابات الجمعية التشريعية في 13 ديسمبر 1913م

* في 30 يونيو 1913م صدر قرار حل للمجلس والجمعية العمومية .

(1) د. سعيدة محمد حسني ، المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ، 1882 م - 1914م ، الهيئة العامة للكتاب ، 1990م ص ، 143- 144 ، 145 .

بإدماجه المجلسين في مجلس واحد متمثل في الجمعية التشريعية سيقضى على الزعامات التي كانت تسيطر على هذين المجلسين[1]. وبذا يمكن السيطرة على المجلس الجديد وتطويعه وعلى ذلك فإن الجمعية التشريعية لم تكن إلا ميلاداً جديداً لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية بمعنى أن سلطاتها ظلت كما كانت سلطات المجلسين السابقين استشارية والتغيير لم يأت إلا في الشكل فقط ويؤكد ذلك ما ذكره كتشنر في تقريره السنوي سنة 1914م من أنه ليس هناك حكومة غبية إلى الحد الذي إذا ثبت في أن مجلس استشاري كالجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين عاجزين عن القيام بوظائفه بشكل معقول بإعطائه مزيداً من السلطات ومن ثم وضح هدف كتشنر من إيجاد مجلس واحد ليحل محله أو يقوم بما كان يقوم به المجلسان السابقان ولكن حرص الأحزاب السياسية وقت ذاك على ترشيح أنصارها في انتخابات الجمعية التشريعية 1913م بهدف إيجاد جبهة معارضة داخل هذه الجمعية قد حال دون تحقيق هدف كتشنر من حل المجلسين السابقين ويؤكد ذلك أنه من بين ستة وستين عضواً في الجمعية التشريعية يفوز تسعة وأربعون من كبار الملاك الزراعيين واحد عشر من المثقفين بمعنى أن التحالف بين كبار الملاك والمثقفين الذي كان يخشاه كتشنر قد نجح وكان يمكن أن يؤدي خدمات جليلة للمصريين لولا قصر عمر الجمعية التشريعية إذ أنها لم تنعقد سوى دور تشريعي واحد مدته خمسة أشهر فقط وذلك بسبب قيام الحرب العالمية الأولى وما تعرضت له مصر من اضطرابات انعكست على الحياة العامة المصرية[2].

وزارة حسين رشدي:-

على الرغم من النجاحات التي حققها كتشنر إلا أن الأمور لم تمضي معه على نحو مرضي مع احتمال أن أيامه أصبحت محدودة وقد تشاجر مع رئيس محمد سعيد الذي اختاره بنفسه وخدم معه مدة طويلة فتلقى جزاءه على الرغم أنه لم يكن فاشلاً في التعاون مع دار الوكالة البريطانية إلا أنه لم يكن ذو فاعلية وقد تعرض للتآمر

---

[1] د. كنوره. سعيده محمد حسني. المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني1882- 1914. الهيئة العامة للكتاب 1990م، ص143-144-145.

[2] المصدر السابق نفسه.

وكانت تعوزه اللباقة في اجتماعات مجلس الوزراء لذلك لم يرى كتشنر أن يقف بجانبه لهذا سقطت وزارة محمد سعيد.[1]

وقد عمل الخديوي بشده على منع تعيين عدوه مصطفى فهمي بعد سقوط وزارة محمد سعيد إلا أن مصطفى فهمي كان مدعوماً من كتشنر ولكن صحته لم تكن تساعده إلا أن طبيبة سمح له أن يتقلد رئاسة الوزارة بدون إضافة وزارة أخرى عليها وعلى هذا الفهم بدأ يعمل على تشكيل الوزارة ولكنه اندهش حينما قرأ في الجازيت Gazette الجريدة الرسمية أنه تم تعيين حسين رشدي لرئاسة الوزراء وأعلن رسمياً وتؤكد الحقائق بأن كتشنر على الرغم من أنه استسلم لرغبات الخديوي فيما يتعلق بمحمد سعيد رغب أن يحتفظ في الوزارة بوزيرين آخرين أحداهما على الأقل يعتبر مشكوك فيه ومكروه وهو حشمت باشا الذي يكرهه الخديوي. لكنه لم يبرهن أنه غير مقبول من عامة الناس. والآخر هو محب باشا على الرغم من أنه رجل بارع إلى حد بعيد لكنه كان فاسداً ومصطفى باشا كان غير مستعد أن يقبل هذين الشخصين[2] في وزارته وعندما ألح عليه كتشنر انزوى في مقر إقامته بالأقصر فكان أن ذهب إليه رسول موضع ثقة هو ستورس. Mr.storrs من القنصل العام ليتوسل إليه بضرورة الموافقة على ضم حشمت ومحب لكن مصطفى فهمي كان حازماً حتى مع هذا الموفد الذي كان معروفاً بقوته على الإقناع. عند هذا تخلى كتشنر عن حشمت وضم محب وكانت خطوته التالية أن يجد رئيساً للوزارة وتحت هذه الظروف لم تكن الأمور سهلة وانه كان من حسن الحظ عند هذا المعترك أو هذه النقطة أن قبل نصيحة صادقة وعرض الوزارة على حسين رشدي .

وكانت وزارة حسين رشدي تتكون من الوزراء الآتية أسماءهم:-

1- حسين رشدي للرئاسة والداخلية.

2- محمد محب باشا لوزارة المعارف العمومية.

3- يوسف وهبه باشا لوزارة الأوقاف.

4- عدلي يكن باشا لوزارة الخارجية.

---

[1] المصدر نفسه ص 174.

[2] المصدر نفسه ص 174.

5- عبد الخالق ثروت باشا لوزارة الحقانية (العدل).
6- إسماعيل صدقي باشا لوزارة الزراعة.[1]

علاقة كتشنر بعباس:-

كانت علاقات كتشنر بالخديوي عباس سيئة لأن عباس لم ينس إهانة حادثة الحدود 1894 عندما أزله كتشنر وعانى الخديوي نفسياً وكان صعباً عليه الإهانة.

وكان الخديوي عباس يملك أرضاً زراعية غرب الإسكندرية فأراد أن يربط هذه الأرض بالإسكندرية بواسطة سكة حديد (فقدمت له مصلحة السكة حديد بعض ما عندها من الأدوات المستعملة اللازمة لهذه السكة بثمن قليل وكذلك أرسلت له وزارة الداخلية جماعة من المحكوم عليه بالسجن ليساعدوه في مدها وقد ترك الإنجليز السكة للخديوي ليلهو بها عن مناوأتهم وفضلاً عن ذلك كان الخديوي يشغل حرسه الخاص بها[2].

وكان الخديوي يدير هذه السكة لحسابه الخاص فخسر خسارة كبيرة وحينئذ فكر في بيعها لشركة إيطالية بعد غزو إيطاليا لليبيا. فعارض كتشنر في ذلك وهدد بخلع الخديوي الذي لم يجد مفراً من التراجع وطلب من الحكومة المصرية أن تشتريها فعارض كتشنر كذلك فوسط الخديوي رئيس الوزراء محمد سعيد باشا لإقناع كتشنر بإجابة طلبه واعداً بتحسين سيره في المستقبل فوافق كتشنر وتسلمت الحكومة السكة الحديدية نظير مبلغ 390 ألف جنيه مصري دفعتها للخديوي[3] .

جمع الخديوي عباس ثروة طائلة بإدارته لأموال الأوقاف التي كانت تحت إدارته وكذلك بجمع الأموال أيضاً بمنحه النياشين ليدعم بها حزبه. وقد شعرت بريطانيا منذ وقت بضرورة وضع رقابة على الخديوي كما أن الدستور الجديد الذي تم وضعه سيرتضي الوطنيين ويعترض على سلطة الخديوي وأيضاً تأسيس الجمعية التشريعية وكان الخديوي على عداء مستحكم معها وكانت أول ضربه خطيرة مؤثرة توجه للخديوي. أما الضربة الثانية: فكانت انتخاب عدوه سعد زغلول كنائب لرئيس

---

(1) محمد سيد كيلاني ، مصدر سابق ، ص 177.
(2) lord lioyd . Egypt Since Cormer .Imperialsm and co. limited 1933 .P.172-173
(3) محمد سيد كيلاني ، مصدر سابق .

الجمعية التشريعية عدم رضي الخديوي عنه.وتقلصت هزه المصادر بعد نزع كتشنر إدارة الأوقاف من يد الخديوي عباس وحرمه وهكذا تم قطع المصادر المالية عن الخديوي عباس بقانون إصلاح الوقف. ثم أسس وزارة الأوقاف وعين أحمد حشمت باشا وزيراً[1] للأوقاف وفي 21 نوفمبر 1913 صدر الأمر بتأليف مجلس أعلى لوزارة الأوقاف من وزير رئيساً ومن شيخ الجامع الأزهر والمفتي وثلاثة أعضاء آخرين وأن تكون ميزانية وزارة الأوقاف فاعلة بمقتضى إرادة خديوية أي بأمر من الخديوي بناء على طلب وزير الأوقاف وموافقة المجلس الأعلى وبعد أخذ رأي الجمعية التشريعية . وثم تعيين كل من يحيي إبراهيم باشا وحسين واصف باشا المهندس وإسماعيل حسين باشا أعضاء في المجلس الأعلى[2].

هكذا تم تقليص دور عباس سياسياً بتكوين الجمعية التشريعية ومالياً في منعه من أموال الأوقاف.

وفي 1913 استشار كرومر في أفضل طريقة لعزل عاهل مصر. ورد كرومر في 30 يوليو 1913:

(أني استنتجت مما قلته بالأمس بأنك الآن على وشك الاصطدام بالخديوي وهذا ما سيحدث بالتأكيد تماماً وعلاوة على ذلك أنك تعتقد وبالأحرى تميل وتذهب بعيداً وتقول أنه يجب أن يعزل وأن يحل ابنه بدلاً عنه. ولن يكون كافياً تقديم أي تبرير للرأي العام بعد العزل وعلى الرغم من ضعف شخصية الخديوي وعدم شعبيته إلا أنه سوف يكتسب عطفاً عاماً من المجموعات الوطنية البغيضة)[3].

لكن ما كان يفكر فيه كتشنر أن عزل الخديوي خطوة أولى في طريق جديد لعظمة الأمبراطورية البريطانية لأنه أراد أن يلغي السيادة الإسمية لتركيا على مصر وتعيين مجلس استشاري يدير شئون مصر المالية وأراد أن يلحق مصر ببريطانيا وتكوين سيادة جديدة لمصر والسودان. وأراد قبل كل شيء أن يلغي سلطة الامتيازات الأجنبية في مصر التي تمثل حاجزاً لتقدم مصر نحو كيان الحكم الذاتي لأنها أعطت

1Ernest Bunn Egypt,.Lodon.1927.p.196.

[2] أحمد شفيق. مصدر سابق، ص298.

(3) احمد شفيق المصدر نفسه .

الأجانب امتيازات كبيرة وإعفاءات في مجال الضرائب المستحقه وفي يوليو 1913 حذر كرومر كتشنر (بأن مسألة الامتيازات مشكلة معقدة تقريباً وليس هناك سبب يفترض بأن الحاق مصر ببريطانيا سوف يحل مسألة الامتيازات نهائياً وأضاف كرومر بأن القرى الأجنبية سوف لن توافق طوعاً إلغاء حقوقها المكتسبة بموجب المعاهدة حتى لو تم احلال مجلس استشاري لصندوق الدين الذي سوف يقاوم بشدة لأن هذا المجلس سيضع قوة السلطة التشريعية في يده أما مسألة الحاق إو ضم مصر لبريطانيا غالباً ما تم دراسته في وزارة الخارجية البريطانية لكن كتشنر استخف بتأثير اقتراحاته على شعور المسلمين على نطاق العالم وكذلك بالإضافة على شعور الليبراليين في بريطانيا وعلى العلاقات التركية البريطانية وعلى القوى الآخرى.[1]

وعلى الرغم من تلك النصيحة التي أبداها كرومر له فقد أخبر أدوارد جراي (وزير الخارجية في تقريره السنوي الأخير في 28 مارس 1914 أن مسألة الإمتيازات [*1]الأجنبية في حاجة أن تواجه بحزم وخلاف ذلك لا استطيع أن أرى تأثير أي تحسينات جذرية في وضع الأخطاء الموجودة في نظام الامتيازات الأجنبية لتعديل أساس هذا النظام فقد طالبنا به في تقرير أصدرناه من هذه الوكالة منذ عدة سنوات مضت وأنه من المؤمل أن حل هذه المشكلة إن لم يكن الآن فلا يجب أن يتأخر لوقت طويل وقبل مغادرته للقاهرة في 1914 إلى إنجلترا في إجازته السنوية شكل لجنة خاصة لدراسة مشكلة الامتيازات الأجنبية وحاول عن قصد أن يجبر الحكومة البريطانية ان تفكر بجديه لبداية الحاق أو ضم مصر لبريطانيا بعد إصدار إنذار أخير للخديوي[2].

الخديوي يرغب في التنازل عن العرش:-

لما اشتد الخلاف بين رجال الحكومة الإنجليزية بمصر والخديوي لم يستطع صبراً على ذلك وأراد أن يتخلص من عداوتهم وجفائهم له. خصوصاً بعد بدء تهديدات كتشنر المتوالية ففكر أن يتخلص من هذه المتاعب وقال الخديوي (كنت أشعر في أوائل

---

[1]ibid.p274.

* الامتيازات الأجنبية ظهرت في حوالي القرن السادس عشر بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية على أساس تنظيم إقامة الأجانب في الولايات العثمانية حفاظاً على قيم المجتمع الإسلامي ولكن مع ازدياد ضعف الدولة حولها الأوروبيون إلى امتيازات أعفتهم من الضرائب وسمحت لهم بتكوين قوات عسكرية

2 Magnus.op.cit,p.274.

توليتي الحكم وما لاقيته من الصعاب. أن مدى حكمى قد لا يزيد عن مدى حكم جدي إسماعيل. غير أن حكمي لا يزال إلى هذا اليوم. وزادت متاعبي. وأني أفكر في كيف اتخلص منها) [1].

لذلك أرسل الخديوي إلى لندن الدكتور فارس نمر صاحب المقطم الذي قابل سلبي سكرتير وزير الخارجية الذي قال له (لو أن الخديوي تنازل لولي عهده من تلقاء نفسه فإن بريطانيا لا تتأخر عن الاستجابة على ذلك.

وأخيرا نقل سلبي للدكتور فارس نمر أن طلب الخديوي وجد اهتماماً من المسئولين في الحكومة البريطانية وأنهم يرغبون في معرفة تفاصيل هذه المسألة. وطلب منه مذكرة بالتفصيل حتى ينظروا فيها ويروا أن كان الحل الذي يقترحه من الممكن تنفيذه. عند ذلك كتب الدكتور نمر المذكرة وشرح فيها ما سمعه من الخديوي وأنه إذا كانت وزارة الخارجية البريطانية تريد أن تتحقق من ذلك ففي الأماكن أن تسمعه من الخديوي نفسه.

وقد أوفد الخديوي أيضاً يوسف صديق باشا إلى لندن لعمل المساعي لمقابلة الخديوي للملك فلم يفلح أعلنت الحرب العالمية الأولى 1914 وبذلك لم يتمكن من مقابلة جراي وزير الخارجية وتسويه المسألة[2]

إعلان الحماية البريطانية على مصر وعزل الخديوي

وعود بريطانيا في بداية الاحتلال:-

قالت الملكة فيكتوريا ملكة بريطانياعند افتتاح مجلس العموم البريطاني سنة 1884م.

(قد كنت أمرت في الخريف الماضي بجلاء الجنود الإنجليز تماماً من مدينة القاهرة وبتقليل القوات المحتلة لهذا القطر وفقط بجمع كل ما تبقى بعد ذلك في ثغر الإسكندرية ولكن الجيش المصري الذي كان يدافع عن حقوق الخديوي في السودان انهزم في تلك الجهة ولذلك وجدت من الأنسب أن أسحب تلك الأوامر لا منع كل تأثير يحصل بعد تلك الكسرة ضد مصالح مصر وحفظ الأمن فيها وفضلاً عن تلك

---

(1) احمد شفيق ، مصدر سابق ، ص 329..

(2) المصدر نفسه . ص 329.

الحوادث المحزنة التي ما كانت في الحسبان وتأجيل نفاذ الأمر التي كنت اعطيتها فأنا أوكد لكم بأن غرضي من الاحتلال لم يزل كما قلته سابقاً[1].

وهذا الحديث من ملكة بريطانيا تبريراً لاستمرار الاحتلال البريطاني لمصر بعد الوعد الذي قطعته بريطانيا للدول الأوروبية بأنها ستنسحب من مصر في وقت وجيز بعد استقرار الأوضاع فيها. ويؤكد حديث ملكة بريطانيا قناعة كرومر الذي كان في شهر أكتوبر 1882 أي في بدء الاحتلال يقاوم بكل شده كل قائل بأن بريطانيا تنوي فرض الحماية على مصر أوانها تحلم بضم مصر إلى مستعمراتها مدعياً أنه العدو الألد لمثل هذه الأفكار[2].

وعند التوقيع في 25 يوليو 1882 باستانبول تعهدت بريطانيا فيها. أنها لا تبحث مطلقاً على أن يكون لها في مصر أدنى امتياز أو امتياز خصوصي وفي فبراير 1883م صرح هارنجتون أنه يحتمل جلاء الجنود الإنجليز عن وادي النيل في ظرف ستة أشهر وفي شهر نوفمبر من تلك السنة أعلن غلادستون في البرلمان البريطاني بقرب الجلاء عن مدينة القاهرة الأمر الذي قابله المجلس بكل استحسان[3] ومع كل هذا فقد طلبت الدول من بريطانيا مرات عديدة أن تحدد لها زمن الجلاء لعدم وثوقها بتأكيداتها التي تشم من خلالها رائحة المماطلة.

ولذلك صرحت بريطانيا في يناير 1884م بناء على طلب دولة النمسا والمجر أنها لا تريد قط ضم مصر إلى ممتلكاتها أو فرض الحماية عليها وبعدها بقليل صرح اللورد دربي في مجلس العموم البريطاني بمثل تلك التأكيدات وأضاف هذه العبارة (أن السبب الوحيد لتأخير جلاء جيوشنا عن مصر هو مسألة السودان والحرب فيه ومع ذلك ففي أقرب فرصة مناسبة سنفي بما وعدنا به لأننا قلنا علناً أبان دخولنا في تلك البلد أننا لا نفكر قط في المكوث فيها.[4]

وفي نوفمبر 1884م أرسلت بريطانيا دورمند ولف إلى استانبول سفيراً فوق العادة ليؤكد لجلالة السلطان أن إنجلترا لا تود مطلقاً، امتلاك مصر أو فرض الحماية

---

(1) مسيو هنس رزنر كتاب مصر في عهد الاحتلال الانجليزي 1897م - 1914 م ، ص 119.
(2) المصدر نفسه .
(3) المصدر نفسه .
(4) المصدر نفسه .

عليها بل هي تود من أن تنهي مسألة الاحتلال ولما سأل ولف أثناء وجودة في الاستانة اللورد سالسبوري عن ميعاد الجلاء عن مصر إجابة هذا تلغرافياً في 21 مارس 1887 أن الجلاء عن القاهرة سيكون بعد مضى ثلاث سنين وبعدها يكون التخلي عن القطر كله في مدة خمس سنوات ولكن ولف ما قبل ذلك بل طلب إليه أن يحدد ميعاد أقرب من هذا[1].

وفي 1887 انتهت فترة ولف فكتب إلى سالسبوري يقول له (أن امتلاك مصر يناقض بالمرة تقاليد السياسة الإنجليزية والمعاهدات الدولية بل ويكون مخالفاً لثقة جلالة السلطان في بريطانيا)[2].

أما رغبة أمبراطورية النمسا والمجر في جلاء الإنجليز عن مصر فهذا شيء طبيعي لأن من صالحها أن لا تمس تركيا بشيء ما فلا عجب إذا كررت الطلب على بريطانيا في أبريل 1887م سائلة لها أما أن تنجلي عن وادي النيل أو تحدد موعداً نهائياً لجلاء جيشها عنه فأجابها الإنجليز مكررون تأكيداتهم ووعودهم أنهم لا ينوون امتلاك القطر المصري أو فرض الحماية عليه وأن الجلاء سيكون في أقرب وقت ممكن. وفي 10 يونيو 1887م صرح اللورد سالسبوري أنه بما أن بريطانيا قد تعهدت في أوقات مختلفة بالجلاء عن مصر فمما لا شك فيه يجب عليها أن تقوم بما تعهدت به وذلك بأن قال (يلزمنا أن لا نقصر في الوفاء بتعهدتنا المقدسة)[3].

وفي 1891م قال المستر غلادستون هذه الكلمة المعروفة وهي (امتلاك وادي النيل حسن ولكن الوفاء بما تعهدنا به أحسن)[4].

هكذا كانت مسألة جلاء بريطانيا عن مصر في وقت مبكر من احتلالها على حسب وعودها مسألة دولية حتى لا تكون بريطانيا عقبة أمام نشاط الدول الأوروبية الاستعماري .

---

[1] نفس المصدر السابق ، ص 120 .
[2] المصدر نفسه . ص 121 .
[3] المصدر نفسه ، ص 121 .
[4] المصدر نفسه . ص 121.

في 18 ديسمبر 1914 أعلن وزير خارجية بريطانيا بأنه نظراً لحالة الحرب الناشئة عن عمل تركيا فقد وضعت مصر تحت حماية صاحب الجلالة وسوف تصبح من الآن فصاعداً تحت الحماية البريطانية.

وبذلك انتهت سيادة تركياعلى مصر وسوف تتخذ الحكومة البريطانية جميع الإجراءات الضرورية للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها[1].

هكذا اختارت بريطانيا أن تضع مصر تحت حمايتها بعد أن فشلت في ضم مصر للأمبراطورية البريطانية لأنها كانت غير قادرة على إلغاء الامتيازات الأجنبية وكافة الالتزامات الدولية الأخرى[2].

مغادرة كل من الخديوي عباس وكتشنر إلى أوروبا

غادر الخديوي عباس وكتشنر إلى أوروبا في الإجازة السنوية قبل الحرب وأعلن الخديوي عباس أنه سيقصد لندن في خط رحلته لكن كتشنر قام بعمل سريع لمنع هذه الزيارة وزار الملك في 22يونيو 1914 وأبلغ الخديوي رسمياً في باريس أنه لو حضر إلى انجلترا فإن الملك لا يحبذ أن يراه وقد انتهت رحلة الخديوي في استانبول في معسكر أعداء انجلترا حيث تم ابلاغه أنه من الأفضل أن يبقى في[3] مكانه الذي هو فيه. بينما كتشنر أسرع مهرولاً راجعاً إلى وظيفته الأصلية كعسكري ووزيراً للحربية، متقلداً مسؤليات كبيرة عند اندلاع الحرب بين بريطانيا وألمانيا في أغسطس 1914 وبين بريطانيا وتركيا في 5 نوفمبر 1914 وهكذا أصبح الرجلان المتنافسان على حكم مصر في خارجها الخديوي منفياً في تركيا وكتشنر وزيراً في بريطانيا[4].

وبقيام الحرب بين بريطانيا وتركيا أعلن قائد القوات البريطانية جون مكسويل John Maxwell حالة الطواري وهذا الإعلان أعقبه أعلان أن بريطانيا ستاخذ على عاتقها حماية مصر ولم يتم طلب مساعدة فاعلة بالاشتراك في الحرب

---

[1] عبد العزيز محمد الشناوي. د. جلال يحيي. وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر دار المعارف 1969م. ص715.

[2] بيتر فاسفيلد، مصدر سابق، ص294.

3 Magnus.op.cit.p.274.

4Young.op.cit.p.198.

من الشعب المصري وهذا الإعلان بالحماية ثم رجاءً أو طلباً من رشدي رئيس الوزراء ولكنه عارض فرض حالة الطوارئ وهدد بالاستقالة[1].

في 19 ديسمبر 1914 أعلن عزل الخديوي عباس وتولية الأمير حسين كامل الذي أعلن سلطانا وانتهت السيادة العثمانية إلى الأبد وقطعت الصلة نهائياً بين مصر وتركيا. ويرى شارل رو أن هذا الحل لم يكن إلا حلاً مؤقتاً ولا يعطي بريطانيا حقاً شرعياً فهو حل فرض لمشكلة الحرب نتيجة لقيامها ويتناقض مع الوعود التي قطعتها بريطانيا على نفسها[2].

لم يخب ظن الخديوي السابق عباس بأنه سيعزل عن الخديوية وذلك عندما تعين اللورد كتشنر وزيراً للحربية استطاع بما كان له من نفوذ عظيم المكانة الممتازة أن يحمل الوزارة البريطانية على خلع الخديوي عباس من عرش مصر وقد جاء نص القرار كالتالي.

يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لاقدام سموه عباس حلمي باشا الثاني خديوي مصر السابق على الانضمام لأعداء جلاله الملك، قد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية وقد عرض هذا المنصب السامي مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا. أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد علي فقبله.

وقد تنازل عباس عن كافة حقوقه في العرش نظير مبلغ ثلاثين ألف جنيه دفعتها له حكومة مصر سنة 1913م. وتوفى في 1944/12/19م[3].

1 Johon Marlow .Anglo Egyption Relation.1800-1956.London. Frank cass And company.1965.first published.p.214.

[2] د. محمد مصطفى صفوت. مصدر سابق، ص282.

[3] محمد سعيد كيلاني. مصدر سابق، ص185.

قائمة المصادروالمراجع

أولاً الوثائق غير المنشورة :

أ. أوراق الخديوي عباس الثاني ، غير منشورة المحفوظة في دور هام .

– المكان مكتبة جامعة دورهام Duroham ببريطانيا.

ب. الوثائق

1. M.I files .1.5 51/178.p.4
2. M.I Files . 1.5 51/178.P4
3. M. I files . 1.5. 5/179. P.5
4. M.I Files . 1.55/180
5. M.I Files . 1.5 5/103
6. M.I. files . 1.5 5/134/13
7. M.I Files . 1.5.3/134/6
8. M.I Files 1.5 . 5/85
9. M.I Files 1.5 5/175. P.1
10. M.I Files . 1.5 5/176. P2
11. M.I.Files 1.5 . 5/177 . P3
12. M.I Files . 1.5. 5/190 P. 16
13. M.I Files . 1.5 .5/182 P.9
14. M.I Files . 1.5 5/180 . P.6
15. M.I Files 1.5 5/183. P.9
16. M.I Files . 1.5 5/184 p. 10
17. M.I Files . 1.5 5/187 p. 13
18. M.I .Files 1.5 5/188 . P. 14 .
19. M.I Files . 1.5 5/189 . P15

20. M.I Files . 1.5 5/90 . P 16.
21. M.I Files . 1.5 4/30.4/31 .17 May 1895.
22. M.I Files . 1.5 4/12 . 4/13 April 1897.
23. M.I Files . 1.5 4/5 4/6 . 6 Augus 1900.
24. M.I Files . 1.5 4/8 4/7 20 July . 1900
25. M.I Files . 1.5 4/8 4/ 7 August 1900
26. M.I Files . 1.5 4/30 4/31 August 1900
27. M.I Files . 1.5 4/29 25 August 1901
28. M.I Files . 1.5 4/1 septemper 1904
29. M.I Files . 1.5 4/15 2 September 1895
30. M.I Files . 1.5 4/15 17 Augst 1901
31. M.I Files . 1.5 4/27 24 October 1904 .
32. M.I Files . 1.5 36 /1 .
33. Lord Cromer No . 10 Cairo January 1893. F. 78.4531 . Britich archives . London .
34. Lord Cromer No 15 janury 20 1893 . f.078 4513 Britch archives . London .

ثانياً الوثائق المنشورة :

وثائق مصطفى كامل .

المراسلات . الهيئة العامة المصرية للكتاب 1982م .

ثلاثة أوراق .

1. رسالة للسيدة جولييت آدم — القاهرة في 24 ديسمبر 1899م
2. رسالة للخديوي عباس الثاني ، باريس ، في24 سبتمبر 1895م .
3. رسالة للخديوي عباس الثاني ، باريس في 19 سبتمبر 1895 م .

ثالثاً المصادر العربية :

1. احمد شفيق ، ذكريات في نصف قرن من يناير 1894م . 1902م ، مطبعة مصر ، شارع الدواوين ، مصر 1936م .

2. احمد طربين ، تاريخ مصر والسودان المعاصر دراسة في التطورات السياسية والاجتماعية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الأولى ، 1964م.
3. أحمد لطفي السيد ، صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر ، المختارات من مارس 1907 إلى مارس 1909م المختارات السياسية مصر 1946م .
4. أمين الرفاعي ، مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية 1921م ، مطبعة النهضة مصر .
5. حسن حلمي محمد ، الوزارات المصرية في حكم الأسرة العلوية " الجزء الأول ، مطبعة اجتهاد مصر 1924م .
6. د. محسن محمد ، التاريخ المصري المعاصر من الوثائق البريطانية والأمريكية 1969م .
7. عباس حلمي الثاني عهدي 1820 – 1914م ترجمة د. جلال يحي ، دار الشروق – مصر 1968م .
8. عبد الرحمن الرافعي . مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ط3 القاهرة 1950م .
9. عبد الله حسن صالح ، كتاب مقالات ، قصر الدوبارة عن اللورد كرومر وسياسته في مصر يونيو 1907 م مصر .
10. محمد الشناوي و د. جلال يحيى وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف .1969م
11. محمد رفعت الأزمنة الحديثة 1798م – 1849م ، الطبعة الرابعة المطبعة الرحمانية ، مصر 1932م
12. محمد صبيح ، كفاح شعب مصر في القرنيين التاسع والعشرين ، الطبعة الثانية 1966م.

13. محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال البريطاني لمصر وموقف الدول الكبرى أزائه ، مطبعة الاعتماد مصر 1952م .

رابعاً المراجع العربية

1. إبراهيم أمين غالي ، سيناء مصرية عبر التاريخ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة 1976م .
2. ثيدوور روزستين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ترجمة على احمد شكري ، المكتبة التجارية ، مصر ، 1927م .
3. حسن إبراهيم حسن ، المجمل في التاريخ المصري ، مطبعة مصطفى الحلبي ، الطبعة الأولى .
4. سعيدة محمد حسني المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني 1882م — 1914م . الهيئة العامة للكتاب 1990م .
5. لويس عوض ، تاريخ مصر الحديث من عهد إسماعيل إلى ثورة 1919م الهيئة العامة للكتاب 1980م.
6. محمد أنيس د. رجب حراز ، التطورات السياسية للمجتمع المصري الحديث ، الدار القومية للكتاب ، مصر 1975م .
7. محمد جمال الدين المسدي الاحتلال والحركة الوطنية في مصر ، القاهرة 1975م .
8. محمد رفعت ، تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط وتياراته السياسية ، دار المعارف مصر .
9. محمد سيد كيلاني ، عباس حلمي الثاني أو عصر التغلغل البريطاني في مصر 1892 ، 1914م الطبعة الأولى 1991م دار الفرجاني ، مصر.

10. مسيو هنس رزنر ، كتاب مصر في عهد الاحتلال البريطاني المسألة المصرية 1897م ، طبعت في مطبعة هندية القاهرة.

11. مصطفى النحاس جبر ، سياسية الاحتلال تجاه الحركة الوطنية 1906 م

12. يونان لبيب رزق ، الحياة الحزبية في مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة 1970.

خامساً المراجع المترجمة :

1. بيتر مانسفيلو ، ترجمة عبد الحميد فهمي ، مصر الحديثة والشرق الأوسط ، الهيئة العامة للكتاب . 1995م .

2. ثيودور رزستين ، ترجمة عبد الحميد العبادي . ومحمد بدران ، فصول في المسألة المصرية ، لجنة 1956م لجنة التأليف والترجمة والنشر 1956م.

3. ثيودور روزستين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ترجمة علي احمد شكري ، المكتبة التجارية ، مصر 1927م .

4. جون ماكيون روبرتسون ، المسألة المصرية ، ترجمة جريدة المنبر ، مطبعة جريدة المنبر ، دار الفرجاني مصر 1991م.

سادساً المصادر الإنجليزية

1. Lord Cromer Abbas .11 Macmillan London 1912 .
2. AFaf Lutfi asayid . Egypt and cromer . John marry London 1986.
3. Margus of Zetland . Lord Cromer . Hodder and Stoughton 1932.
4. H.S Trail England and Sudan . West mister . 1900.
5. Lord Looyd . Egyptsince cromer , Maccmillan 1933 .
6. R.B Mowat Modern series . First Puplished London 1953.

7. Wheeler Harold storg of Lord Kitchene , London Harrap 1916.
8. Philip Magnus Kitchener Portrait of imperialism ,London 1985.

سابعاً المراجع الانجليزية :

1. John Marlow . Anglo Egyptian , 1800. 1956 London 1953.
2. Gerorgeyong . Egypt . Ernest Bun limited . 1927.

ثامناً لصحف :

1. جريدة المؤيد 26 يناير 1897م .
2. الوقائع المصرية ، جريدة سياسية 14 أبريل 1894م السنة الحادية عشر ، دار الوثائق المركزية الخرطوم .
3. جريدة المؤيد 16 يناير 1897م ، القاهرة مصر .
4. المقطم يناير 1893م
5. المقطم 8 أبريل 1893م
6. الإهرام 1893م
7. الإهرام 4 أبريل 1907م
8. الإهرام 7 مايو 1906م
9. الإهرام 6 إبريل 1907م
10. الإهرام أبريل 1910م
11. الإهرام 26 مايو 1911م
12. الإهرام 7 مايو 1909م
13. الإهرام فبراير 1910م
14. الإهرام 1909م
15. الإهرام 13 فبراير 1912م
16. الإهرام 1913م
17. الإهرام 15 إبريل 1907م .

١

(نمرة الجريدة ٥٠ ثانى غير اعتياديه) يوم الخميس ١٧ رمضان المكرم سنة ١٣٠٩ — الموافق ١٤ ابريل سنة ١٨٩٢) (السنة الحادية والستون)

الوقائع المصرية

جريدة رسمية

تصدر في أيام السبت والاثنين والاربعاء من كل أسبوع ماعدا أيام الاعياد والمواسم

تنبيه

تقدم طلبات الاشتراك ونشر الاعلانات الى ادارة الجريدة بنظارة الداخلية

أجرة السطر فى الاعلانات

ستة قروش صاغ فى وسط الجريدة وأربعة قروش صاغ فى الصحيفة الرابعة

تعريفة قيمة الاشتراك

فى القطر المصرى

مائة قرش عن سنة وستون قرشا عن ستة أشهر

فى جهات خارج الحكومة

مائتا قرش عن سنة ومائة وعشرون قرشا عن ستة شهور

ثمن كل نسخة من الجرنال قرش واحد صاغ

القسم الرسمى

فى الساعة العاشرة من صباح هذا اليوم كان الاحتفال بسراى عابدين العامرة بتلاوة الفرمان الشاهانى العلى الشان الصادر بتولية الجناب الخديوى المعظم عباس باشا حلمى

ترجمة الفرمان الشاهانى الصادر بتولية الجناب الخديوى المعظم عباس حلمى باشا

الدستور الاكرم والمعظم الخديوى الافخم المكرم نظام العالم وناظم مناظم الامم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب متمم مهام الانام بالرأى الصائب ممهد بنيان الدولة والاقبال مشيد أركان السعادة والاجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى مكمل ناموس السلطنة العظمى المحفوف بصنوف عواطف الملك الاعلى خديو مصر الحائز لرتبة الصدارة الجليلة فعلا الحامل لنيشاننا الهمايونى المرصع المجيدى ولنيشاننا العثمانى من الطبقة الاولى وزيرى سمير المعالى عباس حلمى باشا أدام الله اجلاله وضاعف بالتأييد اقتداره واقباله

انه لدى وصول توقيعنا الهمايونى الرفيع يكون معلوما لكم انه بناء على ما قضى به الله من انتقال جنتمكان محمد توفيق باشا خديو مصر الى رحمته تعالى واعلاما بجليل التفاتنا ونظرا الى حسن خدامتكم وصداقتكم واستقامتكم لذاتنا الشاهانية ولمنافع دولتنا العلية ولما هو معلوم لدينا من أن لكم وقوفا ومعلومات تامة بخصوص الاحوال المصرية وانكم كفؤ لاصلاحها وجهنا الى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المبينة فى الفرمان الشاهانى الصادر بتاريخ ٢ ربيع الثانى سنة ١٢٥٧ هجرية والمبينة أيضا فى الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الاراضى المنضمة اليها طبقا للفرمان الشاهانى الصادر بتاريخ ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٨١ هجرية وذلك بمقتضى ارادتنا الشاهانية الصادرة فى ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ ولانكم أكبر أولاد جنتمكان الخديو المتوفى وجهت الى عهدتكم الخديوية المصرية توفيقا للقاعدة المقررة بالفرمان الشاهانى الصادر فى ١٢ محرم سنة ١٢٨٣ القاضى بأن الخديوية المصرية تؤل الى أكبر الاولاد البكر فالبكر

ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة أهاليها ورفاهيتهم هى من المواد المهمة لدينا ومن أجل مرغوبنا ومطلوبنا كنا وجهنا فرمانا شاهانيا لتحقيق هذه الغاية الجميدة بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٢٩٦ الى جنتمكان والدكم بتولية الخديوية المصرية وضمناه المواد الآتية

ان جميع ايرادات الخديوية المصرية يكون تحصيلها واستيفاؤها باسمنا الشاهانى وحيث ان أهالى مصر أيضا من تبعية دولتنا العلية وان الخديوية المصرية ملزومة بادارة أمور المملكة الملكية والمالية والعدلية بشرط أن لا يقع فى حقهم أدنى ظلم ولا تعد فى وقت من الاوقات فخديو مصر يكون مأذونا بوضع النظامات اللازمة الداخلية المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة وأيضا يكون خديو مصر مأذونا بعقد وتجديد المشارطات مع مأمورى الدول الاجنبية بخصوص الجمرك والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لاجل ترقى الحرف والصنائع والتجارة واتساعها ولاجل تسوية المعاملات السائرة التى بين الحكومة والاجانب أو الاهالى والاجانب مع أمور ضابطة الاجانب بشرط عدم وقوع خلل بتعاهدات دولتنا العلية البوليتيقيه وفى حقوق متبوعية مصر لها ولكن قبل اعلان الخديوية المشارطات التى تعقد مع الاجانب بهذه الصورة يصير تقديمها الى بابنا العالى وأيضا يكون حائزا للتصرفات الكاملة فى أمور المالية لكنه لا يكون مأذونا بعقد استقراض بوجه من الوجوه وانما يكون مأذونا بعقد استقراض بالاتفاق مع المداينين الحاضرين أو وكلائهم الذين يتعينون رسميا وهذا الاستقراض يكون منحصرا فى تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصا بها وحيث ان الامتيازات التى أعطيت لمصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية

الطمغة التى تختص بها الخديوية وأودعت لديها فلا يجوز لاى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الاراضى المصرية للغير مطلقا ويلزم تأدية مبلغ ٧٥٠ الف ليرة عثمانية الذى هو الويركو المقرر دفعه فى كل سنة فى أوانه وكذلك جميع النقود التى تضرب فى مصر تكون باسمنا الشاهانى ولا يجوز جمع عساكر زيادة عن ثمانية عشر ألفا لان هذا القدر كاف لمحافظة بلاد مصر الداخلية فى وقت الصلح ولكن حيث ان قوة مصر البرية والبحرية محسوبة كذلك لاجل دولتنا فيجوز ان يزاد مقدار العساكر بالصورة التى تستدعيها حالة دولتنا العلية حاربة ويكون رايات العساكر البرية والبحرية والعلامات المميزة لمراتب ضباطها كرايات عساكرنا الشاهانية ورتبهم ويباح لخديو مصر ان يعطى الضباط البرية والبحرية الى غاية رتبة امير الاى والملكية الى الرتبة الثانية ولا يرخص لخديو مصر ان ينشئ سفنا مدرعة الا بعد الاذن وحصول رخصة صريحة قطعية اليه من دولتنا العلية ومن اللزوم المحافظة على كل الشروط السالفة الذكر واجتناب وقوع حركة تخالفها وحيث صدرت ارادتنا السنية باجراء المواد السابق ذكرها قد أصدرنا أمرنا هذا الجليل القدر الموشح بعلامتنا الشاهانية وأرسلناه

تحريرا فى ٧ شعبان المعظمة سنة ١٣٠٩ من هجرة صاحب العزة والشرف

ترجمة تلغراف

من دولتلو فخامتلو الصدر الاعظم الى الجناب الخديوى المعظم

بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٢

معلوم لدى جنابكم العالى ان جلالة مولانا السلطان الاعظم كان قد صرح للحكومة المصرية بوضع عسكر من الجند بجهات الوجه والمويلح وضبا والعقبة الواقعة على البحر الاحمر وذلك فى بعض جهات شبه جزيرة طورسينا بسبب مرور المحمل المصرى من طريق البر

ولما كانت جميع هذه الجهات عرضة أصلا فى خريطة سنة ١٢٥٧ المسلمة الى حين كان محمد على باشا للسعيد الذكر ردت المصرية لذلك أعيدت الوجه أخيرا الى ولاية الحجاز مقتضى ارادة شاهانية كما أعيدت اليها ضبا والمويلح وضبا العقبة كذلك الا ان الى الولاية المذكورة اما فى جهة شبه جزيرة طور سينا فهى باقية على حالتها وتكون ادارتها بمعرفة الخديوية المصرية بالكيفية التى كانت مدارة بها فى عهد جدكم اسماعيل باشا والدكم محمد توفيق باشا

كتاب من جناب السر افلن بارنج وكيل وقنصل جنرال حكومة جلالة الملكة الى صاحب السعادة تيجران باشا ناظر الخارجية

القاهرة فى ١١ ابريل سنة ١٨٩٢

ياحضرة الناظر

أتشرف بان أبعث اليكم مع هذا نسخة من نص الفرمان التركى الصادر من جلالة السلطان الى الجناب الخديوى المعظم أوصلها الباب العالى الى مقر جلالة ملكة بريطانيا الاساسية وقد وردت الى منه اليوم وكذلك مرسل معها ترجمتها بالفرنساوية

وسترون سعادتكم ان الفرمان الحالى يحتوى على فقرة مختصة بحدود الديار المصرية ليست موجودة فى الفرمان الصادر الى المغفور له الجناب الخديوى محمد توفيق باشا بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦

ففى الترجمة الفرنساوية لذلك الفرمان صرح بان ارادة السلطان انه وجه الى الجناب الخديوى (خديوية مصر بحدودها القديمة مع الاراضى التى ضمت اليها) أما فى الفرمان الحالى فقد ذكر أن (خديوية مصر بحدودها القديمة المبينة فى الفرمان الشاهانى الصادر فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ هجرية والمبينة أيضا فى الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور والاراضى المنضمة طبقا للفرمان العالى الصادر بتاريخ ٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٨١ هجرية قد وجهت الى عهدتكم) وانى مكلف من لدن جناب السكرتير العام لنظارة خارجية حكومة جلالة الملكة باستلفات نظر سعادتكم الى هذا الاختلاف فلهذا أطلب اليكم ان تتفضلوا بالالتفات لى رسميا عما اذا كانت وردت ايضاحات بهذا الشأن من الباب العالى الى [illegible]

وانى أغتنم هذه الفرصة لتقديم فائق احترامى (بارنج)

كتاب من صاحب السعادة تيجران باشا ناظر الخارجية الى جناب السير افلن بارنج وكيل وقنصل جنرال الدولة البريطانية السياسى

القاهرة فى ١٣ ابريل سنة ١٨٩٢

ياحضرة الوزير

قد تشرفت بورود رسالتكم المؤرخة ١١ ابريل الحالى ومعها نسخة باللغة التركية مع ترجمتها بالفرنساوية من فرمان تولية الجناب الخديوى المعظم وقد تفضلتم بملاحظة ان الفقرة المختصة بحدود الخديوية ليست مطابقة لنظيرتها فى الفرمان الشاهانى الصادر بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ وتفضلتم بالاستفهام عما اذا كانت وردت للحكومة المصرية ايضاحات بهذا الشأن من الباب العالى فانى لسعيد لامكانى افادة جنابكم ياحضرة الوزير انه بالفعل قد أرسل فخامتلو الصدر الاعظم الى الجناب الخديوى المعظم بتاريخ ٨ من هذا الشهر بطريق التلغراف ارادة شاهانية توضح الحالة التى كانت عليها شبه جزيرة طور سينا كما كانت لاسلافه وهذه الارادة المرسل نسختها مع هذا قد رسمت لسمو الجناب الخديوى المعظم تمام الرضاء فبادر برفع عبارات الشكر الى جلالة السلطان المعظم

وتقبل ياحضرة الوزير قبول فائق احترامى (تيجران)

انبا السياسة
١٣ ابريل سنة ١٨٩٢ (نمرة ٢٢)
الى سعادة تيجران باشا ناظر الخارجية

[illegible] ناظر
[illegible]فادتكم عن وصول مذكرة سعادتكم المؤرخة فى هذا اليوم ردا على محررى
[illegible] الجارى المرسل معها النص التركى مع الترجمة لرسالة صادرة بتاريخ ٨
الشهر من الصدر الاعظم الى الجناب الخديوى المعظم تبين جنابها العالى بان الحالة
[illegible] بطور سينا باقية على ما كانت عليه وأنها تستمر مدارة بيد الخديوية

[illegible]ادتكم انه لا يمكن اجراء تغيير فى الفرمانات التى تربط مصر بالباب العالى بدون
[illegible]ومة جلالة الملكة ولذلك وردت الى تعليمات باستلفات نظر سعادتكم الى ماذكر
[illegible]ن الحالى فيما يختص بالحدود مخالف لما تضمنه فرمان المغفور له الخديوى المتوفى
[illegible]ى وحده أخذ منه ان شبه جزيرة طور سينا لا تكون فى المستقبل تابعة فى الادارة
[illegible]وية المصرية ولكن الى الولايات الخارجية
[illegible]راق الصدر الاعظم التى تكرمتم بابلاغها الى يعلمنا ان شبه جزيرة سينا أى
[illegible] المحدودة شرقا بخط ممتد فى الجنوب الشرقى من نقطة قرب شرقى العريش الى
[illegible] العقبة تستمر تحت ادارة مصر وتكون قلعة العقبة الواقعة شرقى الخط
[illegible]جزأ من ولاية الحجاز
[illegible]بلغت حكومة جلالة الملكة الباب العالى منذ تصعقها [illegible] بواسطة وكيل
[illegible] الاستانة اعتمادها القبول هذه التسوية
[illegible] الاثناء وردت الى تعليمات تحيزلى التصريح بأن حكومة جلالة الملكة قد قبلت
[illegible] الحدود المبين فى الفرمان الحالى بالصورة التى بين وضح وفسر بها فى التلغراف
[illegible]ارى من دولتلو فخامتلو الصدر الاعظم الذى تعتبره جلالة حكومة الملكه كملحق
[illegible] وجزء منه وانها لا ترى أدنى مانع من اعلان الفرمان رسميا مع اضافة التلغراف
[illegible] السالف ذكره
[illegible] ما تقدم ان حكومة جلالة الملكة لا يمكنها التسليم بأن التغييرات التى أدخلت
[illegible] الفرمان أو قبول تلك التغييرات يمس بوجه من الوجوه الحقوق والمطالب العينية
[illegible] لا [illegible]
[illegible]ت بارسال هذه المذكرة لسعادتكم وكذلك محررى المؤرخ ١١ الجارى بيانا
[illegible] حكومة جلالة الملكة أثناء المخابرات التى اشتركتم فيها وقت اليوم
[illegible]ى بأن أرجو سعادتكم التفضل بنشر هذه المراسلة عند نشر الفرمان وتلغراف
[illegible] فخامتلو الصدر الاعظم فى جريدة الحكومة المصرية الرسمية
[illegible] فائق احترامى (بارنج)

القاهرة فى ١٤ ابريل سنة ١٨٩٢ نمرة ٢٣
الى صاحب السعادة تيجران باشا
[illegible]ة الناظر
[illegible] باخبار سعادتكم انه قد ورد الى فى هذا الصباح تلغراف من سفير جلالة الملكة
[illegible] انه يخبرنى فيه بانه قد ورد اليه بلاغ شفاهى من وزارة خارجية الدولة العلية بتسليمه
[illegible]سمية صورا باللغة التركية من فرمان التولية ومن التلغراف الصادر بتاريخ ٨ الحالى
[illegible]تلو فخامتلو الصدر الاعظم الى الجناب الخديوى المعظم بخصوص ادارة شبه جزيرة
[illegible]
[illegible]غتنم هذه الفرصة يا حضرة الناظر لابداء فائق احترامى (بارنج)

وكالة وقنصلاتو جنرالية فرنسا بمصر
القاهرة فى ١٤ ابريل سنة ١٨٩٢
الى سعادة تيجران باشا
ناظر الخارجية

يا حضرة الناظر
ألحاقا لما أبلغته مشافهيا الى سعادتكم بشأن تداخل الحكومة الفرنساوية فى مسألة سينا
التى كانت نتيجته تمهيد الصعوبات القائمة أتشرف باخبار سعادتكم انه لما بلغ فرمان
تولية الجناب الخديوى المعظم عباس باشا حلمى والارادة الشاهانية المتعلقة بشبه جزيرة
سينا بلاغا رسميا الى حكومة الجمهورية كلفت سفيرها لدى الباب العالى باعتماد هذين
الامرين الشاهانيين
وانى أعد نفسى سعيدا بأن أقدم الى سعادتكم هذا البلاغ المنطبق على سوابق السياسة
الفرنساوية وأرجو سعادتكم الافادة عن وصوله
وتفضل يا حضرة الناظر بقبول فائق احترامى (ريفرسو)

نظارة الخارجية
القاهرة فى ١٤ ابريل سنة ١٨٩٢
الى حضرة المركيز دو ريفرسو وكيل وقنصل جنرال فرانسا السياسى
يا حضرة المركيز
قد تشرفت باستلام رسالتكم المؤرخة فى هذا اليوم التى ذكرتم بها ان حكومة الجمهورية
الفرنساوية قد كلفت سفيرها لدى الباب العالى باعتماد فرمان تولية الجناب الخديوى
المعظم عباس حلمى باشا والارادة الشاهانية المتعلقة بشبه جزيرة سينا اللذين بلغا رسميا الى
جنابه العالى
وانى وفق رغبتكم أبادر يا حضرة المركيز بافادتكم عن وصول بلاغكم وأرجوكم قبول فائق
احترامى
ناظر الخارجية
تيجران

وكالة وقنصلاتو جنرالية الروسية فى مصر
القاهرة فى ١٤ ابريل سنة ١٨٩٢ نمرة ٦٦
الى سعادة تيجران باشا ناظر الخارجية

يا حضرة الناظر
قد ورد الى أمر حكومتى بابلاغ الجناب الخديوى المعظم أنه لما بلغ الباب العالى فرمان
التولية والارادة المختصة بشبه جزيرة سينا السفير جلالة الامبراطور بالاستانة اعتمد سعادة
المسيو دونيليدوف فحوى هذين المحررين باسم الحكومة الامبراطورية
فارجو سعادتكم التفضل بعرض ماذكر على الجناب الخديوى المعظم وانى أغتنم هذه
الفرصة لتكرار الاعراب عن فائق احترامى لسعادتكم (كوياندر)

مولاي

أتشرف بأن أرفع الى عالي مقامكم اني وصلت الاستانة العلية يوم السبت الماضي وقصدت توا سراي يلدز حيث قابلت عطوفة الباشكاتب وحادثته مع طويلا فوجدت منه ميلا زائدا لجنابكم العالي وتأكدت من انه خير رجل في الاستانة يمكننا ويستطيع خدمة سموكم . وقد أثبت له ان زيارة سموكم لبلاد الانكليز ليست الا زيارة بسيطة لا دخل للسياسة فيها وان أقصى آمال جنابكم العالي دوام الارتباط بين سموكم وبين جلالة السلطان الاعظم وأوضحت له ان أنصار الانكليز اعتبروا زيارة سموكم لانكلترا فشلا حقيقيا للسياسة التركية وان مصلحة الخلافة العظمى تقضي بدوام انعطاف الحضرة الشاهانية نحو أمير مصر المحبوب فوافق على قولي وأكد لي انه سيعمل جهده لحصول الاتفاق المرغوب

وقد حادثني في أمور أخرى مهمة جدا أؤجل ذكرها لحين تشرفي بمقابلة

إني لا أزال آخذ الكلمة في مصر مع من أصلك إذا دعى سمو الخديوي المعظم لتشريف الآستانة وأكرمه الإكرام الجدير بعالي مقامه . وختمت محادثتي معه بقولي : "لا تنسوا أنه إذا كان المصريون يحتفلون الآن بأعياد جلوس السلطان ويهتمون بأمور الدولة ويساعدون في كل آن ويدافع عن الخلافة وصاحبها كتابهم وخطباؤهم . فالفضل الوحيد في ذلك كله لسمو الخديوي المعظم . كما أن تقوية الارتباط بين الجناب العالي الخديوي والحضرة الشاهانة تقطع دابر حزب تركيا الفتاة وسائر أعداء السلطان في مصر" . فاهتم لكلامي اهتماماً فائقاً ووعد بإبلاغه للحضرة السلطانية في مساء وعاد وأبلغني امتنان الذات الشاهانة من إخلاصي لها وصدقي في خدمة الإسلام . ثم طلب مني تأخير سفري لغاية يوم الخميس المقبل

فلذلك سأسافر إن شاء الله تعالى يوم الخميس المقبل بأوريان إكسبريس قاصداً فيينا حيث أنزل في بأوتيل بريستول كما كتبت [illegible] وهناك أنتظر أوامر سموكم للتشرف بمقابلة ذاتكم العلية ورفع ما عندي من المسائل والأخبار المهمة . وفقني الله دائماً لخدمة جنابكم العالي الكريم الحق وحفظكم لمصر دائماً أبداً

العبد الخاضع والخادم المتواضع
مصطفى كامل

بالآستانة في ٢٠ يوليو سنة ١٩٠٠

DURHAM UNIVERSITY

مولاى

أتشرف بأن أرفع الى مقامكم العالى انى علمت من منذ أيام ان بعض المفسدين يسعون لدى بعض أرباب الصحف الباريسية لكتابة مقالات ضد سموكم متعلقة بمسائل "تركيا الفتاة والسلطان" فهممت بزيارة أهم المحررين الذين أعرفهم في جرائد باريس وتأكدت حقيقة الخبر من بعضهم وأفهمتهم أن كل ما يقوله أولئك الضالون أخبار في افتراء وكذب وبهتان وانه لا يصح أن يكونوا ألعوبة في أيديهم

هذا وسأتشرف بالمثول بين يدى سموكم في ديفون يوم الثلاثاء المقبل وسأبذل جهدى في كل الأحوال لمنع ما عساه يحصل مما لا يليق بسمعة جنابكم ورفعة مقامكم

أتشرف بأن أكون على الدوام العبد الخاضع والخادم المتواضع

مصطفى كامل

باريس في ١٧ اغسطس ١٩٠٦

مولانا المعظم

نرفع الى سدتكم العلية ومقامكم الرفيع أغلى طلبة للامة المصرية فى هذا اليوم وهى العفو عن مسجونى دنشواى الذين أصابهم من البلاء ما اقشعرت منه الابدان ودوى خبره فى سائر انحاء العالم وجرحت بسببه أفئدة المصريين جميعا فلا فرق بين كبير وصغير في الالم ولا خلاف بين غنى وفقير في الشعور

مولانا المعظم وأميرنا المفخم . اننا لانعرف لنا أميراً الا أنت فمنك الرحمة ننتظر ومنك الشفقة بالمظلومين نطلب ومنك مداواة جروح الامة نسأل ومنك رعاية هذا الشعب واحترام عواطفه نلتمس

فيامولانا الافخم . ان هذا اليوم يذكرنا باكبر المظالم التى ارتكبت فى هذا العصر عصر المدنية والعدالة والانصاف وليس لاحد مصلحة حقيقية فى ان تدوم آلامنا وتسود الدنيا فى وجهنا كلما جاء ذكر دنشواى . ومولانا حفظه الله يعلم علم اليقين ان كل عائلة فى مصر تعتبر مسجونى دنشواى من أبنائها فلذلك كان الاسى فى كل دار والحزن فى كل بيت لافرق بين قصور العظماء واكواخ الفقراء

فالعفو عن أولئك المسجونين اسعاد لكل مصرى وتحقيق لامنية كل وطنى وليس لهذه الامة راحم بعدالله الا سموكم فأجيبوا دعاءها واغتنموا ثناءها لتزدادوا تمكنا من فؤادها وامتلاكا لقلوبها والله يحفظكم ويبقيكم ويحقق آمالنا فيكم